

الناصية

مجلة فصلية تُعنى بقضايا الفكر والثقافة

العدد الرابع - ديسمبر / كانون الأول - 2023 السنة الثانية

الدولة المدنية:

محاولة لمقاربة المفهوم

طاهر شمسان

- خفن الياسمين،

علوي بن محمود

- خرزة زرقاء،

عيشة صالح محمد

قراءة تداولية ثقافية

لقصيدة الزبيري "رثاء شعب"

عبدع يحيى الدباني

مسار تشغل المجتمع
المدني في اليمن

حسام رحمان

تهامة الأرض والتاريخ والإنسان

عدنان حجر

واقع التعليم في اليمن:

التحديات والرؤية المستقبلية

أمين الحميدي

إب: هل لاتزال حفنة من اللؤلؤ

على بساط أخضر؟

أبراهيم البعداني، عبد الحفيظ العمري

الناصية

مجلة فصلية، تعنى بقضايا الفكر والثقافة "تصدر مؤقتاً كل ستة أشهر" عن مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

العدد: (الرابع) - ديسمبر 2023م _ السنة الثانية

رئيس التحرير/

أ.د. يحيى قاسم سهل

مدير التحرير/

محمد عبد الرحمن سيف

سكرتير التحرير/

ماجد الشعبي

المراجعة اللغوية/

د.عباس حسن الزامكي

الإخراج الفني

مراد محمد سعيد

تصميم الغلاف

ريان الشيباني

مجلة الفكر والثقافة

تأسست في عدن عام 2021 م

عنوان المجلة : اليمن عدن- كريتر

009672260082

00967777808724

00967771812087

00967713807501

ايميل: alnasyahclub@gmail.com

الاشتراكات:

يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

ثمن النسخة : 2000 ريال يمني

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية عدن:

1326-2023/8/7



امسح QR

وتابعنا على مدونة المجلة

ماينشر في المجلة من
مواضيع تعبر عن آراء
كتابها، ولا تعكس بالضرورة
وجهة نظر هيئة تحريرها
أو المؤسسة الصادرة عنها..

4	الافتتاحية - رئيس التحرير
---	---------------------------

دراسات - بحوث - مقالات

6	واقع التعليم في اليمن : التحديات والرؤية المستقبلية. أمين الحميدي
22	الحداثة ومنظومة القيم الاجتماعية. (2). عبد الله عوبل
41	الدولة المدنية : محاولة لمقاربة المفهوم. طاهر شمسان

(ملف العدد) الدولة الفدرالية

49	الخيار الفدرالي في اليمن : طريق إلى سلام دائم. محمد أحمد علي
61	الفدرالية في اليمن: والانتقال من دولة الغلبة إلى دولة الشراكة. عيبان محمد عبد الرحمن
76	أسس التوزيع لعائدات الثروة الوطنية في الدولة الاتحادية (صعوبة المسار، وصواب الخيار في اليمن). (1) عبد الجبار عبدالله سعيد

أدب وفن

95	قراءة تداولية ثقافية لقصيدة الزبيري "رثاء شعب". عبده يحيى الدياني
110	كفن الياسمين. علوي بن محمود
111	خرزة زرقاء. "قصة قصيرة" عيشة صالح محمد
116	رؤيا. عبد الحكيم الفقيه
118	ساعي البريد. عائشة المحراري
119	عدن. أحمد السلامي
120	جدور عارية في قبضة الليل. عبدالله الأحمدى
121	انتقام. عباس ناصر مسعود
122	رصاصه. عادل العامري
123	ذكريات الوطن الأول. "قصة قصيرة" صالح فريد
125	السينما في اليمن مازالت تنطلق من "كوخ" جعفر في عدن. عبد الرحمن أحمد عبده

مدن وتاريخ وثقافة

129	إب.. هل لاتزال حفنة من اللؤلؤ على بساط أخضر؟ إبراهيم البعداني.. عبد الحفيظ العمري
143	تهامة.. الأرض والتاريخ والإنسان. عدنان حجر

مجتمع مدني

155	دورة غير مكتملة: مسار تشكل المجتمع المدني في اليمن. حسام ردمان
-----	--

163	إصدارات
168	محددات النشر
169	تعرف علينا

الافتتاحية

رئيس التحرير

يصدر هذا العدد، والكيان الصهيوني يقوم بالإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، حيث وصلت أعداد الضحايا من المدنيين منذ بدء الحرب في 7، أكتوبر الماضي، وحتى تاريخ كتابة هذه الافتتاحية بتاريخ 8، نوفمبر 2023 إلى 36500، ضحية، (بينهم أكثر من 10500 قتيل، وأكثر من 26000 جريح) بحسب تقارير وزارة الصحة الفلسطينية والمصادر الإعلامية الأخرى، وتدمير البنية التحتية الخدمية في القطاع، وتهجير مئات الآلاف من سكان غزة، وفرض الحرمان والحصار الشامل على السكان.

وليس هذا فحسب، بل وتوغلت القوات البرية الإسرائيلية إلى مناطق وأحياء في قطاع ومدينة غزة، و في مخطط تهجير الشعب الفلسطيني مرة أخرى. " تهجير سكان غزة إلى سيناء المصرية، وال الضفة الغربية إلى الأردن " وطمس وتصفية القضية الفلسطينية.

إضافة لذلك نفاق الإعلام الغربي وأكاذيبه المدافعة عن جرائم المحتل الصهيوني، ومجازره، والتي لم تبق جريمة من الجرائم إلا واقترفها... والخ. ورغم بؤس المشهد برمته إلا أن صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة للاحتلال الإسرائيلي، وكفاحه المستمر منذ ما يقارب خمسة وسبعين عامًا من أجل الحرية والكرامة، وبدعم ومساندة الشعوب العربية، وكافة أنصار الحرية وحقوق الإنسان في العالم سيفشل "وسوف يفشل " هذه المخططات، وسينتصر كفاحه من أجل حريته وحقه في العودة، وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ومع أن الحرب وجرائمها وضحاياها هي التي تغطي وتطغى على المشهد العام، إلا أن الثقافة لها حضورها بهذا القدر أو ذاك، فهي مجلة الناصية تُصدر عددها الرابع في ظل أجواء الحرب هذه، وهناك مجلات ودوريات ثقافية

عربية في أكثر من بلد عربي يتزامن "وسيتزامن صدور" أعدادها مع هذه الحرب. بل إنه يجب أن يكون للثقافة حضوراً متواصل، في زمن الحروب، خاصة فيما يتصل بنشر ثقافة حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني. والمسؤولية هنا تقع على المؤمنين بحقوق الإنسان والمدافعين عنها بمختلف مشاربهم، وفي مقدمتهم مجلتكم (الناصية)-الصادرة عن مؤسسة أمجد- التي جعلت نشر ثقافة حقوق الإنسان قضيتها الأولى والأخيرة.

وتأسيساً لما سبق تحتل أهمية التعريف بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني صدر اهتمامنا واهتمام جُل الكتاب والمثقفين الذين اصطفوا معنا في هذا الخندق ولن يغادروه حتى يمر الليل، كما قال محمود درويش.

ومن جهة أخرى يصدر هذا العدد من الناصية بالتزامن مع حلول الذكرى السنوية الثانية، لتأسيس المجلة.

إن صدور هذا العدد "الرابع" وبهذا التزامن، يعني لنا الكثير نحن مؤسسو المجلة وهيئة تحريرها ومؤسسة أمجد الصادرة عنها، ومن ذلك وأهمه [أن المجلة تسير بثبات نحو الانتظام في الصدور، رغم شحة الإمكانيات، والصعوبات والتحديات الجمة] وإن ناصية الحلم والانتظار تشق طريقها وبثبات أيضاً لتكون منبراً للفكر والثقافة والتنوير، ورافداً جديداً من روافد الحركة الثقافية والأدبية في اليمن..

اشتمل هذا العدد-الذي صدر بغلاف جديد للمجلة - على ٢١ مادة/موضوعاً، فكرياً، وثقافياً ونصاً أدبياً، توزعت على ستة أبواب رئيسية. (ملف العدد، ودراسات وبحوث، وأدب وفن، ومدن، وتاريخ، وثقافة، ومجتمع مدني، وإصدارات).

أخيراً، وبمناسبة مرور عامين على تأسيس المجلة، يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر والعرفان لكل من ساند ودعم وأزر صدور المجلة. وندعو مجدداً المثقفين والأكاديميين والكتاب والمهتمين بالشأن الثقافي الاستمرار في دعمهم للمجلة عبر المساهمة بالكتابة فيها، والاشتراك في إعدادها والترويج لها.

فدعمكم للمجلة ضمانة مهمة لاستمرارها في الصدور..

واقع التعليم في اليمن التحديات والرؤية المستقبلية

د. أمين بن علي الحميدي
أستاذ الاقتصاد النقدي المشارك -
الجامعة اليمنية

البريد الإلكتروني
ameen.alhomaiddi@gmail.com
2023م

مقدمة

تطلق نهضة الشعوب والأمم في تميمتها وحضارتها من الأنظمة التعليمية التي تمثل أساس بناء الفكر الإنساني واستقامته وتطوير مهاراته نحو تحقيق التنمية المستدامة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

وهناك الكثير من الأنظمة التعليمية الناجحة أهمها الأنظمة التعليمية في كل من السعودية وسلطنة عمان والإمارات وقطر ومصر وفلسطين، والتي يمكن لليمن الاستفادة من أنظمتها التعليمية بما يتناسب مع طبيعة اليمن.

يتميز اليمنيون بالذكاء والعبقرية إذا ما توفرت لهم البيئة التعليمية المناسبة في مختلف مراحل التعليم الأساسية والثانوية والجامعية، حيث تؤكد التقارير فوز الطلاب اليمنيين في مسابقات الحسابات الذهنية التي تم إجراؤها في جمهورية مصر العربية في الأعوام الأخيرة على مستوى الوطن العربي وغيرها من المسابقات العالمية.

وتشير التقارير إلى حصول الطلاب اليمنيين على المراتب الأولى في التخصصات الطبية والهندسية والمالية والعسكرية والامنية في كل من دول الخليج والدول العربية وتركيا وماليزيا والصين وغيرها، وهو ما يتطلب دراسة واقع التعليم في اليمن والتحديات التي تواجه قطاع التعليم واقتراح عدد من السياسات والإجراءات التعليمية لتوفير بيئة تعليمية مناسبة وأمنة لجميع السكان الذين هم في سن التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، ولمعرفة واقع البيئة التعليمية في اليمن يتطلب دراسة عدد السكان الذين هم في سن التعليم بمختلف مراحلهم وعدد السكان الملحقين بالتعليم وعدد السكان المتسربين من التعليم الأساسي والثانوي وأسباب التسرب، بالإضافة إلى دراسة المناهج التعليمية ومدى حداثتها وتحقيقها للأهداف العامة للتعليم، كما سيتم دراسة كفاءات المعلمين والإدارة المدرسية من حيث التخصصات ومتوسط عدد الطلاب لكل معلم مقارنة بالمعايير العالمية، كما سيتم دراسة عدد المدارس الأساسية والثانوية من حيث عدد الحجرات والشعب الدراسية وطاقاتها الاستيعابية، بالإضافة إلى توفر وسائل التعلم من معامل العلوم والحاسوب وغيرها، حتى يتسنى لصانع القرار ورأسر السياسات التعليمية اتخاذ القرارات السليمة. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات التي تم جمعها من كتب الإحصاء والتقارير الرسمية والدراسات المسحية. وأهم المؤشرات التعليمية التي سيتم تحليلها هي.

مؤشرات عدد السكان في سن التعليم

ارتفع عدد السكان في اليمن من 23,154 ثلاثة وعشرين مليون ومائة وأربعة وخمسين ألف نسمة عام 2010م إلى 30,411 ثلاثين مليون وأربعمائة وإحدى عشر ألف نسمة عام 2020م، بزيادة مقدارها 7,257 سبعة مليون ومائتين وسبعة وخمسين ألف نسمة، بمعدل نمو تراكمي 31.45% ومتوسط نمو سنوي 3.2% ليصل عدد السكان في عام 2030م إلى 39,978 تسعة وثلاثين مليون وتسعمائة وثمانية وسبعين نسمة تقريبا. يقدر إجمالي عدد السكان في سن التعليم العام من سن 7 وحتى 18 سنة في 2010م 7,166 سبعة مليون ومائة وستة وستين ألف نسمة، ليصل عددهم في عام 2020م إلى 8,201 ثمانية مليون ومئتين وواحد ألف نسمة بمعدل نمو تراكمي بلغ 14.44% خلال الفترة، وارتفع عدد السكان في سن التعليم الجامعي من 3.461 ثلاثة مليون وأربعمائة وواحد وستين ألف نسمة عام 2010م إلى 4.112 أربعة مليون ومائة واثنى عشر ألف نسمة عام 2020م وبمعدل زيادة 19% ليشكل إجمالي عدد السكان في سن التعليم الأساسي والثانوي والجامعي 12.313 اثني عشر مليون وثلاثمائة وثلاثة عشر ألف نسمة وبنسبة 41% من إجمالي عدد السكان عام 2020م كما هو موضح في الجدول التالي:

السكان في سن التعليم العالي من 19 إلى 25 سنة			السكان في سن التعليم الثانوي من 16 إلى 18 سنة			السكان في سن التعليم الأساس 7 إلى 15 سنة			البيان	
معدل النمو التراكمي	2020	2010	معدل النمو التراكمي	2020	2010	معدل النمو التراكمي	متوسط النمو السنوي	2020		2010
19%	4,112	3,461	1.3%	1,787	1,764	18,73%	1.9%	6,414	5,402	السكان في سن التعليم بالألف
المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي										

معدل عدد السكان في سن التعليم إلى إجمالي عدد السكان

معدل	البيان
21%	نسبة السكان في سن التعليم الأساسي إلى إجمالي عدد السكان
6%	نسبة السكان في سن التعليم الثانوي إلى إجمالي عدد السكان
14%	نسبة السكان في سن التعليم الجامعي إلى إجمالي عدد السكان
41%	معدل إجمالي عدد السكان المقيدين في التعليم إلى إجمالي عدد السكان في اليمن
المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على عدد من المصادر	

عدد السكان الملحقين في التعليم

ارتفع عدد السكان الملحقين في التعليم الأساسي من 4,705 أربعة مليون وسبع مائة وخمسة ألف طالب عام 2010م إلى 5,524 خمسة مليون وخمسمائة وأربعة وعشرين ألف طالب عام 2020م بمعدل زيادة تراكمي بلغ أكثر من 17% ومتوسط سنوي 1.7%، وارتفع عدد السكان الملحقين في التعليم الثانوي من 645 ستمائة وخمسة وأربعين ألف طالب عام 2010م إلى 860 ثمانمائة وستين ألف طالب عام 2020م بمعدل زيادة تراكمي بلغ أكثر من 33% ومعدل متوسط سنوي أكثر من 3% خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الإجمالي			التعليم الثانوي			التعليم الأساسي			البيان		
معدل النمو التراكمي	2020	2010	معدل النمو التراكمي	متوسط النمو السنوي	2020	2010	معدل النمو التراكمي	متوسط النمو السنوي		2020	2010
19.33%	6,384	5,350	33.3%	3.3%	860	645	17.40%	1.7%	5,524	4,705	عدد السكان الملحقين بالتعليم بالألف
المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي											

تراوح عدد الطلاب المتحقين في الصف الأول الابتدائي عام 2020م ما بين 613 ستمائة وثلاثة عشر ألف طالب و688 وستمائة وثمانية وثمانين ألف طالب بمتوسط 650 ستمائة وخمسين ألف طالب عام 2020م.

معدل السكان المتحقين بالتعليم الأساسي والثانوي إلى إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية

التعليم الثانوي		التعليم الأساسي		البيان
2020	2010	2020	2010	
48.12%	36,56%	90%	87%	نسبة المتحقين بالتعليم إلى إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية

ارتفع معدل إجمالي السكان المتحقين بالتعليم الأساسي إلى إجمالي السكان من الفئة العمرية من 87% عام 2010م إلى 90% عام 2020م، وارتفع معدل إجمالي عدد السكان المتحقين بالتعليم الثانوي إلى إجمالي الفئة العمرية من 36% عام 2010م إلى أكثر من 48% وارتفع عدد المتحقين في التعليم الخاص من 171، مائة وواحد وسبعين ألف طالب عام 2010م إلى أكثر من 517 خمسمائة وسبعة عشر ألف طالب وطالبة عام 2020م وبمعدل نمو تراكمي بلغ 202٪، خلال العشر السنوات الأخيرة. وبنسبة 8٪ من إجمالي المتحقين في التعليم العام في اليمن. ويقدر عدد طلاب الثانوية العامة المهنية 6334 طالب وطالبة، ويشكلون نصف واحد في المائة من إجمالي طلاب الثانوية العامة 2020م، وهي نسبة منخفضة جداً.

عدد السكان المتسربين من التعليم الأساسي والثانوي

يقيس هذا المؤشر عدد السكان المتسربين من التعليم الأساسي والثانوي، كما هو موضح في الجدول التالي:

إجمالي التسرب من التعليم الأساسي والثانوي		التسرب من التعليم الثانوي		التسرب من التعليم الأساسي		البيان
2020	2010	2020	2010	2020	2010	
1,817	1,816	927	1119	890	697	عدد السكان غير المتحقين بالتعليم بالآلاف
المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي						

انخفض عدد السكان المتسربين من التعليم الأساسي من 697 ستمائة وسبعة وتسعين ألف طالب عام 2010م إلى 558 خمسمائة وثمانية وخمسين ألف طالب عام 2013م، بمقدار 139 مائة وتسعة وثلاثين ألف طالب وبمعدل انخفاض تراكمي 20%

ومتوسط سنوي 6.6%، وارتفع عدد الطلاب المتسربين في صفوف التعليم الأساسي الأخيرة (السابع والثامن والتاسع) إلى أكثر من 407 أربعمائة وسبعة ألف طالب وطالبة، وبمعدل 73% من إجمالي الطلاب المتسربين في التعليم الأساسي، بينما يتوزع بقية المتسربين البالغ عددهم 151 مائة وواحد وخمسين ألف طالب على بقية الصفوف الابتدائية، ويدل هذا المؤشر على عدم توفر تعليم كافٍ في فصول التعليم الأساسي (السابع والثامن والتاسع) في كثير من مدارس التعليم الأساسي.

ارتفع عدد السكان المتسربين من التعليم الأساسي من 558 خمسمائة وثمانية وخمسين ألف طالب عام 2013م إلى 890 ثمانمائة وتسعين ألف طالب عام 2020م، بزيادة قدرها 332 ثلاثمائة واثنين وثلاثين ألف طالب، وبمعدل 59.5% بسبب الحرب في اليمن، التي أدت إلى تدمير وإغلاق ما يقارب 1398 مدرسة في معظم محافظات اليمن. انخفض عدد السكان المتسربين من التعليم الثانوي من 1,119 مليون ومائة وتسعة عشر ألف طالب عام 2010م إلى 927 تسعمائة وسبعة وعشرين ألف طالب عام 2020م بمقدار انخفاض بلغ 192 مائة واثنين وتسعين ألف، وبمعدل تراكمي 17.16%. ارتفع عدد السكان المتسربين من التعليم الأساسي والثانوي من 1,816 مليون وثمانمائة وستة عشر ألف عام 2010م إلى 1,817 مليون وثمانمائة وسبعة عشر ألف طالب عام 2020م بمقدار ألف طالب وطالبة، وهذا التسرب يؤدي إلى ارتفاع معدل الجهل والبطالة والفقر في اليمن.

معدل التسرب إلى عدد السكان في سن التعليم الأساسي والثانوي

إجمالي التسرب من التعليم الأساسي والثانوي		التسرب من التعليم الثانوي		التسرب من التعليم الأساسي		البيان
2020	2010	2020	2010	2020	2010	
22.15%	25.34%	51.87%	63.43%	13.87%	12.9%	نسبة المتسربين من التعليم إلى إجمالي السكان في الفئة العمرية
المصدر: تحليل فريق إعداد الدراسة						

ارتفع معدل التسرب في التعليم الأساسي من 12.9% عام 2010م إلى 13.9% عام 2020م، بينما انخفضت الأهمية النسبية لمعدل التسرب في التعليم الأساسي والثانوي من 25% عام 2010م إلى 22% عام 2020م.

مقارنة معدل التسرب من التعليم في اليمن مع عدد من دول العالم 2020م

تشير معايير المقارنة إلى ارتفاع معدل التسرب من التعليم الأساسي في اليمن إلى ما يقارب 14% من عدد السكان في نفس الفئة العمرية من 7 - 15 سنة مقارنة بمعدل

التسرب في عدد من الدول، كما هو مبين على النحو التالي:

الدول	اليمن	السعودية	عمان	مصر	فلسطين	تركيا	العالم
معدل التسرب من التعليم الأساسي	13.9%	5%	1,2%	1%	4,7%	2%	2%
المصدر: تحليل فريق إعداد الدراسة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٢١م							

مؤشر الغياب: يقيس هذا المؤشر معدل غياب الطلاب عن الحصص الدراسية بكل عام، كما يقيس هذا المؤشر متوسط غياب كل طالب وطالبة سنويا، حيث يؤدي الغياب إلى فقدان الطلاب لكثير من الدروس والمهارات العملية، والذي ينتج عنه رسوب كثير من الطلاب وتدني مستوى التحصيل العلمي. ولمعرفة مؤشرات غياب الطلاب كما هو موضح في الجدول التالي:

معدل الارتفاع	المعايير العالمية	معدل الغياب	متوسط عدد الغياب	مجالات المقارنة
٥,٧%	١%	٦,٧%	٤٢٨ ألف	متوسط عدد غياب الطلاب حسب الدراسة المسحية عام ٢٠٢٠م
٦٠%	١٥ يوما	٢٤ يوما		متوسط عدد أيام غياب الطالب شهريا ٣ أيام، وسنويا ٢٤ يوما
				المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد دراسة مسحية ٢٠٢٠م و٢٠١٣م

أسباب التسرب والغياب

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تسرب السكان في سن التعليم الأساسي والثانوي التي تم استنتاجها، وأهمها:

النسبة إلى إجمالي التسرب	عدد المتسربين بالألف	الأسباب
٧٣%	٤٠٧	انخفاض عدد مدارس التعليم الإعدادي إلى ٩٠٠ مدرسة
٥٦,٣%	١,٠٢٣	انخفاض عدد مدارس التعليم الثانوي إلى مدارس التعليم الأساسي
٣٧,٣%	٣٣٢	تدمير وإغلاق عدد من المدارس حتى ٢٠٢٠م
٦,٧%	٤٢٨	ارتفاع عدد الطلاب والطالبات المتغييبين عن الدراسة يوميا إلى إجمالي عدد الطلاب ٢٠٢٠م
		المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على مصادر مختلفة

كما تشير دراسة مسحية للصندوق الاجتماعي للتنمية عام 2013م إلى العديد من

الأسباب، أهمها:

النسبة إلى إجمالي التسرب	الأسباب
38%	صعوبة الظروف الاقتصادية والمعيشية
32%	الإهمال وعدم الاهتمام بالتعليم
12%	عمل الأطفال ومساعدة الأسر
3%	صعوبة الوصول إلى المدرسة
4%	العنف وكره المعلمين والإدارة المدرسية
11%	أخرى

المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على تقرير المسح الوطني لرصد الحماية الاجتماعية ٢٠١٢م - ٢٠١٣م

المناهج التعليمية في اليمن

يقصد بالمناهج التعليمية مجموعة المقررات التعليمية التي يتم اختيارها لبناء معارف ومهارات وقيم الأفراد، ويُقصد بالقيم مجموعة المبادئ والأخلاق الإسلامية والمثل العليا التي نزل بها الوحي لتحديد علاقة الإنسان بنفسه ومجتمعه وخالفه. وأهم أنواع القيم هي: القيم الفردية (الصدق، الأمانة، الحياء) والقيم الأسرية (المودة، والرحمة، والمعاشرة بالمعروف) وقيم اجتماعية (التكافل الاجتماعي، والتعاون) وقيم سياسية (العدل، والشورى) وغيرها. وأهم المناهج التعليمية في اليمن: القرآن الكريم والتربية الإسلامية: يتكون منهج التربية الإسلامية من أربعة فروع هي: الفقه، والحديث، والإيمان، والسيرة النبوية، بالإضافة إلى تقسيم الكتب إلى جزئين، كما تتناول محتويات ومواضيع بعيدة عن غرس القيم الدينية والأخلاق الإسلامية النبيلة. اللغة العربية: يتكون منهج اللغة العربية من ثلاثة فروع هي: القراءة، والنصوص، والنحو والصرف، وتعتمد على الكم وليس الكيف والنوع. اللغة الانجليزية: يتكون منهج اللغة الانجليزية على عدد كبير من المواضيع التي ليس لها صلة بالواقع.

افتقاد مناهج التعليم الثانوي لعدد من المناهج الحديثة التي يرتبط مسارها بالتخصصات الجامعية، كمهارات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات. مواد الرياضيات والعلوم: معدة وفق معايير لا تتطابق مع معايير مناهج الرياضيات والعلوم العالمية، والتي من الممكن الاستفادة من مناهج الرياضيات والعلوم في كلا من، سلطنة عمان، والسعودية، وجمهورية مصر العربية. منهج التاريخ اليمني: يحتوي منهج التاريخ اليمني الذي يقدم للطلاب في مختلف المراحل التعليمية على عدد من المواضيع غير الحقيقية، إذ اعتمد في كتابته على تقارير المستشرقين الذين يُزَوِّرون التاريخ اليمني، ويُشوِّهونه. من أهم هذه المواضيع إظهار

التاريخ اليمني القديم محصوراً في الصراع والحروب، وكذلك نسبة معالم الحضارة اليمنية إلى الروم والفرس، على سبيل المثال نسبة أول من صك العملة من الذهب والفضة إلى الحضارة الرومانية واليونانية.”

عدد أيام الدراسة الفعلية: يقيس هذا المؤشر عدد الأيام الدراسية الفعلية التي يذهب فيها الفرد إلى المدرسة للتعليم، والتي تحدد المعايير العالمية الحد الأدنى لها 180 يوماً، وكلما زاد هذا المؤشر كلما دل ذلك على جود التعليم، وكلما انخفض هذا المؤشر عن هذا المعيار، كلما دل على انخفاض جودة التعليم، كما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	اليمن	المعايير العالمية	مقدار	نسبة الفجوة
عدد الأيام الدراسية الفعلية	135	180	45 يوم	25%
عدد الأسابيع الدراسية	27	36	9 أسابيع	25%
متوسط عدد الحصص الدراسية اليومية	6	7	1	14.3%
متوسط عدد الحصص الدراسية سنوياً	810	1260	450	35.7%

المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على قرار التقويم الدراسي

انخفاض عدد الأيام الدراسية الفعلية إلى 135 يوماً بمقدار 45 يوماً بمعدل انخفاض 25%، وانخفاض عدد الحصص الدراسية اليومية بمقدار حصة واحدة، والسنواتية 450 حصة دراسية مقارنة بالحد الأدنى للمعيار العالمي.

عدد المعلمين والإدارة المدرسية

يقدر عدد القوة العاملة في المدارس 242 مئتين واثنين وأربعين ألف، يُشكل المعلمون 204 مئتين وأربعة آلاف معلم ومعلمة، بمعدل 84% من إجمالي القوة العاملة. ويقدر عدد الإدارة المدرسية 38,798 ثمانية وثلاثين ألف وثمانمائة، بمعدل 16% من إجمالي القوة العاملة. وبلغ معدل المعلمات 24% من إجمالي القوة العاملة عام 2010م، وفي عام 2020م بلغ معدل المعلمات أكثر من 26.5%. وتشير بيانات الإحصائية لعام 2020م إلى تسرب أكثر من 44 أربعة وأربعين ألف معلم من مهنة التعليم إلى مهن أخرى داخل اليمن وخارجها، بمعدل أكثر من 18% من إجمالي القوة العاملة، كما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	2010			2020	
	المعلمون	المعلمات	الإجمالي	المعلمين	المعلمات
عدد المعلمين	153000	48306	201306	178105	64380
النسبة	76%	24%	100%	73.45%	26.55%

المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي

عدد الطلاب لكل معلم

يقيس هذا المؤشر متوسط عدد الطلاب لكل معلم. وتُحدد المعايير العالمية متوسط عدد الطلاب لكل معلم 20 طالب، وكلما ارتفع عدد الطلاب لكل معلم عن هذا المؤشر كلما دل ذلك على عدم جودة التعليم. ويقدر عدد الطلاب في المدارس الحكومية 5,867 خمسة مليون وثمانمائة وسبعة وستين ألف عام 2020م، ويقدر عدد المعلمين الذين لديهم حصص دراسية نحو 166,151 معلم ومعلمة بعد تخفيض عدد الإداريين والمتسربين من المهنة، حيث بلغ متوسط عدد الطلاب لكل معلم 25 طالب عام 2020م بزيادة قدرها 15 طالب مقارنة بعددهم وفق المعايير في كثير من دول العالم كما هو موضح في الجدول التالي:

اليمن	السعودية	عمان	قطر	فلسطين	تركيا	الهند	العالم
٣٥	١١	١٠	١٠	١٨	١٧	٢١	٢٠

المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على عدد من التقارير الدولية

مؤهلات المعلمين: تشير التقارير الرسمية بأن نسبة المعلمين الذين لديهم مؤهلات "شهادة البكالوريوس" يشكلون نسبة 43% فقط، وأن بقية المعلمين هم من حملة شهادة الثانوية العامة ودبلوم معلمين عام أو دبلوم عام سنتين بعد الثانوية العامة، والذين تصل نسبتهم إلى 57% من إجمالي المعلمين، كما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	عدد المعلمين	الأهمية النسبية
المعلمون حملة شهادة الثانوية العامة وما يعادلها من دبلوم المعلمين	76,700	37.6%
المعلمون حملة دبلوم سنتين بعد الثانوية العامة	39,575	19.4%
المعلمون الذين يحملون شهادة البكالوريوس	87,725	43%
المجموع	204,000	100%

المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد تقرير التعليم الصادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ٢٠١٣م

عدد المدارس والحجرات والشعب الدراسية

يقيس هذا المؤشر تطور عدد المدارس على مستوى التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، كما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠٢٠	معدل النمو بين ٢٠١٠ و ٢٠١٣م	معدل الانخفاض بين ٢٠١٣ و ٢٠٢٠م
عدد مدارس التعليم الأساسي	11,907	12,692	11,755	6.6%	-7.3%
مدارس التعليم الأساسي والثانوي	3461	4224	٣٧٧٠	٢٢%	-10%
مدارس التعليم الثانوي	319	367	٣٦٠	١٥%	-1.9%
مجموع المدارس التعليمية	15687	17283	15885	10%	-8%

المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي

ارتفع عدد المدارس الأساسية من 11907 عام 2010 إلى 12692 عام 2013م، وبمعدل نمو تراكمي بلغ 6.6%، وازداد عدد المدارس الثانوية بين عامي 2010م و2013م بمعدل تراكمي 37%، ثم انخفض عدد المدارس الأساسية والثانوية بعدد 1398 مدرسة، وبنسبة 8- ما بين عام 2013م و2020م، حيث تعرض كثير من المدارس للتدمير بسبب الحرب التي تدور في اليمن منذ العام 2015م، وهو ما أدى إلى حرمان 332 ثلاثمائة واثنين وثلاثين ألف طالب وطالبة من التعليم العام.

عدد المدارس الثانوية العامة إلى إجمالي المدارس عام 2020م

يقيس هذا المؤشر عدد مدارس التعليم الثانوي، حيث تشير نتائج التحليل إلى أن 24% من المدارس الأساسية يوجد فيها تعليم ثانوي، بينما 73% من المدارس لا يوجد فيها تعليم ثانوي، وهو ما يؤدي إلى تسرب عدد كبير جدا من السكان الذين هم في سن التعليم الثانوي، كما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	العدد	الأهمية النسبية
مدارس التعليم الأساسي	12,692	٪٧٣,٤
مدارس التعليم الأساسي الثانوي	4224	٪ ٢٤,٤
مدارس التعليم الثانوي	367	٪٢,١٢
المجموع	17283	٪١٠٠

المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي

عدد الشعب الدراسية

يقيس هذا المؤشر عدد الشعب الدراسية ومتوسط عدد الطلاب لكل شعبة دراسية، حيث تحدد المعايير العالمية متوسط عدد الطلاب في كل شعبة دراسية 20 طالبا، وكلما ارتفع عدد الطلاب في كل شعبة دراسية عن هذا المؤشر كلما دل ذلك على انخفاض جودة التعليم، وكلما انخفض عدد الطلاب عن هذا المؤشر كلما دل ذلك على جودة التعليم، كما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	2010	2013	2020	المتوسط
عدد الشعب في التعليم الأساسي	133,310	136,400	135,400	
عدد الشعب في التعليم الثانوي	15,267	16,144	16,560	
مجموع عدد الشعب الدراسية	148577	152544	151,960	
متوسط عدد الطلاب لكل شعبة في التعليم الأساسي	33	34	37	35
متوسط عدد الطلاب لكل شعبة في التعليم الثانوي	39	41	49	43

المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي

الحجرات الدراسية ومعامل العلوم والحاسوب

تشير التقارير إلى أن هناك نقصا حادا في عدد الحجرات الدراسية ومعامل العلوم

والحاسوب، كما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	عدد الاحتياج	نسبة العجز والاحتياج
عدد معامل العلوم	١٢٩٦٤	٪٧٥
عدد معامل الحاسوب	١٥٩٠٠	٪٩٢
عدد المقاعد الدراسية	٧٩٨٠٠٠	٪٥٠
عدد الحجرات الدراسية	٩٧٠٠	٪١٠
عدد المدارس التي تحتاج إلى خدمات الكهرباء و المياه والصرف الصحي	٦٩١٤	٪٤٠

المصدر: تحليل الدراسة بالاعتماد على عدد من المصادر

مصادر تمويل إنشاء المدارس

تشير التقارير والدراسات المسحية لعام 2021م إلى وجود عدد من مصادر إنشاء وبناء المنشآت التعليمية. أهمها:

الحكومي	رجال الأعمال	الصندوق الاجتماعي	المؤسسات الدولية	القطاع الخاص	جهات أخرى
٪٥٣	٪١٨	٪١٥	٪٢,٥	٪٨	٪٣,٥

المصدر: دراسة مسحية للمنشآت التعليمية ٢٠٢١م

التعليم العالي والبحث العلمي

بلغ عدد السكان الذين هم في سن التعليم العالي في اليمن 3,461 ثلاثة مليون وأربعمائة وواحد وستين ألف عام 2010م، حسب الفئة العمرية من 19 سنة إلى 25 سنة، ثم ارتفعت هذه الفئة إلى 4,112 أربعة مليون ومائة وأثنى عشر ألف عام 2020م، بزيادة مقدارها 651 ستمائة وواحد وخمسين ألف طالب وطالبة، وبمعدل زيادة تراكمية 19%.

كما بلغ عدد السكان المقيدين في التعليم العالي 314 ثلاثمائة وأربعة عشر ألف طالب وطالبة عام 2010م، ثم ارتفع هذا المؤشر ليصل إلى 414 أربعمائة وأربعة عشر ألف طالب وطالبة عام 2020م، وبنسبة 10% من إجمالي عدد السكان الذين هم في سن التعليم العالي في اليمن 2020م، وهو مؤشر منخفض جدا مقارنة 71% و45% و41% في كل من السعودية وعمان ومتوسط المعيار العالمي على التوالي، كما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	٢٠١٠	٢٠٢٠	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة
عدد السكان في سن التعليم العالي بالألف	٣,٤٦١	٤,١١٢	٦٥١	٪١٩
عدد الطلاب المقيدين في التعليم العالي بالألف	٣١٤	٤١٤	١٠٠	٪٣٢
حجم التسرب الكلي بالألف	٣,٣٢١	٣,٦٩٨	٣٧٧	٪١١,٣٥
نسبة التسرب الكلي	٪٩٥	٪٩٠		

بلغت نسبة الطلاب المقيدين في الجامعات الحكومية 61% من إجمالي الطلاب

المقيدين في التعليم العالي، فيما بلغت نسبة الطلاب المقيدون في الجامعات الخاصة 29% من إجمالي الطلاب المقيدون في التعليم العالي عام 2020م، كما بلغت نسبة الطلاب المقيدون في التعليم المهني 10% من إجمالي الطلاب المقيدون في التعليم العالي عام 2020م.

بلغ متوسط عدد الطلاب لكل أستاذ جامعي 60 طالب في الجامعات الحكومية و80 طالب في الجامعات الخاصة، مقارنة بـ 20 طالب لكل أستاذ جامعي وفق العاير العالمية، وهو مؤشر على انخفاض جودة التعليم العالي في اليمن.

أهم التحديات التي تواجه التعليم في اليمن

ارتفاع معدل النمو السكاني في اليمن إلى أكثر من ٣٪ سنويًا، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو السكان الذين في سن التعليم الأساسي والثانوي بمعدل ٢٪ سنويًا، وهو ما يتطلب من الجهات الرسمية وضع آلية لاستيعاب هذا النمو.

ارتفاع معدل تسرب السكان في سن التعليم الأساسي ٦٩٧ ستمائة وسبعة وتسعين ألف طالب عام ٢٠١٠م إلى ٨٦٠ مائة وستين ألف طالب عام ٢٠٢٠م، وبزيادة مقدارها ٣٣٢ ثلاثمائة واثنين ألفًا، مقارنة بعام ٢٠١٣م، و بمعدل زيادة ٥٩,٥٪ بسبب الحرب التي أدت إلى تدمير وإغلاق عدد من المدارس.

يشكل الوضع الاقتصادي والمعيشي السبب الرئيسي للتسرب من التعليم الأساسي بنسبة ٣٨٪ من إجمالي التسرب عام ٢٠١٣م، ثم يأتي عدم الاهتمام بالتعليم في المرتبة الثانية بنحو ٣٢٪، وهو ما يتطلب وضع معالجات لكل شريحة من التسرب حسب كل نوع على حدة.

ارتفاع متوسط عدد غياب الطلاب إلى ٤٢٨ أربعمائة وثمانية وعشرين ألف طالب وطالبة يوميًا، وبمعدل بلغ ٦,٧٪ من إجمالي عدد الطلاب والطالبات عام ٢٠٢٠م مقارنة بمعدل ١٪ إلى ٢٪ في المدارس المماثلة التي تتميز بوجود إدارة مدرسية حازمة، وهو ما يؤدي فقدان الطلاب لكثير من الدروس وارتفاع معدل الرسوب والتسرب من التعليم.

ارتفاع متوسط عدد أيام غياب كل طالب إلى أكثر من ٢٤ يومًا سنويًا مقارنة بالحد الأعلى لعدد غياب الطالب ١٥ يومًا عالميًا، وهو ما يتطلب وضع العديد من المعالجات التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة.

ارتفاع عدد الطلاب المتسربين من التعليم الإعدادي إلى ٤٠٧ أربعمائة وسبعة آلاف عام ٢٠١٣م بسبب وجود عدد من مدارس التعليم الأساسية التي لا يوجد فيها تعليم الاعداية (سابع، ثامن، تاسع).

ارتفاع متوسط عدد الطلاب المتسربين من التعليم الثانوي إلى ١,٠٢٣ مليون وثلاثة وعشرين ألف طالب بسبب انخفاض عدد مدارس التعليم الثانوي إلى ٢٦٪ من إجمالي مدارس التعليم الأساسي.

وجود عدد أربعة مناهج تعليمية ليس لها مقررات دراسية وكتب مدرسية من عام 1990م وحتى عام 2023م، وهي: الاقتصاد المنزلي، والتربية الفنية، والتربية الرياضية، والتي يتم اعتمادها كأشطة، بالإضافة إلى مادة إدارة سلوك الطلبة "ليس لها لائحة تنظيها".

لا تساهم مناهج التعليم الثانوي في تطوير المهارات العملية التي يتطلبها سوق العمل، وهو ما يتطلب إدخال تعديلات على المناهج التعليمية في اليمن، لتلبي احتياجات سوق العمل.

تفاد مناهج التعليم الثانوي، وعدم تلبيتها لمتطلبات الواقع، حيث تفتقد هذه المناهج لمتطلبات توحيد المسار بين مناهج التعليم الثانوي والتخصصات العلمية والإنسانية في الجامعات، ومن أهمها تكنولوجيا المعلومات، وعلوم الاقتصاد، وإدارة المشاريع الصغيرة، وعلوم البيئة والطاقة النظيفة.

انخفاض عدد المناهج التعليمية من 11 مادة في الصف الأول الثانوي إلى 8 مواد دراسية في الصفين الثاني والثالث الثانوي بمقدار 3 مواد ونسبة 27%.

انخفاض عدد الأيام الدراسية الفعلية في اليمن إلى 135 يوما مقارنة بالحد الأدنى لعدد الأيام الدراسية العالمية 180 يوما بمقدار 45 يوما ومعدل 25%.

انخفاض عدد الحصص الدراسية إلى 6 حصص يوميا في المدارس الحكومية مقارنة بعدد 7 حصص دراسية يومية في المدارس الخاصة في اليمن والمعايير العالمية.

ارتفاع متوسط عدد الطلاب لكل معلم إلى 35 طالب مقارنة بالمعيار العالمي 20 طالب لكل معلم، وهذا يؤثر على أداء المعلمين والتحصيل العلمي للطلاب.

ارتفاع عدد المعلمين المتسربين من مهنة التعليم إلى أكثر من 44 أربعة وأربعين ألف معلم، وبمعدل أكثر من 18% خلال سنوات الحرب على اليمن.

ارتفاع عدد المعلمين الذين يحملون مؤهل ثانوية عامة وما يعادلها من دبلوم المعلمين إلى 76700 وحملة دبلوم عام سنتين بعد الثانوية 39575 معلم، وبمعدل 57% من إجمالي المعلمين، وهذا يدل على اعتماد السياسات التعليمية على معايير الكم وليس النوع والتخصص.

انخفاض متوسط رواتب المعلمين في اليمن إلى 480 دولار أمريكي قبل عام 2010م مقارنة بمتوسط راتب المعلمين في الدول المجاورة من 3000\$ إلى 4000\$.

انقطاع رواتب أكثر من 173 مائة وثلاثة وسبعين ألف معلم ومعلمة، ونسبة 72% من إجمالي المعلمين منذ بداية عام 2017م وحتى 2023م ولمدة سبع سنوات.

ضعف كفاءة مدرّاء المدارس، حيث تم اختيارهم وفقا للولاءات وليس الكفاءة، وهو ما يؤدي إلى ضعف مخرجات التعليم.

لائحة الترقية والعلوّة تعطي الأولوية للأقدمية وليس لأصحاب المؤهلات الجامعية العليا، وهذا لا يساهم في توجيه حملة شهادات الدبلوم والثانوية العامة على التوجه لإكمال تعليمهم الجامعي التخصصي.

انخفاض أجور حملة شهادة الدكتوراه في وزارة التربية والتعليم مقارنة بأجور حملة شهادة الدكتوراه في الجامعات ووزارة الداخلية وغيرهم بفارق يصل إلى أكثر من مائة ألف ريال شهريا، وبمعدل يصل إلى أكثر من 51% من راتبه الأساسي.

انخفاض عدد مدارس التعليم الثانوي بأكثر من ٧٠٠٠ مدرسة، ومدارس التعليم الاعدادي بأكثر من ٩٠٠ مدرسة، وهو ما يؤدي إلى تسرب الطلاب من التعليم الأساسي والثانوي.
ارتفاع متوسط عدد الطلاب لكل شعبة تعليمية إلى ٣٩ طالب مقارنة بالحد الأدنى للمعيار العالمي لعدد الطلاب في الشعبة ٢٠ طالب.
عدم توفر معامل العلوم في أكثر من ٧٥٪ من المدارس، وعدم توفر معامل الحاسوب في أكثر من ٩٢٪ من المدارس.
عدم توفر خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي في أكثر من ٤٠٪ من المدارس.
عدم توفر كراسي لأكثر من ٥٠٪ من طلاب المدارس.
انخفاض عدد الطلاب الملتحقين في التعليم العالي إلى ١٠٪ من إجمالي السكان الذين هم في سن التعليم العالي.
ارتفاع متوسط عدد الطلاب في الجامعات لكل أستاذ جامعي إلى ٦٠ طالب في الجامعات الحكومية و٨٠ طالب في الجامعات الخاصة.

الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم في اليمن

<p>– إلزام أولياء أمور الطلاب في التعليم الأساسي بدفع أبنائهم نحو التعليم في المدارس ومعاينة كل والي امر الطالب المخالف</p> <p>– اعتماد التعليم الاعدادي في جميع المدارس الابتدائية</p> <p>– اعتماد التعليم الثانوي في ٦٥٪ من مدارس التعليم الأساسية حالياً</p> <p>– إنشاء أكثر من ٠٤ أربعين ألف شعبة دراسية في عدد المدارس الأساسية التي سيتم فتح ثانوية فيها</p> <p>– رفع رواتب المعلمين في اليمن إلى ما يعادل \$ ٣٠٠٠ على الأقل مقارنة براتب المعلم في سلطنة عمان \$ ٣٠٠٠ والسعودية \$ ٤٠٠٠.</p> <p>– (راتب المعلم في اليابان يعادل راتب رئيس الوزراء، - عندما طالب القضاة في ألمانيا برفع رواتبهم مقارنة بالمعلمين ردت عليهم ميركل كيف اساوكم بمن علموكم).</p> <p>– إحلال عدد من المعلمين المتخصصين بدلا من ٤٤ أربعة واربعين ألف معلم ترك مهنة التعليم</p> <p>– إحلال عدد من المعلمين المتخصصين بدلا من حملة شهادة الثانوية العامة وما يعادلها من دبلوم المعلمين بنسبة ٩٠٪)</p> <p>إعادة هيكلة منهج التربية الإسلامية ليتكون من مادة الفقه الإسلامي (فقه العبادات، وفقه المعاملات، وفقه العقوبات) ومادة التربية الأخلاقية الإسلامية.</p> <p>إدراج عدد من المناهج التعليمية، أهمها: مهارات الحاسوب في التعليم الاعدادي، و مادة تكنولوجيا المعلومات للتعليم الثانوي بمختلف فروعه.</p> <p>اعتماد كتاب التربية الوطنية منهج تعليمي مستقل لمعالجة الاختلالات في الولاء الوطني في المجتمع اليمني.</p> <p>إدراج مادة الاقتصاد في التعليم الثانوي، وتدریس جميع فروع الاقتصاد.</p> <p>إضافة مادة المواظبة والحضور إلى المقررات الدراسية لمعالجة مشاكل ارتفاع معدلات الغياب، وجعلها مادة ينجح ويرسب الطالب فيها إذا بلغ غيابه أكثر من ١٥ يوما في العام الدراسي.</p> <p>إضافة مادة إدارة سلوك الطلبة للمناهج الدراسية من الصف الأول الابتدائي حتى الصف الثالث الثانوي.</p>

إلزام وزارة التربية والتعليم ومكاتبها والإدرات المدرسية بالحد الأدنى لعدد أيام الدراسة الفعلية ١٨٠ يوماً في الفصلين الدراسيين.
إلزام المدارس الحكومية بإضافة الحصص السابعة يومياً في جداولها الدراسية الأسبوعية.
إضافة مادة الحقوق والحريات العامة والمواطنة المتساوية إلى المقررات الدراسية في الجامعات اليمنية كمتطلب جامعي يدرس لجميع طلاب الجامعة الحكومية والخاصة، حيث يدرس هذا المقرر الدراسي في معظم الجامعات في الدول العربية والعالم.

التنبؤ بمؤشرات التعليم العام حتى عام 2030: تم الافتراض أن معدل النمو في السكان في سن التعليم العام 2% وأن عام 2025م هو عام تحقيق هدف التعليم الجيد للجميع في اليمن.

البيان	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
عدد السكان في سن التعليم العام بالألف	٨,٢٠١	٨,٧٩٣	٩,٤٢٨
عدد السكان الملتحقين بالتعليم العام بالألف	٦,٣٨٠	٨,٧٩٣	٩,٤٢٨
عدد المعلمين	١٦٦٥٠٠	٣٥١,٧٢٠	٤٧١,٧٠٠
عدد الشعب الدراسية	١٥٢٠٠٠	٢٩٣,١٠٠	٣٧٧,١٢٠
متوسط عدد الطلاب لكل معلم	٣٥	٢٥	٢٠
متوسط عدد الطلاب في كل شعبة دراسية	٣٩	٣٠	٢٥

التنبؤ بمؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي حتى عام 2030: تم الافتراض أن متوسط معدل النمو السكاني في التعليم العالي هو 7.22% في كل خمس سنوات، وأن متوسط الالتحاق بالتعليم العالي هو 46% عام 2025م و71% عام 2030م، حسب المعايير المماثلة حالياً، ومتوسط عدد الطلاب لكل أستاذ جامعي 20 طالب، ومتوسط عدد الباحثين 400 مواطن لكل باحث، حسب المعايير المعمول بها في بعض الدول. وعلى النحو التالي:

البيان	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
عدد السكان في سن التعليم العالي بالألف	٤,١١٢	٤,٥٠٢	٤,٩٣٠
عدد السكان الملتحقين بالتعليم العالي بالألف	٤١٤	٢,١٠٠	٣,٥٠٠
عدد الطلاب الملتحقين بالدراسات العليا	٣٣٣٤	٢١٠,٠٠٠	٥٢٥,٠٠٠
عدد أعضاء هيئة التدريس	٥١٢٠	١٠٥,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠
عدد الباحثين المتفرغين للبحث العلمي		٢١,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
متوسط عدد الطلاب لكل أستاذ جامعي	٦٠	٢٠	٢٠

أهم المراجع

1. محمد الفاروق وآخرون ، كتاب المناهج التعليمية وصناعة الأمن الفكري النظرية والتطبيق، مجموعة من الأوراق العلمية، الصادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، برلين، ألمانيا. 2023م.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصادر عن صندوق النقد العربي 2022م.
3. التقرير الاقتصادي اليمني ، الصادر عن قطاع الدراسات والتنبؤات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020م.
4. نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي. أعداد مختلفة.
5. كتب الإحصاء السنوية. أعداد مختلفة 2010م و2013م و2020م.
6. تقرير المسح الوطني لرصد الحماية الاجتماعية في اليمن الصادر عن الصندوق الاجتماعي للتنمية ومنظمات أخرى 2013م.
7. واقع التعليم في سلطنة عمان الصادر عن مجلس التعليم 2014م.

الحدثة ومنظومة القيم الاجتماعية

دراسة مقارنة في تغيرات القيم الشرقية (2)

”نشرنا في العدد الثالث من مجلة الناصية _ يونيو 2023 _ الجزء الأول من هذه الدراسة، ونواصل هنا نشر الجزء الثاني والأخير منها“

د. عبدالله عوبل

أستاذ علم الاجتماع المساعد

جامعة عدن

دور القيم في عمليات التحديث

للمجتمع الياباني:

تلعب ”ديانة الشنتو دورا مهما في الثقافة اليابانية، وهي تعني الطريق إلى الخير أو إلى الآلهة. ووفقا لهذه الديانة فإن الإلهين السماويين iza و- iza nami تزوجا، وأنجبت إيزانافي الجزر اليابانية المقدسة، ثم خرجت من عين ايزونامي اليمنى آلهة الشمس، وهي أعظم الآلهة عند اليابانيين، ويرمز لها في علم الدولة اليابانية بالدائرة الحمراء وسط العلم الياباني. وقد لعبت هذه الديانة، التي جسدت منظومة قيم يحترمها اليابانيون، دورا مهما في نهضة اليابان الحديثة. وقد شهدت اليابان إصلاحات مهمة تركز على قيم الشنتو“.

إصلاحات الامبراطور مييجي 1852 - 1912م:

تُعَدُّ الإصلاحات الثقافية في عهد الامبراطور مييجي، التمهيد الحقيقي لعملية التحديث في اليابان. وقبل الحرب العالمية الثانية كانت اليابان دولة متطورة اقتصاديا واجتماعيا، لكن الحرب دمرتها، وبحكم إرثها الثقافي والتاريخي استطاعت

اليابان أن تنهض من جديد بعد الحرب. اتسم عهد الامبراطور مييجي بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة - كما يذكر المنصوري - منها: "إعلان الشنتو ديناً رسمياً لليابان وحد الشعب الياباني دينياً وسياسياً، في حين تم فصل الدين عن الدولة في أوروبا. إلغاء نظام الطبقات وسن المساواة بين الطبقات تحت شعار امبراطور واحد وشعب متنوع. إلغاء الامتيازات الاقطاعية وعمل إصلاحات تعليمية واجتماعية، وإعلان أول دستور للبلاد 1868م. تشكيل جيش قوى مسلح تسليحاً يابانياً، وتحويل ولاء الساموراي من ولاء لقادتهم إلى ولاء للدولة اليابانية".

القيم الدينية في الفكر الياباني الحديث:

تتميز الفلسفة السياسية لليابان بأنها تستند إلى فكرة إن الامبراطور هو ابن آلهة الشمس، وأنها بعثته إلى الأرض ليحكمها ويصلحها بعد أن سادها الفساد. وما زالت العائلة الامبراطورية تحكم اليابان إلى اليوم. وفقاً للمنصوري "فإن اللحظة التاريخية نفسها تقريباً التي تم فيها فصل الدين عن الدولة في أوروبا الغربية، تم إعلان الشنتو ديانة رسمية للبلاد". ذلك يعني أن سلوك طريق التحديث للمجتمع ليس بالضرورة أن يمر عبر الطريق التي اجتازتها أوروبا، فالاعتماد على الثقافات المحلية مع التوافق الانساني يمكن أن يحقق التحديث. وأن طرق التغيير الاجتماعي متعددة.

الباحث مسفر بن علي القحطاني، يرى أن دور القيم الثقافية في اليابان أساسياً في تحديث اليابان الصناعي والاجتماعي، ويورد الأسباب على النحو التالي: أولاً: احترام القيم كبديل عن الدين والمعتقد لدى اليابانيين، والقيم هنا هي تلك الأخلاق المتوارثة من فرسان الساموراي التي حددتها تعاليم (البوشيدو)، وهو قانون الأخلاق القائم على سبعة أمور، وهي: الاستقامة، والشرف، والاحترام، والصدق، والشجاعة، والبر والإحسان، والولاء والإخلاص. وهذه القيم هي التي حافظت على التقدم المدني لكيلا يوغل في الانحراف التي تجنيه المجتمعات المادية اليوم، ولذلك برز الأمن المجتمعي كمخرج قيمي ينعم به سكان اليابان

بينما تحرم منه مجتمعات أوروبية تنعت بالمتقدمة، كما برز احترام الغير والصدق والأمانة في جميع معاملاتهم اليومية إلى درجة الذهول أحياناً. الأمر الثاني من عوامل النهوض الياباني: روح الجماعة والفريق الواحد، الذي تتلاشى فيه الأنا، وتتعدم فيه الذات، وتغظم مصلحة المجتمع على كل المصالح الفردية والآتية، وهذا الجانب يُعزز في الأطفال والصغار منذ خروجهم من بيوتهم معاً - كفريق واحد - لهم قائد محترم ومتواضع حتى يصلوا المدرسة، ويتخرجوا منها إلى ساحات العمل وميادين التنمية ومعهم تلك الروح التي تجعل من الياباني جندياً في معمله ومصنعه ووظيفته، يقدس عمله، وينضبط في وقته، ويحترم الأنظمة، ويأنف من مخالفتها ولو في سرّه، لهذا تجد التسامح والمرونة ومراعاة الغير واضحة في أماكن التجمعات كمحطات القطار والانتظار التي تصل أعدادهم فيها إلى مئات الآلاف يتصرفون خلالها بكل هدوء وسكينة واحترام، وما كان هذا ليحدث لولا روح الانضباط بأخلاق الجماعة والسكون لها.

أما الأمر الثالث: فقد يكون في تمتع المجتمع الياباني بالحقوق المدنية وشعوره بكرامته الإنسانية، وحصوله عليها من غير جحود أو مناكفة السلطة، بل لا يشعر الياباني برموز حكومته إلا كخدم للشعب يشرفون بذلك العمل من دون استغلال أو استغلال، لذلك أصبح من الطريف عند اليابانيين عندما يرجعون من السفر أن يسألوا عن رئيس وزراءهم الجديد؟!، نظراً إلى التغيير المستمر في مناصبهم بانتهاء المدة أو الاعتذار عن المواصلة في العمل لعدم القدرة على أداء المهمات أو حل مشكلات معينة، مما يعتبر من المستحيلات في مجتمعات أخرى.

الأمر الرابع: العناية الفائقة بالتعليم في اليابان، والتي تعتبر من أسرار النهوض الياباني الحديث، فالموارد الطبيعية لم تسعف اليابان في مزاحمة الريادة العالمية للدول الغربية، بل وجدت لديها ما هو أهم وأعظم لتحقيق التقدم والسمو الحضاري وذلك من خلال المورد البشري بالتعليم والتدريب المتطور الصانع لكل مجالات التقدم المادي والإنساني.

كما كتب السفير الأمريكي «إدوين آشور» كتاباً تحت عنوان «اليابانيون»، طرح فيه سؤالاً جوهرياً، ما سر اليابان؟ وما سر نهوضها؟ وأجاب: بأن سر نهوضها يكمن في شيئين اثنين، هما: إرادة الانتقام من التاريخ، وبناء الإنسان، هذا هو الذي نهض باليابان إرادة الانتقام من تاريخ تحدى أمة هزمت وأهينت، فردت على

الهزيمة بهذا النهوض العظيم، وبناء الإنسان الذي كرسه نظام التعليم والثقافة. ويقول: إن سر نهوض اليابان هو المورد البشري وتمية هذا المورد العظيم، مما جعل اليابان تتقدم على الصعيد العالمي في نسبة العلماء والمهندسين (60.000 لكل مليون نسمة)، وينخرط نحو (800.000) ياباني في مراكز الأبحاث والتطوير، وهذا العدد تجاوز ما لدى بريطانيا وألمانيا وفرنسا مجتمعة معاً.

التحديث والقيم في المنطقة العربية:

هناك مجموعة من التحولات والتغيرات التي طرأت في مجال الحياة الاجتماعية العربية، وأحدثت تغييراً في بعض القيم الاجتماعية التقليدية التي كانت تسود المجتمع العربي، وتحكم سلوكيات واتجاهات أفرادها، "وتطور النظر لأسباب وحجم تلك الظاهرة والنتائج التي تمخضت عنها، ويرى علماء الاجتماع والتربية أن التغيير هو ظاهرة عامة ودائمة ومتنوعة ولا لزوم لربطها بصفة معينة أو بمبررات محددة. إن التغيير الاجتماعي في البلدان العربية هو التبدل والتحوّل الذي يصيب البناء الاجتماعي العربي فيؤثر فيه تأثيراً جزئياً أو كلياً خلال فترة من الزمن، فيحدث تغييرات في الوظائف والأدوار والقيم والأعراف والتقاليد السائدة". يمكن القول إن التغيير الاجتماعي بمعناه العام يشمل التغيرات البنائية، أي التغيرات في جميع أنواع العلاقات الاجتماعية وأطرافها، وبذلك يمكن القول أن التغيير الاجتماعي يمكن أن يصيب الفكر من حيث صياغته وتكوينه، كما يمكن أن يؤدي إلى ظهور الأفكار الجديدة أو إعادة تشكيلها، كما يمكن أن يصيب التغيير الاجتماعي السلوكيات وما ينتج عن هذا من عمليات تفاعل وعلاقات ووحدات اجتماعية وتنظيمية من حيث ظهورها واستمرارها.

لقد جاءت الحداثة الغربية نتيجة اقتناع المفكرين والفلاسفة أن سيطرة الكنيسة وتدخل رجال الدين في تسيير شؤون الحياة الدنيوية يمثل عائقاً أمام تحديث أوروبا وتطورها، خصوصاً بعد الاكتشافات العلمية والتصنيع الذي نقل أوروبا الغربية إلى البحث عن المواد الخام والأيدي العاملة، فاحتلت معظم أجزاء البلاد العربية، ودولاً أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية.

هنا لابد من توضيح مفهوم الحداثة "Modernization"، والحداثة هنا ليست تحولات البنى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والنفسية التي تعتبر عوامل

موضوعية وتاريخية لظهور الحداثة، فهذه ليست هي الحداثة. إن الحداثة ليست الثورة الصناعية والتكنولوجية، ولكنها إدخال لهذه الثورة في مسرح الحياة الشخصية والاجتماعية“

لم يكن العرب والمسلمون جزءا من عملية الحداثة الغربية، التي احتاجت إلى أكثر من ثلاثة قرون لتأخذ صورتها المعاصرة. فقد انقطع العرب والمسلمون عن تراثهم منذ ابن خلدون وابن رشد، وانغلقوا على أنفسهم، وانقطعوا عن التحديث الجاري في الغرب في بداياته. لكن لم يكن بمقدورهم تجاهل الحداثة الغربية وتطورها الصناعي والتكنولوجي. كان القرب الجغرافي قد فرض هذا التفاعل الذي لم يكن كبيرا. لقد كان للاستعمار المباشر وغير المباشر وطموح السلطات العربية في تحديث الإدارة والجيش لتقوية سيطرتها على شعوبها عاملا في الأخذ ببعض نماذج الإدارة، فيما ظلت الخصوصية والقيم الثقافية تقاوم محاولات فرض نمط الحياة والثقافة الغربية على الشعوب العربية.

لقد أفرزت هذه الحداثة منظومة قيم بعضها إيجابي وبعضها سلبي، فمن القيم الإيجابية مثلا، إدخال المأسسة في إدارة الدولة رغم هشاشتها، وصياغة الدساتير والقوانين التي تتضمن حدا أدنى من الحقوق، لكنه لا يجري تطبيقها، وأصبح الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان جزءا من الصراع الاجتماعي في الوقت الراهن، لكنها قيم حركت الثورات الشبابية فيما أطلق عليه الربيع العربي، واضطرت الدول أن تتعاطى مع منظمات حقوق الإنسان، وحتى الدساتير العربية تضمنت حقوقا أساسية، لكنها لم تجد طريقها للتطبيق.

وقد ترافق مع جدل الحداثة، الذي استمر لأكثر من قرن من الزمان ومازال، قيم سلبية مثل القيم الاستهلاكية والمظاهر في اقتناء الكماليات، وساد منطق الربح السريع مع تراجع للقيم الدينية والأخلاقية.

إن "التقانة ليست مفصولة عن بنية معرفية أنتجتها، وبالتالي الادعاء بالقدرة على الامتلاك التكنولوجي دون امتلاك القيم العلمية الثقافية التي أفرزتها هو محاولة للتحديث السطحي، أي امتلاك السطح الخارجي من البنية الحديثة، كذلك البنية الثقافية العربية المعرفية ليست مقفلة دون الحداثة، فعلى مدى تاريخها الطويل لا تحمل تكويننا متناقضا مع العقلانية التاريخية، لولا عوامل التثبيط الأيديولوجي، وبالتالي فهي قادرة على تكييف تراثها حديثا".

ارتبطت عملية التحديث في الوطن العربي بمفهوم النهضة العربية التي بدأت مع حكم محمد علي باشا في مصر، والتي امتد نفوذها إلى سوريا ولبنان وبعض مدن المغرب في أواخر القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، وأطلق عليها البعض حركة التنوير العربية. وقد ساهمت هذه النهضة في ازدهار اللغة العربية وإنشاء أدب عربي حديث وتجدد الهوية العربية، وأرست الأساس لمشاعر الوجود القومي العربي في العلاقة مع الدولة العثمانية. ويشهد لهذه النهضة أنها أسست للتعليم الحديث وإنشاء الجامعات والاهتمام بالعلوم وإنشاء الصحف والمجلات، وبدأ إنشاء المشاريع الاقتصادية الهامة مثل حفر قناة السويس، كما شهدت مدينة حمص السورية أعظم نهضة في صناعة النسيج بأكثر من خمسة آلاف عامل، وأطلق عليها مانشستر السورية، وكذلك المشاريع المعمارية الحديثة مثل: شارع التحرير في القاهرة، وشارع المرجة في دمشق، وإنشاء الكليات العسكرية، وإرسال البعثات الدراسية إلى أوروبا لتحديث الإدارة والجيوش العربية. كما أسهمت النهضة في إنشاء المكتبات والمسرح والسينما وتطورت الفنون العربية في القصة والرواية والنقد والترجمة. نذكر هنا إلى أن المنفلوطي قد ترجم في نهاية القرن التاسع عشر أروع الروايات الغربية مثل: في سبيل التاج، وتحت ظلال الزيزفون، وغيرها كثير.

إن النهضة العربية الحديثة في الوقت الذي أدخلت بعض البلدان العربية إلى مرحلة متوسطة من التطور في مصر ولبنان وسوريا والمغرب العربي، فإن صراع الفكر العربي بين الأصالة والمعاصرة، أو بين العقل والنقل، قد أدى إلى إضعاف فكر النهضة الذي بدأ قويا في ظل النضال التحرري من السيطرة العثمانية؛ حيث رفع القوميون العرب شعار " القومية فوق الدين"، وكان الاحتلال الغربي للدول العربية وقيام دولة إسرائيل قد قوض إنجازات النهضة، فقد تم محاربة الأحزاب القومية والفكر القومي مقابل تقوية الأحزاب الدينية ومعارضتها القوية للعلمانية في مصر، حيث مثلت محاكمة الأستاذ علي عبدالرازق على إنكاره أن الإسلام دين ودولة، ومحاكمة طه حسين على كتابه الشعر الجاهلي، واستمر تقويض أسس النهوض الاقتصادي والاجتماعي الجديدة على بداية تسعينيات القرن العشرين التي أدخلت المنطقة العربية، مع بداية العولمة، في حروب تشبه الحروب الدينية في أوروبا القرن السادس عشر، ومازالت حتى الآن تشمل اليمن وسوريا والعراق

وليبيا، وحروب غير معلنة تشمل مصر ولبنان وتونس والجزائر والسودان وغيرها. وقد أدت هذه الحروب إلى تقويض أسس الدولة الوطنية التي قامت على إثر الاستقلال الوطني وإنهاء مظاهر النظم المؤسسية التي أدخلت منذ القرن التاسع عشر في مصر حتى الستينيات من القرن العشرين، وذلك من خلال عودة الاستعمار غير المباشر، بالسيطرة عبر المؤسسات الدولية مثل: صندوق النقد، والبنك الدولي، وعبر الحروب التي تنشب هنا وهناك من خلال ظاهرة الإرهاب التي باتت ترسم خطوطا جديدة للمنطقة بديلة عن سايكس - بيكو. ولم يتم تقويض أسس الدولة فقط وضياعها والعودة إلى التشطي والاقطاعات، بل في اتجاه آخر تنمو القيم السلبية في المجتمع العربي مثل القيم الاستهلاكية والقيم المادية عموما، وانتشرت مظاهر الغش والفضى وإضعاف النظم التعليمية وانتشار الفهلوية وظاهرة الفساد وخسارة بعض الأسس الدستورية والقانونية التي كانت سائدة رغم ضعف تطبيقها. ولم يترافق ذلك مع نهضة علمية وتطوير الاختراعات وتنمية الإنتاج وتقنيته والمنافسة والمغامرة كظواهر مهمة لتحديث المجتمعات.

لكن ثمة قيم يمكن القول إنها أصبحت جزءا من ثقافة القوى الاجتماعية الجديدة وخصوصا الشباب والقوى الاجتماعية الحديثة رغم ضعفها، تلك القيم هي التي حركت الثورات العربية أو ما يعرف بالربيع العربي الذي أجهض من قبل القوى التقليدية التي ترفض التغيير أو بوسائل مختلفة تم توجيهها لصالحها مثل اليمن، أو الدخول في صراع طويل مع الدولة العميقة مثل تونس، أو تفجير حروب طويلة مدمرة كما يجري منذ سنوات في سوريا. ولن يتوقف التيار الحديث الذي يرفع قيم العدالة والحريات وحقوق الإنسان والدولة والنظام والقانون. بل تعتبر تلك القيم هي المحركة لثورة طويلة الأمد لترسيخ هذه القيم.

أهم مشكلات التغيير الاجتماعي في الوطن العربي فيما يخص القيم:

- من الصعب التمييز بين القيم الدينية والقيم الاجتماعية، فبعض القيم الدينية ترتدي طابعا اجتماعيا. ووفق الكاتب خالد سلمان فإن من أبرز ما يميز القيم الاجتماعية في الوطن العربي ارتباطها وامتزاجها في كثير من ملامحها بقيم الدين الإسلامي إلى درجة قد يصعب عندها التمييز بين الجانبين في بعض الحالات.

هذا بالإضافة إلى أن الدين الإسلامي يشكل مصدراً أساسياً لا يمكن تجاهله من مصادر تشكيل القيم الاجتماعية في المجتمع العربي. فقيمة تستر المرأة وتحجبها مثلاً، التي تشيع على نطاق واسع في الأرجاء المترامية للوطن العربي، هي قيمة اجتماعية في أوساط كثيرة، من غير أن يحول ذلك دون كونها قيمة دينية في الوقت نفسه. وهذه السمة بالتحديد، أي التداخل الوثيق بين القيم الاجتماعية والدينية في أصقاع الوطن العربي، جعلت من العولمة، بما تحمله من قيم غريبة، تشكل خطراً داهماً ليس على القيم الاجتماعية فحسب، بل على القيم الدينية أيضاً، بحكم امتزاج هذه الأخيرة بنظيراتها الاجتماعية على نحو عميق.

- لا تتصف المحاولات العربية التحديثية بالاستمرارية وفق استراتيجية واضحة، إذ بمجرد موت الحاكم ينتهي مشروعه، ويأتي الذي بعده لتدمير الانجازات السابقة. كما إن الحروب التي تعيشها بلدان عربية في الوقت الراهن قد قوضت أسس الدولة الوطنية، ودمرت البنى المؤسسية التي بنيت خلال أكثر من ستة عقود. السبب هو عدم الالتفات إلى البناء المؤسسي وترسيخ القيم الإيجابية في الثقافة وتقبل القيم الحديثة ذات البعد الإنساني والحضاري وفق برنامج وطني تنموي شامل، ذو أبعاد استراتيجية، يحقق التحديث وبناء الدولة المدنية الحديثة.

- نحن بحاجة إلى مشروع تحديتي عربي يركز على الأسس التي تقوم عليها الهوية والثقافة العربية، ويستفيد من التطورات الحضارية العالمية والوصول إلى نوع من التلاقح الحضاري الإيجابي مع الغرب.

النتائج:

لقد قمنا بعرض اتجاهات تغيرات القيم وعلاقتها بالتغير الاجتماعي - نموذجي - بلغاريا - أوروبا الشرقية واليابان كنموذج للقيم الشرقية، ونستطيع الآن أن نصل إلى مقارنة بين توجهات تغيرات القيم في بلغاريا واليابان آخذين بعين الاعتبار الفارق الزمني والمكاني، بلغاريا أوروبية شرقية واليابان دولة آسيوية على النحو التالي:

أوجه التشابه والاختلاف

_ أوجه التشابه:

1 - القيم المحافظة قيم مشتركة بين كل من اليابان وبلغاريا، بل هذه قيمة

مشتركة بين جميع الدول، لكن معنى المحافظة أمر مختلف، إذ تعني المحافظة على التقاليد والقيم والتراث دون تغيير عند البعض، فيما يراها البعض الآخر بمعنى التدين، وفي الغرب تعني العمل على جعل التغيير مقبولاً. في أوروبا الغربية أحزاب كثيرة ذات مسمى ديني مثل - الأحزاب الديمقراطية المسيحية، ومنها حزب ميركل في ألمانيا، بينما عندنا في الوطن العربي فهم مصطلح المحافظة يبدو ملتبساً. لذلك لا بد من إيضاح مفهوم المحافظة بالطريقة التي يُجمع عليها معظم علماء الاجتماع. يعتبر أوسكار نيدرماير إن مشكلة المحافظة (Conservatism) اليوم أنه لا يوجد إجماع حول ما الذي يمكن أن يفهم تحت هذا المصطلح. الفكرة الأساسية هي الحفاظ على هذا الذي يستحق أن نحافظ عليه. ولكن لا توجد لوائح لذلك الذي يجب المحافظة عليه. لكن هناك مبدئين أساسيين يمكن تطبيقهما في فروع كثيرة للسياسة: من ناحية يجب الحفاظ على دولة حقوقية قوية، تقوم بمهام ضمان أمن شعبها في السياستين الداخلية والخارجية. وأهمها ما يتعلق بالأمن الداخلي، الخدمة العسكرية والدفاع. المبدأ الثاني هو حماية الأشكال التقليدية للحياة المعاصرة للناس. يتعلق الأمر بصورة الأسرة، المرأة أو الزواج. عندما تتخذ إجراءات سياسية ملموسة لتطبيق هذين المبدئين يتجدد السؤال مرة أخرى ماذا يعني حماية الأشكال التقليدية للحياة المعاصرة؟ هنا توجد أجوبة متعددة، لكن الأهم هو عدم ضياع الروابط الاجتماعية الأسرية. لذلك يفصل مثير بين المحافظة والاتجاهات الرجعية التي تريد إعادة التغيرات الاجتماعية للوراء، ويدعو إلى المحافظة التنويرية التي تريد أن تجعل التغيرات مقبولة. أما أندرياس بيودر يرى أنه لا توجد قيم محافظة أبدية. هذه هي معضلة الإنسان المحافظ، إنه يمكن اليوم يدافع عما كان بالأمس يرفضه. هكذا الحال مع الديمقراطية قبل 200 سنة واليوم. لنقل الأمر بطريقة واضحة إن المحافظة هي سلوك وموقف من التغيير. تاريخياً ظهرت المحافظة كتيار مناهض للتغيير، لكنها تعرف أن التغيير لا مفر منه. إن الشخص التقليدي الذي يريد أن يعيد بناء حالة قديمة، هو شخص رجعي. على عكس الرجل المحافظ الذي يعلم أن التغيير لا مفر منه، ولهذا السبب يريد أن يجعل التغيير بطريقة تكون جديرة بالإنسان، حينها تكون المحافظة سياسة مقبولة جداً. ماذا يفهم من هذا؟ التفكير المحافظ له ثلاثة أسس، الأول صورة الإنسان،

الذي ينطلق من عدم اكتماله، بسبب أن المحافظين لا يريدون اختلاق أو تربية الإنسان الكامل. ولا مجتمع كامل أو إعادة بناء العالم وفق موديل معين. لأن الناس المحافظين يعلمون أن الذي نعتقد اليوم أنه صحيح، يمكن أن يكون غدا خاطئا. ثانيا، إن النية الحقيقية للإنسان المحافظ هي النظر إلى التغيرات باهتمام وعقلانية، وثالثا، المجتمع المدني والمسؤولية الخاصة تقع على عاتق الدولة ومن هنا الربط بين الحريات المدنية والمسؤولية الاجتماعية.

2 - يتضح من خلال العرض لتغيرات القيم الاجتماعية في كل من بلغاريا واليابان، أن التغيرات الاجتماعية في الدولتين كانت في نتيجة التحول إلى الاقتصاد العالمي والأخذ بالليبرالية والديمقراطية والحريات العامة. فقد سلكت اليابان الطريق الليبرالي الغربي بالاستفادة من مشروع مارشال وتطبيق النظام الديمقراطي والحريات وحقوق الإنسان، ورغم أن المسافة الزمنية متباعدة، فإن بلغاريا تسير على نفس الطريق بمساعدة الاتحاد الاوروي، واستطاعت تكييف قوانينها بما يحقق هذا الهدف كما فعلت اليابان.

3 - إن الدولتين بلغاريا واليابان من حيث منظومة القيم هما شقيتان. بمعنى أن كلا من اليابان وبلغاريا تكون الجماعة هي محور المجتمع، ويسود فيهما الاتجاه القيمي المحافظ. إن اليابان دولة آسيوية ذات ثقافة شرقية محافظة، بينما بلغاريا دولة أوروبية لكن السياق التاريخي لتطور أوروبا الشرقية يختلف عن السياق التاريخي لأوروبا الغربية. إن تأثير الحضارات الشرقية، وبالذات الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، وبقاء دول مثل بلغاريا ويوغوسلافيا مثلا لأكثر من 500 عام تحت الاحتلال العثماني الإسلامي قد جعل هذه الدول تتبادل قيما محافظة بما في ذلك القيم الاشتراكية التي كانت في الحقبة الماركسية منذ الحرب العالمية الثانية حتى بداية تسعينيات القرن العشرين.

إن التغير الاجتماعي - الثقافي في الدولتين جاء نتيجة سلوكهما طريق التحول الرأسمالي باتجاه اقتصاد السوق. إذ انتقلت اليابان من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعة، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية ودمرت اقتصاد اليابان، ثم بدأت بتطور سريع ومذهل لتصبح ثاني اقتصاد عالمي، بلغاريا أيضا تتقل من الطابع الزراعي الذي يغلب على اقتصادها إلى اقتصاد السوق. وهي الآن جزء من الاتحاد الأوروبي، وتجري فيها تطورات اقتصادية مهمة.

_ أوجه الاختلاف:

إن توجهات القيم في بلغاريا تتغير باتجاه النموذج القيمي الأوروبي، أي نحو التحول من الجماعية إلى الفردانية، ولم تثبت البحوث أن هذا التوجه القيمي قد حسم لصالح المنظومة القيمية الأوروبية؛ إذ مازالت كثير من الشرائح الاجتماعية البلغارية تؤمن بروح الجماعة المنطلقة من تاريخها الطويل وحيث هي لم تخضع للحروب المذهبية الأوروبية في شمال وجنوب أوروبا، التي أيدت خلالها مدن بكاملها وقضت على كل البنى الاجتماعية ما قبل الدولة، ليصبح المواطن الفرد - الدولة. أي المواطن الفرد في مواجهة الدولة. وهكذا نشأت الفردانية في أوروبا الغربية. فما هي الفردانية التي تطبع الثقافة والمجتمع في الغرب بطابعها باعتبارها مسارا خاصا نشأ في أوروبا الغربية عقب الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت، والصراع مع الكنيسة وفي إطار فلسفة التنوير الأوروبية؟.

الفردانية (بالإنجليزية: Individualism) هي موقف أخلاقي، فلسفة سياسية، أيديولوجيا، أو النظرة الاجتماعية التي تؤكد على القيمة المعنوية للفرد. تدعو الفردانية إلى ممارسة أهداف الفرد ورغباته ليكون قيمه مستقلة ومعتمداً على نفسه. تعتبر الفردانية أن الدفاع عن مصالح الفرد مسألة جذرية يجب أن تتحقق فوق اعتبارات الدولة والجماعات، في حين يعارضون أي تدخل خارجي ضد مصلحة الفرد من قبل المجتمع أو المؤسسات مثل الحكومة، وغالباً ما تتناقض الفردية والديكتاتورية أو الجماعية.

الفردية تجعل من الفرد مركز اهتمامها، ويبدأ ذلك "مع الفرضية الأساسية أن الفرد البشري هو العامل الأولي الأهم في النضال من أجل التحرير. "الليبرالية، والوجودية، واللا سلطوية هي أمثلة عن الحركات التي تتخذ من الفرد وحدة مركزية للتحليل؛ وبالتالي فإن الفردية مشاركة في السعي نحو "حق الفرد في الحرية وتحقيق الذات".

اجتهدت الكنيسة في العصور القديمة بالتحكم في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية بأكملها في مختلف أنحاء أوروبا، وأخضعت جميع هذه المؤسسات تحت رقابة صارمة لتضع حدًا للتفكير الحر، وتحدد السلوك الصحيح -بتعريفها- لأفراد المجتمع، بالاتفاق مع سلطات أخرى مثل الرب الإقطاعي أو الأمير، ومع

تقلص قوة هذه الهياكل السلطوية، نمت النزعة الفردانية تدريجيًا في اليونان تحديدًا- كنتيجة معاكسة لتأثير كل هذه القيود الفكرية والاجتماعية، والتي مهدت إلى تحدي السلطات الحاكمة وخلق منظومة جديدة تعبر عن استقلال الفرد واعتماده على نفسه في تقرير مصيره.

ومنذ ذلك الوقت، تبنت المجتمعات الغربية هذه السياسة في علاقاتها وأفكارها، ودخلت الفردانية في دراسة علوم كثيرة مثل علم النفس والاجتماع والفلسفة، واتخذت مساحات واسعة من كتب ونظريات العلماء والفلاسفة المؤيدين لهذه النظرية والمخالفين لها، وبدأ العالم يتساءل حول طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع أو الدولة، فهل يجب أن تكون الأولوية للفرد على الدولة، أم العكس تمامًا؟

أما في اليابان فإن مسار تغيرات القيم على أثر التغير الاجتماعي ليس بعد الحرب العالمية الأولى بل قبلها، إذ تعتبر اليابان من الدول العظمى قبل الحرب. لكنها بعد الحرب استطاعت أن تستفيد من التكنولوجيا والعلوم الغربية، وأن تواءم بين التكنولوجيا والعلوم التي تم الاستفادة منها وتطوير الاكتشافات والاختراعات والقيم المرتبطة بهذه الطفرة التكنولوجية وبين قيم اليابانيين وتقاليدهم الاجتماعية. ومن الواضح أن مسار تغيير القيم هنا قد احتفظ بالقيم الجماعية، أي أن المجتمع الياباني قائم على الجماعة ودورها في الحياة الاجتماعية. على عكس بلغاريا التي ذهبت باتجاه التغيير نحو الفردانية باعتبارها جزءا من الجغرافيا الأوروبية، فإن القيم الاجتماعية اليابانية تمثل رافدا للتغير الاجتماعي، وهي القيم التي تقوم على مبادئ العمل الجماعي " إذ أن قيم اليابان هي معتقدات ومثل اجتماعية تخص الثقافة اليابانية لمبدأ (هونيه وتاتماي) أي الفرق بين ما يشعر به الفرد وما يقوم به المجتمع" ويذهب كثير من الباحثين إلى أن الثقافة، وفي مقدمتها القيم، لعبت دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول جنوب شرق آسيا. وقد أصبحت هذه الدول تعرف "بالتنين الآسيوي، وهي تسمية توحى بالتعبير عن دور القيم الاجتماعية المستندة إلى التعاليم الكونفوشيوسية في اليابان وماليزيا والفلبين وإندونيسيا وسنغافورا. التعاطف والعلاقات الإنسانية بحسب الأساطير اليابانية، فإن لألهتهم أحاسيس إنسانية مثل الحب والغضب. ففي قصصهم، يتم جزاء بالخير كل عمل يمثل التعامل الإيجابي مع الآخرين، كما يُمثل التعاطف (أي تحديد نفسية الفرد بحسب الآخرين)

قيمة إنسانية ثمينة. بالمقابل، يدان كل عمل فردي أو لا اجتماعي. وكل سلوك مؤذي يؤدي إلى نبذ الفرد. يتم تربية الفرد الياباني منذ نعومة أظفاره بأن القيمة الفردية وتحقيق الذات يتم عبر التواصل اللصيق مع الآخرين. كما يتم تربيتهم على أنهم أفراد لمجتمع مترابط ومتراص بداية بالعائلة، ثم تتوسع لتشمل الجماعات الأكبر مثل أبناء الدير، زملائهم في المدرسة والملاعب، ثم المجتمع وأماكن العمل. فالاعتماد على الآخرين من أساسيات شروط الحياة الإنسانية. تصبح هذه الالتزامات المجتمعية (ويسميه اليابانيون "جيري") سلبية في حالة واحدة وهي عندما تصبح عبئا صعبا على الفرد تحمله مما يؤدي لنتائج سيئة، مثل الانتحار التي هي من المواضيع الشائعة في التاريخ الياباني وثقافته.

من ناحية العلاقات الإنسانية، يتجنب الياباني المواجهات والمنافسات المفتوحة. فالعمل مع الآخرين يتطلب لجم النفس، لكنه بنفس الوقت، مدعاة للفخر لما يقدمه للمجتمع وما يحمله من الأمان العاطفي وتحديد للهوية المجتمعية. تتطلب "الوا" (أي التناغم المجتمعي)، مسلكا تعاونيا واعتبارا للدور المجتمعي. عندما يدرك الفرد التزاماته الشخصية، ويتعاطف مع وضعيات الآخرين، فإنه يخلق وضعاً يفيد المجموعة ككل. فالنجاح هو نتيجة لقيام الجميع بالجهود الفردي. يتم أخذ القرارات بعد التشاور مع جميع أفراد المجموعة عن طريق التوافق. والتوافق لا يعني بالضرورة موافقة الجميع، إلا أن عملية التواصل والاطلاع على آراء جميع الأفراد وتبادل المعرفة يعزز الإحساس بالهوية المشتركة للمجموعة، ويسهل تطبيق القرارات. فالتعاون بين أفراد المجموعة يركز على فكرة منافسة المجموعة مع مجموعة أخرى منافسة في أكثر من مجال، مثل التنافس التربوي أو للحصول على مساهمة أكبر في السوق. ويعتمد على الرمزية، مثل اللباس الموحد أو الأعلام والياфطات والأغاني، للتمييز عن المنافسين الخارجيين ولتوثيق هوية المجموعة ذاتها. وتعتبر مشاركة الفرد في نشاطات المجموعة، الرسمية وغير الرسمية، تعبيرا من قبل الفرد لاعتباره عضوا في المجموعة. وتشير موسوعة ويكيبيديا، إلى وجود منزلة نسبية للفرد الياباني، بحسب التراتبية والالتزام المجتمعي والانتماء هي فضائل عند اليابانيين، لكن هذا لا يمنع الشخصية، أي الاهتمام بالفرد. بحسب بريان مور أنا عالم الإنسانيات، فالمجتمع الياباني يقدر الشخصية إذا ما كان الفرد صادقا ويقوم بأعماله بإخلاص. لكن، وبخلاف المبادئ

الغربية، فالصراع بين الشخصية والمصلحة العامة يذوب فيما بينهما في اليابان بشكل صحي والتي تحددها العلاقات مع الآخرين. فالياباني يتربى على مقاومة نزعات الشخصية في مقابل الالتزام المجتمعي، وبحسب "ريشاور"، هذا دليل قوة شخصية التي تضع المصلحة العامة فوق المصلحة الشخصية. فالنضوج عند اليابانيين يعني التفكير الدائم بشعور وأفكار الآخرين والإلتزام بالمعايير المجتمعية، وبنفس الوقت، البقاء مخلصا لشخصه.

وفقا لنظرية شوارتس فإن على كل مجتمع أن يجعل إحدى القيم القيمة السائدة - أي أن يجعل إما قيم الفردانية أم قيم المحافظة قيمة رئيسية. الواقع أن الحداثة - الليبرالية والديمقراطية - لم تؤدِّ إلى تغيير قيم اليابان المحافظة. وقد رأينا اليابان، بعد حوالي ستة عقود من التحديث والاقتصاد الذي أبهر العالم، يتم الحديث عن إطلاق إبداعات الفرد الياباني وأن يتحرر من هيمنة الجماعة، وأن يكون هو محور المجتمع، بدلا من الجماعة. كما ورد في تقرير لجنة رئيس وزراء اليابان، مع إطلاق مجموعة من القيم الثقافية التي نادى بها العولمة، مثل ضرورة تعليم اللغة الإنجليزية من قبل اليابانيين، باعتبارها لغة تقنية الاتصال العالمي. هذه الطروحات بدت كما لو أنها إجراءات فوقية يراد تطبيقها، وليس قيما تم اكتسابها في سياق التغيير الاجتماعي وتحديث الاقتصاد والمجتمع الياباني، أي أن هذا التغيير الثقافي الياباني جاء بعد عشر سنوات من الحديث عن عولمة الثقافة والحديث عن المجانسة الثقافية وجعل القيم الأمريكية والغربية قيما عالمية سائدة. "إن أي مجتمع إنساني له خصوصياته الثقافية بحكم تاريخه الاجتماعي الفريد والذي لا يمكن أن يتكرر، فهي أشبه بالبصمة الثقافية المنفردة، كما أن أي منطقة حضارية لها خصوصيتها المميزة مثل المنطقة العربية". إلا أن العولمة تطمح إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني، وتكون ما يسمى بالقواعد الأخلاقية الكونية والتي تركز على أن حرية السياسة التعددية الفكرية واحترام حقوق الإنسان تقبل الآخر، وتعمل وسائل الاتصال على زيادة التفاعل الثقافي على المستوى العالمي، إلا أن الدول التي تمتلك القدرات التكنولوجية سوف تملك القدرة على بث ونشر الرسائل الإعلامية الثقافية بكل ما فيها من قيم، وقد تحمل، في بعض الأحيان، غزوا ثقافيا قد يهدد الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات.

نتائج الدراسة:

نستطيع القول إننا توصلنا في سياق هذا العرض إلى نتائج مهمة، قد لا تحسم الجدل الطويل جدا في مسار الفكر العربي الحديث، ولكنها من غير شك تؤكد على أهمية القيم في عملية التساند والتأثير المتبادل بين القيم والتغير الاجتماعي. 1 - أكدت الدراسة المقارنة أن طريق التحديث للمجتمعات ليس الطريق الأوروبي الوحيد. وأن المجتمعات الشرقية لها خصوصياتها في اختيار طريق التحديث دون أن تتخلى عن قيمها الاجتماعية التي تميزها عن غيرها من المجتمعات. لقد رأينا أن تغير القيم قد لعب دورا مهما في التغير الاجتماعي في بلغاريا: باتجاه الفردانية رغم عدم ترسخ هذا الاتجاه كنسق قيمة محورية في المجتمع البلغاري. وفي اليابان ودول آسيوية أخرى مثل ماليزيا وإندونيسيا وباكستان أدت التغيرات الاجتماعية إلى زعزعة شرعية هذه النظم. وترى الباحثة هدى ميتكيس أن فقدان التدريجي لشرعية هذه النظم نتيجة التغير في بعض القيم المجتمعية على النحو الذي شهده كثير من المجتمعات الآسيوية مع زيادة نسبة التحضر واختراق الثقافة الغربية لبعض العناصر الشعبية التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى.

وترى الباحثة أن من بين السمات الخاصة التي تميز المجتمع الآسيوي "طبيعة القيم الآسيوية والثقافة التقليدية للدول الآسيوية، فوفقا لمنظومة القيم الآسيوية ينظر للقائد السياسي بقدر كبير من التبجيل والتوقير، فالاعتقاد وفقا للفكر التقليدي الآسيوي هو أن الحاكم أسمى ذهنيًا من العامة، ومن ثم يجب طاعته طاعة عمياء، وأن ما يحصل عليه الأفراد من حقوق من الحاكم هي منحة من الحاكم وليست حقا للمواطنين". ويبدو ذلك قريبا من نظرة القائد العربي إلى نفسه ونظرة العامة إليه. أي أن ثمة سمات مشتركة في القيم الشرقية، لكنها ليست سببا في تخلف التنمية والمجتمع في منطقتنا العربية، وهي لم تمنع تحديث المجتمعات الآسيوية رغم النظم العسكرية الديكتاتورية التي حكمت تلك البلدان فترة طويلة من الزمن.

2- عدم قدرة قوى العولمة على فرض المجانسة الثقافية عبر فرض قيمها على النظام العالمي وتبادل قيمها عبر الترويج للكوكا كولا وماكدونالدز وغيرها من القيم التي نظر لها مروجو العولمة، والتي تنشر عبر تقنيات الاتصال الحديثة. "يقول ادmond هوسرل Edmund Husserl إن أوربة كل البشرية هو مصير الأرض

وإن الفلسفة الغربية تعبير روحي متميز يمكن أن يشمل فكر الصين والهند، ولكن لا يمكن لهذين الفكرين أن يشملاهما“

لكن الواقع منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين حتى هذه اللحظة يؤكد عدم قدرة هذه الفكرة أن تسود في العالم. إذ في العقود الأخيرة برز إلى الوجود مفهوم النسبية الثقافية خطوة مهمة لكسر احتكار الكونية للمفاهيم الغربية. فمصطلح الجمال يمكن أن يكون كونيا يشترك في فهمه البشر، لكن مفهوم الجمال مفهوم نسبي يختلف من حضارة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر ومن شخص لآخر. هذا يعني أن كل ثقافة يمكن أن تكون مؤثرة، وأن تدعي لنفسها بمثل ما تدعي الثقافة الأوروبية. وهكذا الحال بالنسبة إلى الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، ويدل ذلك على أن كونية أو عولمة الثقافة الأوروبية ما هو إلا وهم.

3 - إن القيم المحافظة لا تعني رفض التغيير الاجتماعي، بل تسعى لجعل التغيير عقلانياً ومقبولاً. كما أن القيم المحافظة ضرورية لتماسك المجتمع. إن المحافظة والتحديث يتعايشان معاً في المجتمعات الأوروبية، ونحن نشاهد الأحزاب الديمقراطية المسيحية حاكمة في البلد الأوروبي الأكثر تطوراً والأقوى اقتصادياً وهي ألمانيا. كما أن المجتمع الياباني أيضاً بلد متطور رغم بعض تصورات الميثولوجية.

4 - إن النظم القيمة للمجتمعات تتشكل في السياق التاريخي الذي تسلكه الشعوب. طبع هذا السياق التاريخي المجتمعات بطابعه، فأوروبا ليست واحدة من حيث النسق القيمي المحوري؛ إنها منقسمة إلى أوروبا الغربية، وتضم غرب وشمال أوروبا، وأوروبا الشرقية. لذلك يجب ملاحظة الفروق القيمة إنما هي بفعل التاريخ وأثر العلاقات التاريخية الجغرافية التي تشكل ثقافة أي مجتمع.

5 - إن قضية الأصالة والمعاصرة التي شكلت موضوع صراع فكري لأكثر من قرن في منطقتنا العربية يجب أن تفضي إلى توجه فكري واضح استناداً إلى التجربة اليابانية والماليزية وغيرها من الدول الإسلامية الآسيوية التي تبنت التحديث، وفي ذات الوقت لم تفرط في ثقافتها وقيمها الأصيلة، لكنها لم ترفض قيم الحداثة بالملق، بل أخذت قيم الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان ومجموع القيم الإنسانية التي يتبادلها البشر مثل عدم التمييز بسبب اللون أو الدين أو الموقع الاجتماعي... إلخ. إن الطموح إلى إدخال التكنولوجيا لتطوير اقتصاد الدول العربية

أمر مشروع، لكن لا يمكن أن تفصل التكنولوجيا عن القيم العلمية الثقافية التي أفرزتها. يمكن أن تكون القيم الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيا مقبولة من حيث المواءمة بين القيم الآتية مع التكنولوجيا والقيم التي أنتجتها دون تبني المنظومة القيمية كلها أو رفضها كلها. إن "البنية الثقافية العربية المعرفية ليست مقلدة دون الحداثة، فعلى مدى تاريخها الطويل لا تحمل تكويناً متناقضاً مع العقلانية التاريخية لولا عوامل الشبث الأيديولوجي، وبالتالي فهي قادرة على تكييف تراثها حداثياً"

6- من الصعب التمييز بين القيم الدينية والقيم الاجتماعية، فبعض القيم الدينية ترتدي طابعا اجتماعيا. ووفق الكاتب خالد سلمان فإن من أبرز ما يميز القيم الاجتماعية في الوطن العربي ارتباطها وامتزاجها في كثير من ملامحها بقيم الدين الإسلامي، إلى درجة قد يصعب عندها التمييز بين الجانبين في بعض الحالات. هذا بالإضافة إلى أن الدين الإسلامي يشكل مصدراً أساسياً لا يمكن تجاهله من مصادر تشكيل القيم الاجتماعية في المجتمع العربي. فقيمة تستر المرأة وتحجبها مثلاً، التي تشيع على نطاق واسع في الأرجاء المترامية للوطن العربي، هي قيمة اجتماعية في أوساط كثيرة، من غير أن يحول ذلك دون كونها قيمة دينية في الوقت نفسه. وهذه السمة بالتحديد، أي التداخل الوثيق بين القيم الاجتماعية والدينية في أصقاع الوطن العربي، جعلت من العولمة بما تحمله من قيم غريبة تشكل خطراً داهماً ليس على القيم الاجتماعية فحسب، بل على القيم الدينية أيضاً، بحكم امتزاج هذه الأخيرة بنظيراتها الاجتماعية على نحو عميق.

7- لا تتصف المحاولات العربية التحديثية بالاستمرارية وفق استراتيجية واضحة، إذ بمجرد موت الحاكم ينتهي مشروعه، ويأتي الذي بعده لتدمير الانجازات السابقة. كما أن الحروب التي تعيشها بلدان عربية في الوقت الراهن قد قوضت أسس الدولة الوطنية، ودمرت البنى المؤسسية التي بُنيت خلال أكثر من ستة عقود.

8- نحن بحاجة إلى مشروع تحديتي عربي يركز على الأسس التي تقوم عليها الهوية والثقافة العربية، ويستفيد من التطورات الحضارية العالمية والوصول إلى نوع من التلاقح الحضاري الإيجابي مع الغرب.

والخلاصة هي أن المجتمع العربي اليوم بحاجة إلى إعادة فهم مسارات التطور التي سارت عليها دول آسيوية كثيرة إسلامية صارت اليوم في نادي العولمة

ومساهمة أساسية في إنتاج التقنيات، وأصبحت في مصاف الدول المتطورة. إن الحديث عن ان الدين الإسلامي يمثل عائقاً أمام تحديث الدول العربية لا يمكن أن يستقيم بالنظر إلى التجارب الآسيوية المذكورة. لقد ساهمت قيم اليابانيين في نهضة اليابان، وساهمت هذه القيم في دول مثل سنغافورا وإندونيسيا وماليزيا ودول أخرى لأن هذه القيم تقدر العمل، ولا تقبل بالفساد وتميز المواطن الآسيوي بالصدق والنزاهة والإخلاص لوطنه. وبكلام آخر نحن في المنطقة العربية نحتاج إلى إعادة بناء نظامنا القيمي وتطوير التعليم ونظم التربية لكي ننشئ أجيالاً قادرة على بناء مجتمعات عصرية منتجة وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم إنسانية عليا لا تتناقض مع قيمنا الدينية وثقافتنا العربية الإسلامية.

المصادر والمراجع:

- قرليفة حميد. " تفسير بعض القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري بالتغيير الاجتماعي " مجلة الواحات للبحوث والدراسات. Volume 9، Numéro 1، Pages 839-851. عويل، عبد الله " نقد المشروع الحضاري للدكتور حسن حنفي نشر في منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية صنعاء 2008
- جينوف، نيكولاي: علم الاجتماع، التطور الإقليمي والدولي: الطبعة الثالثة 1998 صوفيا. باللغة البلغارية.
- اليابان وتحديات القرن الواحد والعشرين" تقرير لجنة الخبراء التابعة لرئيس وزراء اليابان 2000م الإمارات.
- بايتشينسكا، كراسيميرا، الاتجاه الحدائي والمحافظ في قيم الثقافة البلغارية المعاصرة، مجلة قضايا سوسيولوجية / 3 - 4 / 2002م صوفيا باللغة البلغارية
- القحطاني مسفر بن علي " القيم في مرحلة ما بعد الحداثة .. قيم العمل اليابانية نموذجاً " موقع مدارات ثقافية 2018
- د/ قباري محمد: إسماعيل / مناهج البحث في علم الاجتماع / 2012 منشأة المعارف بالإسكندرية
- دوركايم، اميل " التربية والمجتمع " ترجمة علي أسعد وطفة، دار الينابيع. 1994 دمشق
- عبد الغني عماداً " سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات ... من الحداثة إلى العولمة " الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9_%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9

This is a document. سينغلهااس بيتر " الحداثة والحداثة المضادة" نحو خطاب وتعد تاريخيا. of the Heinrich Boll Foundation 2005

تركمانى، عبدالله " الحداثة في الوطن العربي" ورقة قدمت - بالنيابة - في إطار الندوة التي أشرفت عليها " مؤسسة الشجرة للذاكرة الفلسطينية " في المركز الثقافي العربي بمخيم اليرموك - دمشق في الفترة ما بين 6 و 9 ديسمبر/كانون الأول 2004 ضمن محور " معوقات الحداثة العربية والقضية الفلسطينية " .

مسفر بن علي القحطاني " القيم في مرحلة ما بعد الحداثة .. قيم العمل اليابانية إنموذجا أسماء بن تري "الهوية الثقافية بين قيم الأصالة والحداثة في ظل التغيرات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد3 من ص ص 628-0-644

بوجينونفا وآخرين "قبول وتقييم التغير الاجتماعي" 1996. في بايتشينسكا بايتشينسكا، ك. "التحديث والاتجاه المحافظ في قيم الثقافة البلغارية المعاصرة" مجلة قضايا سوسيوولوجية 2002 معهد السيسولوجيا، صوفيا

المبروك المنصوري " الدين والحداثة والهوية والقيم "دراسة في الفكر الديني الياباني والفلسفي الشرقي. الدار المتوسطة للنشر 2017\1438. الطبعة الأولى تونس

خالد سلمان " العولمة والقيم الاجتماعية في الوطن العربي موقع دنيا الوطن 2005- suli-2005@yahoocom تاريخ النشر : 2005-11-28

بروفيسور وعالم السياسة الالمانى اوسكار نيدر مائير مقابلة نشر في موقع (www.cao.bg.2013

انديراس بيودر (www.cao.bg.2013

نور علوان "الفردانية: سلطة المجتمع أم سيادة الذات؟ | نون بوست " https://www.noonpost.org/content/2166

الطبال، لطيفة " التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم في المجتمع الجزائري" 2012 https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6172/1/S0823.p

. http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=2238

د. هدى ميتكيس*التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي. ندوة "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي" نحو رؤية عربية يوليو 2006جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية اصدار المركز العالمي لدراسات وإبحاث الكتاب الاخضر (طرابلس-ليبيا) خالد سلمان " العولمة والقيم الاجتماعية في الوطن العربي موقع دنيا الوطن 2005 تاريخ

النشر: 2005-11-28

الدولة المدنية: محاولة لمقاربة المفهوم

أ. طاهر شمسان
باحث يمني

إن تاريخ تطور الدولة منذ انبثاقها إلى اليوم هو تاريخ تطور نضجها المدني، وعندما ظهر عليها هذا النضج وصار سمتها الأكثر بروزاً قيل عنها دولة تنموية، ودولة قانونية، ودولة مواطنة، ودولة سياسية، ودولة ديمقراطية، ودولة تضامن مجتمعي حقيقي، ودولة حريات، ودولة مساواة، ودولة مؤسسات... الخ، في إشارة إلى أن هذه الدولة تحديداً هي الدولة المدنية، وأن أنماط الدولة السابقة عليها في التاريخ لم تكن كذلك.

وبما أن الدولة كما عرّفها الفيلسوف الألماني هيجل هي "التنظيم السياسي للمجتمع" فإن نضجها المدني هو متغير تابع لنضج مدينة الاجتماع البشري الذي نشأت لتعبر عن نظامه وانتظامه. والحديث عن الدولة في أي مرحلة من مراحل تطورها، هو إلى حد كبير حديث عن الاجتماع البشري في تلك المرحلة. وتاريخ الإنسان لم يعرف سوى ثلاثة أنماط من الاجتماع: الاجتماع العائلي، والاجتماع العشائري القبلي، والاجتماع المدني. وبما أن الاجتماع المدني هو مدخلنا للحديث عن الدولة المدنية فلا بُدَّ أن نتعرف أولاً على ماهية هذا الاجتماع مقارنةً بينه وبين الاجتماعين العائلي والعشائري القبلي.

1 - الاجتماع العائلي:

العائلة "اجتماع قُرَابي قائم على رابطة الدم"، والقُرابة بين أفرادها قُرابة

طبيعية غير مختارة وغير مفكر بها، لأن الإنسان لا يختار أبويه. والعائلة مفهوم أخلاقي وليس مفهوما سياسيا، لأنها مؤتمنة على أبنائها أخلاقيا وليس قانونيا؛ ومعنى ذلك أنه لحفظ نوعه وضمان التهدة بين أفرادها كان رهان الاجتماع العائلي دائما رهانا أخلاقيا لا يحتاج إلى تدخل القانون، سواء تعلق الأمر بالتنشئة أو بتوزيع الأدوار بين أفراد العائلة. ومن بديهيات الأشياء أن هذا النوع من الاجتماع لا يفضي أبدا إلى نشوء دولة، لأنه لا يحتاج إليها من أجل تنظيم شؤونها، فالعائلة وجدت قبل الدولة وعاشت بدونها. لكن عندما ظهرت الدولة كنتاج لظهور وتبلور الاجتماع المدني بدأ تدخل القانون (التشريع الرسمي) تدريجيا في شؤون الأسرة؛ وهذا ليس إلا من تأثيرات الاجتماع المدني عليها -أي على الأسرة- بحكم انتمائها إليه وحاجته إلى تكييفها على النحو الذي يستجيب لقرابته ورهانه.

2 - الاجتماع العشائري القبلي:

الاجتماع العشائري القبلي هو الآخر "اجتماع قُرَائي قائم على رابطة الدم". والقَرَابَة هنا هي أيضا قَرَابَة طبيعية غير مختارة وغير مفكر بها، لأن الإنسان لا يختار عشيرته وقبيلته. وهذا النوع من الاجتماع لا ينتج القانون مهما استطال في الزمن، وإنما ينتج الأعراف. ومعنى ذلك أنه لم ولن ينتج السلطة السياسية ولا الدولة، وإنما أنتج السلطة الاجتماعية لشيخوخ العشائر والقبائل. إنه إذن اجتماع ينتمي إلى ما قبل ظهور الدولة. ومن أجل تنظيم شؤونها وحفظ التهدة بين أفرادها رهن الاجتماع العشائري القبلي دائما على أعرافه وعلى السلطة الاجتماعية لشيخوخ العشيرة والقبيلة. وهذا أيضا رهان أخلاقي وليس رهانا سياسيا.

والاجتماع العشائري القبلي هو بالضرورة اجتماع عصبوي في مواجهة اجتماعات عشائرية قبلية مناظرة له. وعندما تنبثق الدولة في بيئة مكتظة بالعصبيات العشائرية القبلية - مثلما حصل مع دولة المسلمين الأولى في يثرب - فإنها لا تنبثق عن هذا النوع من الاجتماع وإنما عن اجتماع مدني، تشكّل كعصيبة جديدة نوعيا، غالبا ما يعتره الضعف بمجرد نجاحه في تعميم مبدأ الدولة وفرض سلطتها على محيطه العشائري القبلي. فالدولة عندما تعم وتبسط نفوذها تستوعب العصبيات العشائرية القبلية في كيانها دون أن تقوى على صهرها وإذابتها كليا في العصيبة الجديدة. وما يحدث بعد ذلك، في الغالب، هو أن تستأثر عصبية قبلية قوية أو تحالف عصبيات بالدولة. وعندما يحدث هذا تتعالى الدولة على المجتمع، وتتحول إلى قوة قهرية. وهنا تكمن جذور عدم الاستقرار والحروب الداخلية. وإذا تمكنت عصبية طامحة من الإطاحة بعصبية

حاكمة والحلول محلها فإن هذا لا يغير من نمط الدولة المتعالية والقهرية. وخلاصة القول: إن العصبية العشائرية القبلية لا تنتج الدولة، لكنها تهيمن عليها عندما توجد، وتحولها بالضرورة من فضاء مساوئي، لم تتوفر له موضوعيا شروط الثبات والاستمرار، إلى فضاء عصبوي تهيمن فيه السلطة على الدولة. والهيمنة مهما كانت قبضتها فإنها، عاجلا أو آجلا، تستدعي شروط تفكك الدولة الواحدة أو انهيارها. ويحدث هذا على نحو خاص في البلدان التي لا يكون فيها التفاعل بين الجغرافيا والتاريخ قويا بما فيه الكفاية.

3 - الاجتماع المدني:

الحديث عن الاجتماع المدني هو حديث عن نوع مختلف من القَرابة لا تقوم على رابطة الدم. إنها قَرابة نوعية مختارة ومفكر بها تجعل الناس، أفرادا وجماعات، يتجاوزون قراباتهم الطبيعية الموروثة ويندمجون في قَرابة جديدة نوعيا في إطار المدن التي نشأت تاريخيا بالتلازم مع نشوء هذا النوع من الاجتماع. وإذا كانت القَرابة في الاجتماعين العائلي والعشائري القبلي ثابتة فإنها في الاجتماع المدني قَرابة متغيرة تبعا للتغير في النظام المعرفي الذي يصوغ العقل الجمعي وطرائق تفكيره واستدلالاته ومحاكماته. وإذا كانت التهدئة وحفظ النوع في الاجتماعين العائلي والعشائري القبلي قد قامت وتقوم دائما على رهان أخلاقي فإن رهانات الاجتماع المدني هي رهانات متغيرة تبعا للتغير في نوع القَرابة، ونمط الدولة متغير تابع لهذا الرهان. فكلما تغير رهان الاجتماع المدني على التهدئة وحفظ نوعه تغير تبعا لذلك نمط الدولة المعبرة عن نظامه وانتظامه.

رهان الاجتماع المدني:

السؤال الجوهرى هنا: على ماذا راھنت الاجتماعات المدنية لتضمن لنفسها التهدئة العامة التي حققت لأفرادها وجماعاتها الأمن الداخلي والسلام والاطمئنان على نوعها ومكنتها من الانخراط في تشييد العمران وإبداع الحضارات القديمة والوسيطه والحديثه؟ سيجيب أكثر الناس: راھنت على الدولة باعتبارها التنظيم السياسي للمجتمع، كونها هي التي تسن القوانين الملزمة للناس، وهي التي تملك أدوات القسر والإكراه الضامنة لاحترامها من قبل الأفراد والجماعات. لكن الحقيقة إن الدولة ليست هي الرهان. إن الحديث عن الرهان ليس حديثا عن الدولة وإنما عن مكُون جوهرى في الدولة

هو الذي يصوغ نمطها ونوع علاقاتها بالاجتماع المدني. فالرهان هو "عقد اجتماعي" ضمني لم تتوفر شروط كتابته إلا في مرحلة متأخرة من تطور الدولة توفرت فيها فعلياً - وليس نظرياً - شروط التزامها وإلزامها بهذا العقد كمؤشر على بدايات نضجها المدني. والعلاقة بين الرهان ونمط الدولة علاقة سببية يبرز فيها نمط الدولة كمتغير تابع لمتغير مستقل هو رهان الاجتماع المدني. وكلما تغير مضمون الرهان تغير نمط الدولة وتغيرت قوانينها. فالدولة لا تستطيع سن قوانين مصادمة صراحة لرهان الاجتماع المدني. كما ليس بمقدور رأس الدولة - مهما كان طغيانه وجبروته وقوة عصيته - أن يأتي بقول أو فعل يصادم هذا الرهان صراحة. والفروق التي نراها بين المصري القديم الذي يؤله الملك - الفرعون، والمسلم الوسيط الذي لا يجيز الخروج على الحاكم الظالم إلا إذا ظهر منه كفر بواح، وكذا الأوروبي الحديث الذي يعتبر رئيس الدولة موظفاً عمومياً ملزماً باحترام القوانين مثله مثل أي مواطن، هي فروق بين الرهانات التي قام عليها الاجتماع المدني في مصر القديمة والعالم الإسلامي الوسيط وأوروبا الحديثة.

إننا هنا أمام ثلاثة أنواع من الاجتماعات المدنية اختلفت في نوع القَرابة وفي نوع الرهان المطابق لها، وتبعاً لاختلاف الرهان اختلفت العلاقة بين الحاكم والمحكوم، واختلاف هذه العلاقة يعبر عن نشوء فروق جوهرية طرأت على نمط الدولة في الحالات الثلاث؛ وهذا يعني إن الحديث عن الدولة المدنية هو في المقام الأول حديث عن قَرابة ورهان اجتماعها المدني المختلف نوعياً عن قرابات ورهانات الاجتماعات المدنية-القديمة-السابقة عليه. وأبرز ما يميز رهان الاجتماع المدني الحديث في ظل الدولة الحديثة هو أنه لأول مرة في التاريخ يصبح رهاناً مكتوباً في صيغة عقد اجتماعي عقلائي ملزم لطرفيه.

الرهان وعلاقته بالنظام المعرفي السائد:

قلنا إن نمط الدولة هو متغير تابع لمتغير مستقل هو (رهان الاجتماع المدني على التهدئة وحفظ النوع). فكلما تغير الرهان تغير نمط الدولة تبعاً لذلك. ولمعرفة الكيفية التي يتغير بها الرهان علينا ملاحظة حركة خمسة متغيرات مترابطة سببياً ومرتبطة زمنياً ومنطقياً على النحو التالي:

- 1 - متغير التحولات في البناء التحتي للمجتمع (الوجود الاجتماعي).
- 2 - متغير التحول في النظام المعرفي (الوعي الاجتماعي)
- 3 - متغير المشترك القرابي الذي يقوم عليه الاجتماع المدني.
- 4 - متغير الرهان الذي استقر عليه الاجتماع المدني لحفظ النوع وضمان التهدئة العامة.

5 - متغير نمط الدولة "المطابق" لرهان الاجتماع المدني.

وكل متغير هو نتيجة منطقية للمتغير السابق عليه وسبب أصيل للمتغير اللاحق له. أما المتغير رقم واحد فله أسباب ومحركات تقع في صلب اهتمام التفسير الاقتصادي للتاريخ الذي أكد على أن "أسلوب إنتاج الخيرات المادية هو العنصر الحاسم في تطور المجتمعات البشرية والتحول النوعية التي تطرأ على بناها التحتية ووجودها الاجتماعي". وطبقا لهذا التفسير: " كل وجود اجتماعي ينتج وعيه الاجتماعي الخاص به والمطابق له". ويشير " الوعي الاجتماعي " هنا إلى "النظام المعرفي" الذي يصوغ عقل الإنسان بما هو أداة التفكير والاستدلال والمحاكمات العقلية، أي بما هو فاعلية متحركة ومتغيرة، وليس مجرد وعاء للمعلومات والحقائق والمعارف؛ والعقل بهذا المعنى متغير تابع لمتغير الثقافة التي يتشكل فيها وبها النظام المعرفي. وتبعا للتحولات التي شهدتها البنى التحتية للمجتمعات البشرية عرف تاريخ الإنسان أربعة أنظمة معرفية تنتمي إلى أربعة عصور توالى في التاريخ على النحو التالي:

1 -النظام المعرفي لعصر الأسطورة (التفكير الأسطوري).

2 -النظام المعرفي لعصر الإيمان (التفكير الديني).

3 -النظام المعرفي لعصر العقل (التفكير الفلسفي).

4 -النظام المعرفي لعصر العلم (التفكير العلمي).

وسوف نلاحظ أن الاجتماع المدني في كل عصر من هذه العصور قام على قِزابة مختلفة أنتجت رهانا مختلفا ونمط دولة "مطابق" للرهان؛ ومعنى ذلك إننا أمام أربعة أنماط من الدول هي على التوالي:

1 - نمط الدولة العبودية في عصر الأسطورة (الدولة الفرعونية أنموذجا).

2 - نمط الدولة الاقطاعية في عصر الإيمان (الامبراطورية الرومانية المقدسة والخلافة الإسلامية أنموذجان).

3 - نمط الدولة في عصر العقل (الدولة القومية في أوروبا الحديثة أنموذجا).

4 - نمط الدولة في عصر العلم (الدولة الحديثة في الغرب المعاصر أنموذجا).

والملاحظ هنا أننا نفرّق في الدولة بينها كثابت وبين نمطها كمتغير بتغير العصور. فنمط الدولة في كل عصر يكون بالضرورة "مطابقاً" لقِزابة ورهان الاجتماع المدني في ذلك العصر. وقد وضعنا كلمة "مطابقاً" بين مزدوجين لنعطي المفردة معنى ليس هو بالدقة معناها الدلالي المباطن لها. إن ما نقصده بمطابقة الدولة لرهان الاجتماع المدني هو دخول هذا الرهان كعنصر جوهري في مكوّنات كيائها يستحيل عليها بدونه أن تكون لها الشرعية التي تحتاجها لإضفاء المشروعية على تصرفاتها؛ فالرهان هو ما يريده الاجتماع

المدني من الدولة وما يتوقعه منها كعقد اجتماعي ضمني في ظل النظام المعرفي الذي يمارس السلطة على العقل الجمعي. لكن هذا لا يعني أن الدولة كانت دائماً صارمة في تقيدها بهذا الرهان؛ فالغالب عليها هو التحايل عليه مادامت دولة قهرية ومتعالية على المجتمع.

ولمقاربة هذا التحايل نستحضر القاعدة الفقهية الشهيرة عند المسلمين السُّنة التي تقول بعدم جواز الخروج على الحاكم الظالم إلا إذا ظهر منه كفر بواح؛ فالكفر البواح هنا هو إعلان خروج على رهان الاجتماع المدني الذي قام على إجماع ديني. وهذا من المستحيل أن يحدث، لأنه يتجاوز "الخيانة العظمى"، حسب التعبير المعاصر إلى تهديد كيان المجتمع ومعنى وجوده، وعلى افتراض حدوثه فإن الحاكم لن يفقد شرعيته فقط، وإنما حياته أيضاً؛ ولهذا لم يفعل الفقهاء الذين صاغوا تلك القاعدة شيئاً، من الناحية العملية، سوى أنهم كرسوا شطرها الأول (عدم الخروج على الحاكم الظالم)، أما شطرها الثاني (إلا إذا ظهر منه كفر بواح) فليس له أي قيمة عملية غير الاحتيال على الاجتماع المدني لتمرير وتبرير الشطر الأول. إننا مع هذه القاعدة أمام مقايضة قامت على إقناع الاجتماع المدني بالصبر على ظلم الحاكم مقابل أن يُظهر الحاكم التزامه الشكلي باحترام رهان الاجتماع المدني.

إن القاعدة الفقهية المذكورة هي صياغة متحايلة على رهان الاجتماع المدني قياساً إلى الصياغة التي قدمها الخليفة الأول أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- عندما قال: "أطيعوني ما أطعت الله فيكم". فالصديق هنا اعتبر الظلم من الحاكم خروجاً على طاعة الله، أي خروجاً على رهان الاجتماع المدني. ومن الصعب أن نفسر هذا التحايل تفسيراً موضوعياً ما لم ندرك أن صياغة الصديق صدرت عن حاكم كان أثر العقيدة عليه أقوى من أثر الدولة التي كانت في طور تأسيسها المبكر ولم تكن حينها قد انتهت من فرض منطقتها على محيطها المكتظ بالعصبيات القبلية السابقة عليها. بينما القاعدة الفقهية المذكورة صيغت في وقت كانت فيه العصبيات العشائرية القبلية قد سطت على الدولة وصادرتها وحولتها إلى قوة قهرية متعالية على المجتمع.

لكن حتى في حال تعالي الدولة فإنها لا تستطيع أن تتجاهل رهان الاجتماع المدني الذي صاغ نمطها. والفقهاء الذين أخرجوا تلك القاعدة كانوا قد تشكلوا كطبقة وسيطة بين الاجتماع المدني والدولة. وصار لهذه الطبقة دور مزدوج. فهي "الحارسة" لرهان الاجتماع المدني والمعبرة عنه، من ناحية، وهي، من ناحية ثانية، تعمل على ترويض الاجتماع المدني وتكييف رهانه لصالح تعالي الدولة وجنوحها إلى القهر. وهذا الدور المزدوج يعبر عن علاقة تلازم ضرورية بين نشأة هذه الطبقة وبين تعالي الدولة.

فبدون تعالي الثانية يتعذر نشأة الأولى على النحو الذي ظهرت فيه لتؤدي ذلك الدور في تاريخ دولة المسلمين.

إن الدولة لا تتعالى إلا عندما تؤول سلطتها العليا إلى حاكم متغلب يرى في رهان الاجتماع المدني قيودا تكبله ويحتاج إلى مفاتيح لفك مغاليقها والتحلل منها. وطبقة رجال الدين هي بحكم الاختصاص من يملك هذه المفاتيح. ولهذا لم يكن لهذه الطبقة وجود في عهد الصديق الذي تربى في مدرسة النبوة، وصاغت العقيدة عقله وضميره فكان هو نفسه الحاكم والمعبر عن رهان الاجتماع المدني في عصر الإيمان. واجتماع هاتين الصفتين في شخصه هو أساس شرعيته. أما الحاكم المتغلب في تاريخ المسلمين فقد احتاج إلى طبقة متخصصة تضي عليه الشرعية التي يحتاجها. وهذه الطبقة لا تستطيع أن تهض بهذا الدور ما لم تكن قد تبوأت المكانة التي يقبل بها الاجتماع المدني في عصر الإيمان، أي ما لم تكن قد تحولت إلى (إكليروس)(1). وهذه الطبقة تقابلها في الديمقراطيات العريقة طبقة كبار المثقفين التي يحضها الاجتماع المدني كل احترامه لدفاعها عنه في مواجهة أي انحراف للدولة عن العقد الاجتماعي. إذا عدنا إلى العصور الأربعة سألفة الذكر: عصر (الأسطورة؛ الإيمان؛ العقل؛ العلم) سنلاحظ أن الغرب المعاصر عبّر العصور الثلاثة الأولى وتجاوزها إلى العصر الرابع. ومعنى ذلك أنه عرف أربعة أنماط من الدول آخرها الدولة الحديثة؛ وهذه الدولة تحديدا هي ما نطلق عليها تجاوزا الدولة المدنية. وهي وحدها، من بين أنماط الدول السابقة عليها، الدولة التي قامت فعلا على المطابقة بينها وبين رهان الاجتماع المدني. ورهان الاجتماع المدني في هذه الدولة أصبح عقدا اجتماعيا مكتوبا في صيغة دستور تعززه ثقافة مجتمعية عقلانية.

تأسيسا على ما تقدم يلاحظ أن مدينة الدولة بالمعنى المتداول اليوم هي "عملية" بدأت فعليا مع عصر العقل ولم تكتمل إلا في عصر العلم. وليس صحيحا الحديث عن دولة مدنية قبل هذين العصرين. ويترتب على ذلك أن العقل والعلم هما مرجعية الدولة المدنية الحديثة. والتفكير في الدولة المدنية في ظروف اليمن - والعالم العربي عموما - لن يستقيم ما لم يبدأ من البحث عن إجابات عن الأسئلة الآتية:

1 - إلى أي عصر معرفي ننتمي-نحن اليمنيين المعاصرين-من بين العصور الأربعة المذكورة (الأسطورة؛ الإيمان؛ العقل؛ العلم)؟

2 - ما نوع القرابة التي يقوم عليها اجتماعنا المدني؟ هل هي الأخوة في العقيدة أم هي الأخوة في الوطن؟ هل نحن في نظر الدولة المدنية التي نريدها "مؤمنون" أم "مواطنون"؟

- 3 - ما هي الرابطة التي تجمعنا في نظر الدولة المدنية التي نريدها؟ هل هي الرابطة الدينية التي تشكل المجال الديني، أم هي الرابطة الوطنية التي تشكل المجال السياسي؟ وهل الخلط بين هذين المجالين يعطي دولة مدنية؟
- 4 - على ماذا نراهن من أجل حفظ النوع وضمان التهذئة العامة التي بدونها تتعذر التنمية والانخراط في العمران؟ هل نراهن على "الإيمان الديني" أم على حرية اعتقاد كل فرد مع خضوع كل الأفراد لقانون واحد؟
- 5 - ما هو النظام المعرفي الذي يمارس سلطته على عقولنا وطرائق تفكيرنا واستدلالاتنا ومحاماتنا؟ وهل هو نظام معرفي واحد أم أكثر من نظام؟
- 6 - هل سجلنا الراهن حول الدولة المدنية هو سجل داخل عصر معرفي واحد؟ أم هو سجل بين أكثر من عصر؟

.....

(1) الإكليروس: هو النظام الكهنوتي الخاص بالكنائس المسيحية، ظهر في القرن الثالث الميلادي.

الخيار الفيدرالي في اليمن: طريق إلى سلام دائم

الدكتور/ محمد أحمد علي

تتوارد أسئلة عديدة فور طرح خيار الدولة الفيدرالية في اليمن، ومنها: ما هو شكل الدولة في دستور الجمهورية اليمنية؟ وما هي الضرورة لطرح تغيير هذا الشكل؟ متى طُرحت الفيدرالية على الطاولة؟ ولماذا لم تتوافق الأحزاب على الانتقال إليها قبل ثورة 11 شباط/فبراير 2011؟ ما مستوى التوافق الوطني على إقامة الفيدرالية، ما هي أوجه الخلاف، وهل كان بالإمكان تجنبه؟ هل كان سبب الحرب طرح دستور جديد يكفل قيام الدولة الفيدرالية، وكيف يمكن معالجة المسائل الخلافية؟.

تحاول هذه الورقة الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، إما مباشرة أو ضمناً من خلال استعراض الظروف التي قادت إلى النزاع بشأن لامركزية الدولة، وسنستعرض الحوارات والتوافقات التي تلت قيام الجمهورية اليمنية، وحالت حرب 1994 دون تنفيذها، فاستؤنف بعدها الحوار بين أحزاب المعارضة، ثم بين السلطة وأحزاب المعارضة، لإجراء إصلاحات دستورية تحقق اللامركزية. اتفقت بعدها الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية على أسس مبادئ دستور جديد في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، إلى أن تعطل المسار الدستوري بسبب الحرب التي اندلعت عام 2014 وما زالت مستمرة حتى اليوم.

تجيب الورقة عن هذه الأسئلة من خلال ثلاث فقرات: اللامركزية وتغيير شكل الدولة، الفيدرالية في مسوودة الدستور، المسار الدستوري وآليات إقرار الدستور.

اللامركزية: نظام حكم لتفادي احتكار السلطة:

منذ قيام الجمهورية اليمنية في 22 أيار/مايو 1990، احتلت لامركزية الحكم أهمية خاصة، لإنهاء موروث الشمال المُتمثل في تركيز السلطة بيد الرئيس، والحد من

احتكار القرار التنموي والمؤسسات الإدارية والخدمية في العاصمة وبين أيدي موظفي الأجهزة المركزية. ومن هذا المنطلق، تبني دستور 1991 اللامركزية الإدارية والمالية في إطار الدولة البسيطة، وأخضع المجالس المحليّة للانتخاب بكامل هيئاتها، ويشمل ذلك انتخاب المحافظين ومدراء المديرية، ومنح هذه المجالس صلاحية إدارة الشأن المحلي كسلطة مستقلة.

غير أن أحد أطراف الائتلاف الحاكم، ممثلاً برئيس الجمهورية وحزب المؤتمر الشعبي العام، أعاق إصدار قانون الحكم المحلي، وسعى لتعديل الدستور وإلغاء نصوصه المتعلقة باللامركزية والحكم المحلي(1) فردّ الطرف الآخر في الائتلاف - الحزب الاشتراكي اليمني- على هذا المسعى بتبني تعديل الدستور باتجاه تعميق لامركزية الحكم. كانت هذه المسألة أحد عوامل الصراع بين الطرفين، فطرح الحزب الاشتراكي اليمني رؤيةً تضع الفيدرالية حلاً للصراع. وأسفر الخلاف حول هذه المسألة ومسائل أخرى تتعلق بالحكم عن أزمة سياسية حادة عام 1993. مما فرض على الطرفين البحث عن حلّ عبر حوار دعمه المجتمع الدولي. تمّ على إثره التوصل لتوافق سُمي "وثيقة العهد والاتفاق" وقّعتها كل الأحزاب السياسية.

بموجب الاتفاق المذكور، حُسم الخلاف بإقرار نظام حكم يقوم على اللامركزية الإدارية والمالية، ومُنحت المجالس المحليّة المنتخبة صلاحيات واسعة، وتوسّعت المشاركة في اتخاذ القرار التنموي، كما عزّز الاتفاق السلطة التشريعية باستحداث "مجلس شوري منتخب"، وهو غرفة برلمانية ثانية، وحددت الوثيقة المهام والصلاحيات العامّة لمجالس الحكم المحليّ التنمويّة والخدمية والإدارية والمالية(2).

وبينما كانت الحكومة تعمل على إعداد التدابير التشريعية لإنفاذ الاتفاق؛ جرى الانقلاب على الوثيقة والتوافق الوطني، بشنّ حرب 1994 ضدّ الحزب الاشتراكي اليمني وجنوب اليمن، فكان أن هُزم مشروع الإصلاح الدستوري الذي تمكّن الحزب الاشتراكي اليمني ومعه معظم الأحزاب السياسية من تجسيده في الاتفاق. ومن ثمّ فُتح المجال أمام الرئيس وحزبه وحلفائه لتعديل الدستور، عامي 1994 و 2001، باتجاه يتنافى مع إقامة حكم لامركزيّ.

زادت التعديلات من تركيز السلطة في العاصمة صنعاء، وبين أيدي رئيس الجمهورية. وأدّت إلى الحرب وتغيير الدستور وانقسام وطني حادّ على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والجغرافية، وتعلت أصوات بعض القوى الجنوبية مطالبة

يإنهاء الوحدة وفك الارتباط. ومع تزعزع أسس الوحدة الطوعية والروابط الوطنية، برزت مخاطر تفكك الدولة والمجتمع، وأضحى العمل على تغيير الدستور ضرورة وطنية ملحة.

حاولت السلطة المركزية احتواء الانقسام بإجراءات لا تفي بحل المشكلة. فأصدرت قانون السلطة المحلية عام 2000 م الذي جاء مخالفاً للدستور، إذ يعطي القانون السلطة التنفيذية خيارين، هما: تعيين رؤساء المجالس المحلية، كالمحافظ ومدير المديرية، أو انتخابهم من المواطنين، ليمنحهم -ومعهم مكاتب الوزارات في المحافظات- صلاحيات المجالس المحلية المنصوص عليها في الدستور. تقدّمت حينئذ المعارضة أمام الدائرة الدستورية في المحكمة العليا بدعوى لا دستورية القانون، إلا أن المحكمة أصدرت حكماً رفضت فيه الدعوى. ولما أتى الحكم مخالفاً للواقع ومُنحازاً بوضوح للسلطة الحاكمة، لجأت الأخيرة عام 2001 م إلى تعديل الدستور نفسه، ليتواءم مع القانون الذي تم إصداره بالمخالفة.

تصاعدت الأصوات المعارضة لمركزية الحكم، إذ تدهورت كفاءة الأجهزة المركزية في إدارة التنمية وتقديم الخدمات، وتوسّع الفساد رأسياً وأفقياً. وقامت السلطة حينئذ بمحاولة ترقيعية باءت بالفشل، إذ قرّرت عام 2008 أن انتخاب المحافظين سيتم من قبل أعضاء المجالس المحلية، إلا أن أغلبية أعضاء تلك المجالس كانوا موالين للسلطة المركزية، ممّا يؤدي حكماً إلى تنصيب المحافظين الذين يقع عليهم خيار رئيس الجمهورية. رفضت أحزاب "اللقاء المشترك" المعارضة هذا الإجراء، ولم يشارك أعضاؤها في الانتخابات، فأنت النتائج مطابقة للإرادة الرئاسية، إذ اقتصر دور أعضاء تلك المجالس المحلية على تأييد اختيار الرئيس (3). وقد أدّى ذلك إلى اتساع رقعة الاحتجاجات، والمطالبة بالانفصال في الجنوب، ممّا جعل اللامركزية الإدارية والمالية، أي إقامة حكم محليّ كامل الصلاحيات حلاً منقوصاً للأزمة ومرفوضاً بين مواطني المحافظات الجنوبية.

وثيقة الحوار الوطني الشامل: الحلّ التوافقيّ الممكن:

في ظلّ المخاطر على وحدة التراب الوطني، توصلت الأحزاب السياسية إلى توحيد موقفها حول نقطتين أساسيتين: ضرورة تغيير الدستور للحفاظ على اللحمة الوطنية وإعادة الاستقرار، وتحقيق لامركزية الحكم (4). إلا إنها لم تتفق على مدى عمق اللامركزية. كما أنها اختلفت على ضرورة المحافظة على الدولة البسيطة أو

الانتقال إلى الدولة الفيدرالية. فقد حَبَّذت الأحزاب في معظمها لامركزية الحكم في إطار الدولة البسيطة، أي أنها اكتفت باللامركزية الإدارية والمالية، ما عدا الحزب الاشتراكي اليمني، الذي اعتبر أن اللامركزية الإدارية والمالية لم تعد كافية لإنهاء الأزمة ومواجهة المخاطر التي تهدد كيان الدولة ووحدتها، وأن الحل يكمن في إقامة دولة اتحادية (فيدرالية) تحقّق اللامركزية السياسيّة والإداريّة والماليّة.

استوجب الانقسام بين الأحزاب البحث عن صيغة تجمع بين الرأيين، فتوصّل اللقاء المشترك وشركاؤه عام 2009 إلى وثيقة "مشروع رؤية للإنقاذ الوطني"، طُرِح فيه خياران لتحقيق اللامركزية، هما: الأخذُ بشكل الدولة الاتحادية (الفيدرالية)، أو البقاء في إطار الدولة البسيطة مع العمل على إقامة حكم محليّ كامل الصلاحيات يقوم على أساس أقاليم كبيرة. (5)

في 11 شباط/فبراير 2011، انطلقت ثورة شبابيّة شعبيّة، كان من نتائجها التوصل إلى تسوية سياسيّة بموجب اتفاق المبادرة الخليجيّة واتفاق على آلية تنفيذ العمليّة الانتقاليّة. (6) وبموجب تلك الآلية، عُقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل (7)، وتم التوصل فيه إلى عقد اجتماعي يُحقّق تغييراً سلميًّا وتوافقاً وطنياً. أسفر هذا العقد عن وثيقة الحوار الوطني الشامل التي حدّدت أسس الدستور ومبادئه، بما في ذلك ركائز الدولة الاتحادية-الفيدرالية ومبادئها.

وعلى أساس وثيقة الحوار الوطني الشامل، أُعدت لجنة مكوّنة من الأحزاب والفعاليات السياسيّة والاجتماعيّة المُشارِكَة في مؤتمر الحوار مسوّدة دستور اتحادي. وتوقّفت لاحقاً مناقشة تلك المسوّدة مع انقلاب تحالف الرئيس السابق علي عبد الله صالح والحوثي في 21 أيلول/سبتمبر 2014، ونجم عن ذلك انزلاق اليمن إلى حرب أهلية وتدخّل خارجي، وهو صراع تُرتقب نهايته من أجل العودة إلى العمليّة السياسيّة واستئناف مناقشة مسوّدة الدستور واتخاذ الإجراءات الدستوريّة للاستفتاء عليه.

مسوّدة دستور يُقرّ اللامركزية:

تمّ التوافق بين الأطراف السياسيّة والاجتماعيّة على إقامة الدولة الفيدرالية. وفي وضع مسوّدة الدستور، استندت اللجنة المعنيّة بإعداده إلى الأسس والمبادئ المضمّنة في وثيقة الحوار الوطني الشامل. وجسّدت مسوّدة الدستور تلك الإرادة التوافقية في التوجه العام، وفي التفاصيل التي لم تكن مشمولة بأسس وثيقة الحوار الوطني الشامل ومبادئها، وأخذت بالنماذج العالمية التي اعتبرتها ناجحة وقرينة

من الواقع اليمني. وتخضع المسوّدة للمراجعة من قبل الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مُخرجات الحوار الوطني الشامل لمواءمتها مع الوثيقة الصادرة عنه، وتصويب ما يمكن أن يكون خروجاً على الأسس والمبادئ التي وضعتها الوثيقة. كما أنها تخضع للمناقشات المجتمعية العامّة قبل طرحها للاستفتاء العام.

تضمّنت مسوّدة الدستور مسألة خلافية واحدة، هي عدد الأقاليم وحدودها، وكان تصويبها ممكناً عبر الهيئة الوطنية والمناقشات العامّة، إلا أن تلك المسألة استُخدمت بدون وجه حقٍّ كإحدى ذرائع الانقلاب الذي تمّ الإعداد له قبل صدور مسوّدة الدستور، كما سيتبيّن في بعض التفاصيل اللاحقة في هذه الورقة.

حدّدت المسوّدة تركيبة الدولة الاتحادية بأربعة مستويات حكم هي: الاتحاد، والأقاليم، والولايات، والمديريات. كما اعتمدت نظام الجداول لتوزيع الاختصاصات، وهو النظام الأكثر شيوعاً في العالم، (8)، إذ وُزعت المسوّدة الاختصاصات المتزامنة على ثلاثة مستويات من الحكم: المستوى الوطني-الاتحاد، ومستوى الأقاليم، ومستوى الولايات والمحليّات. كما أحالت تحديد اختصاصات المديريات إلى قانون كلّ إقليم في نطاق الاختصاصات المُسندة للولايات والمحليّات (9)، وحدّدت الاختصاصات المشتركة لكلّ من المستوى الوطني-الاتحادي ومستوى الأقاليم. أما الاختصاصات غير المُسندة إلى أي مستوى من مستويات الحكم، فهي من صلاحيات سلطات الأقاليم. (10)

مستويات حكم أربعة وصلاحيات متفاوتة:

حدّدت المسوّدة صلاحيات واختصاصاتٍ حصريّة لمستويات الحكم الثلاثة: "الأقاليم، والولايات، والمديريات". في حين تحدّدت اختصاصات الاتحاد في المجالات الآتية: العلاقات الدولية وشؤون الدفاع، والعملية والقروض الخارجية، والمواطنة والهجرة، والمواصفات والمقاييس والأوزان والمكييل، والجمارك ورسوم التصدير وتنظيم التجارة الخارجية، والإحصاءات الوطنية والتعداد السكاني الوطني، والملاحة الجوية والطيران المدني والأرصاد وتنظيم الملاحة البحرية، والبنية التحتية الوطنيّة، وطرق النقل الدولية بين الأقاليم، والكهرباء وسياسة الطاقة الوطنية، والبثّ الإذاعي والتلفزيوني وتنظيم الفضاء الإلكتروني والملكيّة الفكرية، والسياسات الوطنية المتعلقة بتنظيم المصائد الوطنية للأسماك ومعاييرها، والزراعة الوطنية والأمن الغذائي، والصحة والخدمات الصحية الوطنية، والتعليم، وحماية

البيئة والتغيّر المناخي، ومياه الشرب، والثقافة والتراث الوطني وما يتّصل بهما، والقوانين العامّة والأساسية، وتشمل المجالات المدنية-التجارية والاقتصادية والمالية الموضوعيّة والإجرائيّة والتنظيميّة. هذا بالإضافة إلى القوانين المتعلّقة بالاختصاصات الحصرية للاتّحاد. أما في مجال الاختصاصات التشريعيّة المشتركة، فدور سلطات الاتّحاد يقتصر على وضع المعايير والسياسات العامّة لضمان جودة الخدمات على المستوى الوطني.(11)

أوجدت المسوّدة وضعاً خاصّاً لكلّ من مدينتيّ صنعاء العاصمة السياسيّة، ومدينة عدن العاصمة الاقتصادية، فوُضعت مدينة صنعاء مباشرةً تحت المستوى الوطني، أي مدينة اتّحادية، في حين أُعطيت مدينة عدن صلاحيات الإقليم والولاية والمديرية واختصاصاتهم، بما في ذلك سنّ القوانين ذات الصلة بالنظام الاقتصادي والمالي الخاص.(12) ولكن في إطار الإقليم.

أما فيما يتعلق بالأمن القوميّ، فقد حدّدت المسوّدة جهازين للأمن: الشرطة وجهاز المخابرات العامّة. جهاز المخابرات العامّة، هو جهاز اتحاديّ تشارك الأقاليم في الرقابة عليه من خلال ممثليها في مجلس الاتّحاد، أي الغرفة البرلمانيّة الثانية. أما الشرطة، فهي تنقسم إلى جهاز شرطة اتحاديّ وجهاز شرطة الإقليم. يتولّى جهاز الشرطة الاتحاديّ خمسة اختصاصات رئيسية: الجنسيّة ودخول الأجانب وإقامتهم، وغرفة العمليات والمعلومات المشتركة، والموانئ البريّة والبحريّة والجويّة، وإدارة العلاقات العامّة والشرطة الدوليّة، ومكافحة الإرهاب والجرائم المنظّمة. ومُنحت بقيّة الاختصاصات لجهاز الشرطة في كلّ إقليم.

وضعت المسوّدة معايير توزيع الإيرادات الوطنية بين مستويات الحكم المختلفة، وأحالتها إلى قانون تقسيم الإيرادات الوطنيّة. فحدّدت الضرائب والرسوم التي يفرضها قانون الاتّحاد وتعود للاتّحاد، وتلك التي تُفرض وفقاً لقانون كلّ إقليم وتكون عائداتها للإقليم. وبحكم الحساسيّات التي تُثيرها الموارد الطبيعيّة؛ جعلت المسوّدة إدارتها مشتركةً بين الاتّحاد والأقاليم والولايات، وأحالت إلى القانون معايير توزيع العائدات والموارد الطبيعيّة ومعادلاتها، ومنها الغاز والنفط.

تُشارك الأقاليم في القرار الاتحادي من خلال مجلس الاتّحاد، أو الغرفة البرلمانية الثانية التي يُنتخب أعضاؤها من الأقاليم وبالتساوي. ونعتقد أن تقسيم السلطات وصلاحياتها واختصاصاتها بين مستويات الحكم المختلفة يُحقّق الهدف من إقامة نظام فيدرالي، كما يُوَدّي إلى التوزيع العادل للسلطة والموارد ويمنع تركيزها بيد

السلطة التنفيذية ورئيسها في العاصمة السياسية. لكن هذا لا يعني أن المسوِّدة بغنى عن التدقيق في مضامينها وإصلاح الاختلالات المتعلقة بالمحتوى أو الصيغة. وهي في الأصل خاضعة للمراجعة الرسمية والشعبية بمجرد أن تنتهي الحرب، وأن تستعيد الدولة هيبتها، وأن يعود الفاعلون السياسيون إلى العملية السياسية. (13)

إقرار الدستور: مسار وآلية بانتظار عودة السلم الأهلي:

بدأت عملية بناء دستور الدولة اللامركزية عام 1993، واستمرت هذه العملية بتقديم الرؤى والتصورات وإبرام الاتفاقات بين السلطة والمعارضة، إلا أن السلطة سرعان ما تنصّلت منها، لكن ثورة 11 شباط/فبراير 2011 فرضت الاعتراف داخلياً وخارجياً بضرورة التغيير وبناء الدولة الفيدرالية، بدءاً بالمسار الدستوري الذي رسمته آلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن، قبل أن توقفه الحرب.

حدّدت آلية العملية الانتقالية مسار الدستور الاتحادي وتغيير شكل الدولة أي هيكلها ونظامها السياسي، واعتمدت التوافق وسيلة، من خلال أداة هي مؤتمر حوار وطني يشمل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب والحراك الجنوبيّ والحوثيين وسائر الأحزاب وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع النسائي. ويشمل المسار وضع المبادئ والأسس لصياغة الدستور وإنشاء لجنة لهذا الغرض وتحديد عدد أعضائها وعرض الدستور للاستفتاء الشعبي العام. (14)

وضعت وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل أسس الدستور ومبادئه، بما فيها أسس الدولة الاتحادية ومبادئها وعدداً من المعايير لتشكيل اللجنة الدستورية. كما وضعت ضمانات لمخرجات المؤتمر التي دُيِّلت بها وثيقة الحوار. وأعيد رسم المسار من خلال الخطّوات التنفيذية الآتية: تشكيل لجنة تُعنى بصياغة الدستور، وصياغته، والإشراف عليه، وإقرار مسوِّدته، والتحضير للاستفتاء عليه وتنفيذه.

ولكي يستمرّ التوافق على صياغة الدستور وإقرار المسوِّدة كمشروع يُطرح للاستفتاء الشعبي؛ أقرّت وثيقة الحوار الوطني الشامل، في الضمانات، تشكيل الهيئة الوطنية للإشراف والمتابعة في تنفيذ مخرجات الحوار المذكور، ويشمل ذلك المتابعة والإشراف على لجنة صياغة الدستور، والتأكد من سلامة هذه الصياغة والموافقة عليها قبل طرحها للاستفتاء العام.

عدّ الأقاليم: نقطة خلاف جوهريّة:

تمّ التوافق في مؤتمر الحوار الوطني الشامل على إقامة الدولة الفيدرالية، وعلى

الأسس والمبادئ التي تقوم عليها طبقاً للدستور والقوانين ذات الصلة. وشكّل عدد الأقاليم المسألة الخلافية الوحيدة، إذ طُرِح خياران:

الأول: أن تتكوّن الدولة من ستّة أقاليم، وأيدته أحزاب سياسيّة كبيرة كالمؤتمر الشعبي العامّ والتجمّع اليمني للإصلاح ومعهما عدد من الأحزاب الأخرى. الثاني: أن تتكوّن الدولة الفيدرالية من إقليميّ الجنوب والشمال، وهو خيار تبناه الحزب الاشتراكي اليمني، وبعض من الحراك الجنوبيّ المُشارك في المؤتمر، وأيدته بعض المكوّنات السياسيّة والاجتماعيّة. وبسبب الخلاف حول هذين الخيارين؛ فوُض مؤتمر الحوار الوطنيّ الشامل رئيس الجمهورية لتشكيل لجنة تحديد الأقاليم، يُوكّل إليها اتخاذ القرار. (15)

صدر قرار رئيس الجمهورية بتشكيل اللجنة برئاسته بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير 2014. وأصدرت اللجنة تقريرها باختيار الأقاليم الستّة في 10 شباط/فبراير 2014م (16) هذا يعني أن اللجنة لم تُناقش الخيار وفقاً للمعايير العلميّة المُتعارف عليها، إذ لا يمكن أن تصل إلى نتيجة خلال أيام معدودة، وكان من الواضح أن الكفّة رُجّحت لصالح الخيار المحبّد لدى رئيس الجمهورية في تركيبة الفيدرالية، فأصبح قرار اللجنة، بحكم تحيُّزه المُسبق، موضع خلاف، تمّ استغلاله لتبرير الانقلاب من طرفين: أحدهما المؤتمر الشعبي العامّ، وكان قد تبىّ بالكامل خيار الأقاليم الستة، والآخر شريكه، جماعة الحوثي، التي لم يكن لها موقف من عدد الأقاليم، وكان الفريقان قد شاركا في عضوية اللجنة الدستوريّة وإعداد مسوّدّة الدستور.

وأياً كان الأمر، فقد تحدّدت آلية عمل اللجنة الدستورية (17)، وتمّ تشكيلها وإنشاء الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مُخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ الشامل، (18) بقرارات رئيس الجمهورية، التي ألزمت الهيئتين بقرار لجنة تحديد الأقاليم، والتي قرّرت تكوين الدولة الاتحادية من ستّة أقاليم، وحدّدت حدودها من خلال تحديد المحافظات التي يتكوّن منها كلّ إقليم. (19) وهو تصرف كانت تتقصه الحكمة.

ولحلّ هذه المشكلة وغيرها من المشكلات التي برزت إثر قرار تشكيل الهيئة؛ تمّ التوافق في إطار الهيئة الوطنية على أن يُعدّل القرار من خلال لائحة تنظيم أعمال الهيئة، ويصدر بها قرار رئيس الجمهورية، تُصحّح المسائل الخلافية في القرار السابق بناءً على قاعدة أن النصّ اللاحق يُلغي النصّ السابق.

إلا أن التمرد والاستيلاء على السلطة في العاصمة، وشنّ الحرب على بقيّة أنحاء البلاد من قبل تحالف رئيس النظام السابق علي عبد الله صالح والحوثي أوقف

المسار، وهو مسار لا بد أن يُستأنف فور التوصل إلى اتفاق سلام يُهيئ الحرب، ويستعيد شرعية الدولة.

خطوات إقرار الفيدرالية:

يتم إقرار الدولة الفيدرالية من خلال إقرار الدستور، إلا أن ذلك بحاجة إلى ثلاث خطوات:

الأولى: مناقشة مسودة الدستور من قبل الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مُخرجات الحوار الوطني الشامل التي أُجِلَّت إليها بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2015، بهدف تقييم توافق المسودة مع المُخرجات، وإعادتها، مشفوعة بتقرير الهيئة، إلى لجنة صياغة الدستور.

الثانية: نشر المسودة للجمهور وإطلاق حملة مشاورات عامة لشرح مضمونها وجمع الملاحظات عليها من المواطنين بإشراف الهيئة الوطنية ولجنة صياغة الدستور.

الثالثة: مراجعة لجنة صياغة الدستور المسودة، وفقاً لنتائج المشاورات العامة وتقرير الهيئة الوطنية، وتسلم المسودة النهائية للهيئة للمواءمة النهائية مع مُخرجات الحوار الوطني. فإن ظهرت قضايا تتطلب مراجعة إضافية؛ تُحدّد تلك القضايا ليتم على ضوءها مراجعة المسودة من لجنة صياغة الدستور، ثم ترفع الهيئة نصّها النهائي إلى رئيس الجمهورية قبل إحالتها للاستفتاء العام.

حدّدت مسودة الدستور خطوات الانتقال إلى الدولة الاتحادية بخطوتين يجب اتخاذهما، فور إنفاذ الدستور:

- الأولى تشريعية، تتمثل في إصدار قانون الانتخابات، وقانون الأقاليم، وقانون السلطة القضائية، وقانون المحكمة الدستورية، وقانون العدالة الانتقالية.

-أما الثانية فهي إجراء الانتخابات العامة، مُتمثلة في انتخاب مجلس النواب الاتحادي ومجلس الاتحاد، وانتخاب مجالس نواب الأقاليم في وقت واحد خلال مدّة أقصاها سنة من تاريخ نفاذ الدستور، وإجراء انتخابات رئيس الجمهورية والمجالس المحليّة خلال ستّة أشهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية. وبهذا تنتهي الفترة الانتقالية، وتُقام الدولة الاتحادية. لكن ثمة مسألة خلافية، وثمة مرحلة انتقالية لهما علاقة بشكل نظام الحكم، فمن سيُتخذ القرار بشأن عدد الأقاليم وحدودها طالما أن الأمر خلافي؟ وهل من الحكمة أن تتضمن الفترة الانتقالية مرحلة ثالثة يبقى فيها الدستور عُرضة للتعديل وموضع صراع؟

فيما يتعلّق بتحديد عدد الأقاليم وحدودها، نرى أن يكون الحلّ في إطار اتفاق السلام، وهذا ممكناً في حال تمّ التوافق على دولة فيدرالية من إقليمين، إقليم الجنوب وإقليم الشمال، لأن حدودهما معروفة ومحدّدة ولا تحتاج إلى دراسة وتحديد وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً. أما إن تم التوافق على عدد أكبر من الأقاليم؛ فإن تحديد حدود تلك الأقاليم يتطلّب دراسة تتوافق مع المعايير الدوليّة، وهذا يحتاج إلى مدّة طويلة قد تعيق التوصل إلى اتفاق سلام خلال فترة وجيزة.

ونعتقد أنه في حال عدم التوافق على دولة فيدرالية مكوّنة من إقليمين، يمكن إيجاد حلّ وسط في اتفاق سلام ينصّ على أن يشكّل جنوب اليمن إقليماً اتحادياً واحداً، وأن يكون للمحافظات الأخرى أقاليم جديدة تُؤسّس وفقاً لأحكام الدستور، لا يزيد عددها عن إقليمين.

فيما يتعلّق بتمديد الفترة الانتقالية وإيجاد مرحلة ثالثة، نرى أن ذلك يؤدّي إلى زعزعة ركائز الدستور، ويؤدّي إلى ديمومة النزاع بشأن شكل نظام الحكم، لا سيّما وأن مسوّدّة الدستور نصّت على إعادة النظر في نظام الحكم الرئاسي بعد دورتين تشريعتين، وذلك بتعديل الدستور والانتقال إلى النظام البرلماني. وبهذا الشأن التزمت مسوّدّة الدستور بمخرجات الحوار التي جُعّلت القاعدة، والتي تنصّ على الانتقال إلى النظام البرلماني في الأقاليم فور إقامة الدولة الفيدرالية باستثناء الحكم الاتحادي، مما يفترض استحداث مرحلة انتقالية أخرى، وهو أمر ينتج عنه ظهور مُشكلتين: أولهما عدم استقرار الدستور واستمرار الصراع بشأنه، وثانيهما استمرار الفترة الانتقالية من خلال استحداث مرحلة ثالثة، الأمر الذي سيؤجّد عدم استقرار في مؤسّسات الدولة.

من الأفضل أن يحلّ اتفاق السلام المشكلة دون الإخلال جوهرياً بمخرجات الحوار الوطني الشامل، وذلك بالانتقال إلى تفعيل الأساس العامّ الذي أقرّه المؤتمر، وهو الانتقال مباشرة إلى النظام البرلماني، ليس على صعيد الأقاليم فقط -كما هو مُقرّر في مخرجات الحوار الوطني ومسوّدّة الدستور- بل على صعيد الحكم الاتحادي أيضاً.

الهوامش:

1. محمد أحمد علي (المخلافي)، قضية دولة القانون في الأزمة اليمنية، الجزء الأول، بعض وقائع الخلاف قبل حرب صيف 1994، دار الكنوز الأدبية - بيروت، الطبعة الأولى - 1994.

2. وثيقة العهد والاتفاق، الفقرة (2-2)، أسس بناء الدولة الحديثة وهيئاتها، المعلنة بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير 1994، والموقعة من قبل الأحزاب السياسية في مدينة عمان بتاريخ 20 شباط/فبراير 1994م.
3. محمد أحمد علي (المخلافي)، التغيير (الإصلاح الديمقراطي في اليمن): ضروراته... معوقاته، صنعاء، الطبعة الأولى - 2011، ص 53-52.
4. المصدر نفسه.
5. صدرت الوثيقة عن ملتقى التشاور الوطني المنعقد في صنعاء في الفترة 20-21 أيار/مايو 2009، وشاركت فيه إلى جانب أحزاب اللقاء المشترك منظمات غير حكومية ونقابات وممثلون عن المرأة والشباب وشخصيات اجتماعية.
6. تم التوقيع على اتفاقي المبادرة الخليجية وآلية تنفيذ العملية الانتقالية في تاريخ 21 نيسان/إبريل 2011، من قبل المؤتمر الشعبي العام واللجنة التحضيرية للحوار الوطني وأحزاب اللقاء المشترك ومجلس التحالف الوطني الديمقراطي ومجلس التضامن وكتلة الأحرار. وبدأت الاستعدادات لتنفيذ مهام الفترة الانتقالية فور التوقيع.
7. عُقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل بين تاريخ 18 آذار/مارس 2013 و 25 كانون الثاني/يناير 2014، وشاركت فيه كافة الأحزاب السياسية الموقعة على اتفاقي المبادرة الخليجية وآلية تنفيذ العملية الانتقالية وممثلون عن الجماعة الحوثية والحراك الجنوبي والمرأة والشباب والمهتمسون ومنظمات المجتمع المدني غير السياسية.
8. ماركوس بوكنفوردي، دليل عملي لبناء الدساتير: نماذج الحكم اللامركزي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات - السويد، 2011، ص 29.
9. تنص المادة (262) من مسودة الدستور على: "يحدد قانون إقليمي الاختصاصات الحصرية للمديريات في نطاق الاختصاصات المُسندة للولايات والمحليات في هذا الدستور، بما يضمن تقديم الخدمات في المستويات الأقرب للمواطنين بكفاءة وفعالية"
10. تنص المادة (341) من مسودة الدستور على: "الاختصاصات غير المُسندة إلى أي مستوى من مستويات الحكم تكون من صلاحيات سلطات الإقليم".
11. تنص المادة (339) من مسودة الدستور على: "في مجال الاختصاصات التشريعية المشتركة يقتصر دور سلطات الأتحاد على وضع المعايير والسياسات العامة لضمان مستوى الخدمات، وتمارس سلطة الإقليم كامل الصلاحيات عند عدم وجود قانون اتحادي". وتنص المادة (340) على: "في الحالات التي تتمتع فيها السلطات الاتحادية بالاختصاص الحصري لوضع السياسات بشأن مسألة ما، يقتصر اختصاصها على وضع السياسات الضرورية لضمان التنفيذ السليم لهذا الدستور، واعتماد معايير موحدة للخدمات على مستوى الأتحاد، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، والحفاظ على الصحة

العامة أو الأمن القومي“.

12. تنص المادة (273) من المسودة على: “مدينة عدن ذات وضع اقتصادي وإداري خاص في إطار إقليم عدن، تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة“. وتنص المادة (275) على: “1- يتولى السلطة التشريعية في مدينة عدن مجلس المدينة المنتخب بالاقتراع العام الحرّ السريّ المباشر وفقاً لنظام القائمة النسبية. 2- مدة المجلس أربع سنوات، ولا يزيد عدد أعضائه عن 40 عضواً ويُنظّم بقانون. 3- يُشترط في المترشّح لعضوية المجلس إضافة إلى ما ورد في عضوية مجلس النواب الاتحادي، أن يكون مقيماً في سجلات الناخبين في المدينة، وله مقرّ إقامة دائم فيها أو مقيماً فيها لمدة لا تقلّ عن ثلاث سنوات“.

13. قام الباحث بتقييم مسودة الدستور وأهمّ مضامينها في دراسة خاصة قيد النشر.

14. ورد هذا المسار في الجزء الرابع من الاتفاق بشأن تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، الفقرات 19-21.

15. تم التفاوض في الجلسة العامة الثالثة المُنعقدة بتاريخ 1 كانون الأوّل/ديسمبر 2014.

16. صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (2) بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير 2014 بشأن تشكيل لجنة تحديد الأقاليم.

17. صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (26) بتاريخ 8 آذار/مارس 2014 بشأن تحديد آلية عمل لجنة صياغة الدستور.

18. صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (30) بتاريخ 24 نيسان/إبريل 2014 بشأن الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مُخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

19. نصّت المادة (2) من قرار رئيس الجمهورية رقم (26) لسنة 2014 بشأن تحديد آلية عمل لجنة صياغة الدستور على: “يجب أن تفضي عملية صياغة الدستور إلى إعداد دستور جديد للجمهورية اليمنية كدولة اتحادية مؤلفة من ستّة أقاليم وفقاً لتقرير لجنة تحديد الأقاليم“. ونصّت المادة (6) من قرار رئيس الجمهورية رقم (30) لسنة 2014 بإنشاء الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مُخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل على: أن “تتولّى الهيئة ممارسة المهام والاختصاصات الآتية: 1- الإشراف والمتابعة على تنفيذ مُخرجات الحوار الوطني الشامل بما يُفضي إلى إعداد دستور جديد للجمهورية اليمنية كدولة اتحادية مؤلفة من ستّة أقاليم وفقاً لتقرير لجنة تحديد الأقاليم، كما عكستها توصيات ومقررات المؤتمر في وثيقة المُخرجات النهائية..“.

(تعبّر وجهات النظر المذكورة في هذه الورقة عن آراء كاتبها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مبادرة الإصلاح العربي، أو فريق عملها، أو أعضاء مجلسها).

17/مايو 2018

الفيدرالية في اليمن.. والانتقال من دولة الغلبة إلى دولة الشراكة

عيبان محمد عبدالرحمن
باحث، وناشط مدني

استهلال:

لرائي اليمن الشاعر الكبير عبدالله البردوني (1929 - 1999م) وصفَ أثيريَّ لوضع اليمن أثناء التشطير، إذ يقول: "في اليمن توجد دولتان شطريتان بشعب واحد"! لكنَّ حرب 1994م الأثمة قَلَبَتْ هذه المعادلة رأساً على عقب، فأصبحت اليمن "دولة واحدة" بـ"شعبين"!!
أما الحرب الجارية فقد وسَّعت الهُوَّة أكثر فأكثر، وصار البعض يتحدث عن "يمينات" و"شعوب يمنية"!!

في معمعان هذه الأزمة، وتداعياتها الماحقة، تأتي فكرة الانتقال من الدولة البسيطة (دولة الغلبة) إلى الدولة الاتحادية (دولة الشراكة الوطنية).
في استطلاع للرأي العام شمل عينة عشوائية مكونة من (1225) شخصاً من عموم المحافظات اليمنية، أظهرت النتائج تأييد (76%) من المُستطلع آرائهم تفضيلهم للنظام الفيدرالي وتوزيع السلطة بين الأقاليم، فيما رفض (20%) النظام الفيدرالي، و 4% قالوا إن الأمر لا يعينهم (1).

لم تأتِ هذه النتائج اعتباطاً، بل عبَّرت عن واقع حال غالبية اليمنيين المُتطلِّعين بلهفة كبيرة إلى دولة الشراكة، الدولة الفيدرالية التي تحقق لهم المشاركة الفاعلة في صنع القرار، وتضمن التوزيع العادل للسلطة والثروة، بعد عقود طويلة من تحكُّم دولة العَلَبَة على حياتهم، ومصائرهم، تلك التي تقوم على تركيز السلطة بيد نخبة حاكمة مُتغلِّبة بقوة السلاح، والعنف.

نقرُّ ابتداءً: إنَّ الفيدرالية ليست تعويذة بمجرد تلاوتها تتحقق كل الأماني، بل

هي عنصر معالجة رئيس ضمن دزينة (Package) عناصر أخرى تحتاجها البلاد للخروج من أزمتها المتفاقمة.

أولاً: مفهوم الفيدرالية وأبعاده:

تعني الفيدرالية (Federation): شكلاً من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مُقسّمة دستورياً بين حكومة فيدرالية، أو اتحادية، ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، ويعتمد المستويان المذكوران كلاهما على بعض، ويتقاسمان السيادة في الدولة؛ أما فيما يخص الأقاليم، والولايات فهي تعدّ وحدات دستورية لكلٍ منها نظامها الأساسي الذي يحدّد سلطاتها التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم، أو الجهات، أو الولايات منصوصاً عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية. (2)

كيف تنشأ الدولة الفيدرالية؟

تنشأ الدولة الفيدرالية بإحدى طريقتين: (3)

الأولى: طريقة الانضمام:

أي الانضمام الاختياري بين عدة دول مستقلة، أو بين ولايات، أو أقاليم إلى بعضها؛ بحيث تنازل كل منها عن سلطاتها الخارجية، وبعض سلطاتها الداخلية، ثم تتوحد ثانياً لتشكّل الدولة الاتحادية على أساس الدستور الفيدرالي الذي يقيم اتحاداً نابعاً من رضاها، وإرادتها في العيش المشترك. أغلب وأعرق الدول الفيدرالية نشأت وفقاً لهذه الطريقة، مثل: ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

الطريقة الثانية: طريقة التفكيك أو إعادة الترتيب:

أي تفكيك، أو إعادة ترتيب دولة بسيطة (موحدة)، بحيث تصير دولة اتحادية مكونة من عدة ولايات أو أقاليم أو مقاطعات. من أمثلة الدول التي نشأت وفقاً لهذه الطريقة: البرازيل، العراق، الهند، المكسيك، الأرجنتين.

الفرق بين الدولة الاتحادية والدولة البسيطة:

وجه المقارنة	الدولة الاتحادية (الفيدرالية/ المركبة)	الدولة البسيطة (الموحدة)
الدستور	دستور اتحادي ويمكن أن يكون لكل إقليم دستور خاص به.	دستور واحد للدولة.
مستويات الحكم	أكثر من مستوى: المستوى الاتحادي، مستوى الأقاليم، ومستوى الولايات.	مستوى حكم واحد مركزي.
السلطات	لكل مستوى منظومة سلطات تشريعية وتنفيذية، وقضائية خاصة به، فهناك سلطات للمستوى الاتحادي، وسلطات للإقليم، وسلطات للولاية.	منظومة سلطات تشريعية وتنفيذية، وقضائية واحدة.
الديمقراطية التمثيلية	أكثر تمثيلاً؛ نظراً لوجود مجالس تمثيلية وحكومات متعدّدة في كل مستوى، إذ يوجد مجلس نواب، وحكومة خاصة بالمستوى الاتحادي، ومجلس نواب وحكومة خاصة بالإقليم، وكذا بالولايات.	أقل تمثيلاً، نظراً لوجود مجلس نواب واحد، وحكومة مركزية واحدة.
المشاركة في صنع القرار	يسمح بمشاركة أكبر للمواطنين في صنع القرار.	يسمح بمشاركة محدودة، وغالباً تكاد تكون منعدمة.
الموارد والثروات	يضمن توزيعاً أكثر عدلاً، وإنصافاً بين مستويات الحكم المختلفة.	غالباً ما تحتكر السلطة المركزية عوائد الثروات والموارد.
التنمية المتوازنة	أكثر ضماناً لتحقيق تنمية متوازنة بين مختلف المناطق والجهات.	غالباً تنحصر العملية التنموية في المركز ونهْمش الأطراف.
الحوكمة الرشيدة	أكثر تجسيدا لمبادئ الحكم الرشيد: الشفافية، والمشاركة، والرقابة، والمساءلة، والمحاسبة.	أبعد عن تجسيد مبادئ الحكم الرشيد.

[جدول رقم <1> يوضح الفرق بين الدولة الفدرالية والدولة البسيطة.]

نشأة الدولة الفيدرالية وتطورها:

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة فيدرالية معاصرة على مستوى العالم، حيث نشأت عام 1787م. (4) ومنذ ذلك التاريخ أخذ النظام الفيدرالي يكتسب أهمية في النظم السياسية.

وباتت "الفكرة الفيدرالية اليوم أكثر شعبية على المستوى الدولي من أي وقت

مضى في التاريخ." (5) فهناك حوالي 25 دولة فيدرالية في العالم تضم أكثر من 40 % من مجموع سكان العالم (6) وتوزّع على القارات الخمس، وهي:

- الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، روسيا، ألمانيا، النمسا، سويسرا، بلجيكا، أسبانيا، البوسنة والهرسك، أستراليا، ماليزيا، الهند، باكستان، الإمارات العربية المتحدة، السودان، العراق، البرازيل، الأرجنتين، فنزويلا، جنوب أفريقيا، نيجيريا، أثيوبيا، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية.

أهمية النظام الفيدرالي:

يكتسب النظام الفيدرالي أهمية كبيرة لما يتمتع به من مرونة، واستجابة أكبر لحاجات المواطن – الفرد، وقدرته على استيعاب الخصائص المميّزة للمجتمعات المحلية، وإشراكها في الحياة العامة، وربطها بالعالم في ظل تأثير الثورة التكنولوجية الاتصالية، وشمول هذا التأثير أرجاء العالم. (7)

والدولة الفيدرالية ليست قالباً جاهزاً، يتم استدعاؤه، وتطبيقه بصورة ميكانيكية، بل هي صيغة تتشكّل وفقاً لمقتضيات واقع كل بلد. فلا توجد تجربة فيدرالية في العالم نسخة كربونية عن تجربة أخرى، بل إن لكل تجربة خصوصيتها، وميزاتها النابعة من ظروفها الخاصة.

ثانياً: سيورة تطور الفيدرالية في اليمن:

هل الفيدرالية فكرة مستوردة، أم فكرة يمنية أصيلة؟

يقول البعض: إن الفيدرالية فكرة مستوردة، ولا تناسب واقع اليمن، وأن تطبيقها سيفتح الباب أمام مشاريع التمزيق والتفكيك، ويغفل هؤلاء حقائق التاريخ التي تؤكد على أن اليمن قد عرفت شكلاً معيناً من النظام الفيدرالي منذ زمن بعيد، وبالتحديد في العصر القديم، كما عرفته في فترات متقطعة خلال العصر الوسيط، والعصر الحديث، والمعاصر، ويمكن توضيح هذا الأمر بإيجاز شديد على النحو الآتي:

الفيدرالية في اليمن القديم:

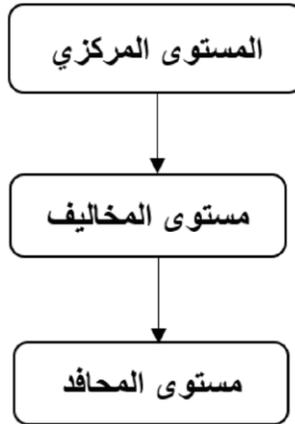
يذهب المؤرخون إلى أنّ نمط التقسيم الإداري للدولة اليمنية القديمة، وأسلوب توزيع السلطة فيها يشبه إلى حد كبير النظام الفيدرالي المعاصر؛ من ناحية اشتغال التقسيم الإداري على ثلاثة مستويات إدارية:

1. المستوى المركزي: ويتربّع على رأسه الملك، الذي يُمارس صلاحيات، ومهام

سيادية، تماماً مثل صلاحيات ومهام الرئيس في الدولة الفيدرالية المعاصرة.

2. المستوى الوسيط: المخلاف، ويحكمه القَيْل، وهو يماثل الإقليم الذي يحكمه حاكم الإقليم. ويتولى مهام سياسية واقتصادية في إطاره الجغرافي المحدد.

3. المستوى الأدنى: المَحَفَد، ويحكمه (ذو...)، وهو يشبه الولاية أو المقاطعة — بلغة اليوم — التي يحكمها والٍ أو محافظ الولاية. ويتولى مهام سياسية، واقتصادية في الإطار الجغرافي للولاية.



شكل (1) يوضح التقسيم الإداري في الدولة اليمنية في العصر القديم

إن هذا الأسلوب في إدارة الدولة وشؤون الحكم لم يأت من فراغ، إنَّما كان نتاج الأحوال الطبيعية للبلاد، وتضاريسها التي لم تكن لتسمح في ظروف ذلك العصر بقيام حكم مركزي مباشر حتى مع وجود قوة ذات وزن كبير، كقوة سبأ مثلاً خلال قرون عدة؛ فقد أدَّت تلك الأحوال الطبيعية إلى قيام تجمعات متفرقة تسمى في النقوش الحميرية (شعوب) يحكم معظمها - إن لم يكن كل واحد منها في المراحل المبكرة - حاكم محلي.(8)

أما في العصر الوسيط فتشير المصادر التاريخية إلى أنه وبُعِيد انتشار الإسلام في اليمن قُسمت إلى ثلاثة مخاليف، هي: مخلاف الجند، ومركزه مدينة الجند، ومخلاف صنعاء، ومركزه مدينة صنعاء، ومخلاف حضرموت، ومركزه حضرموت.(9) وقد عيَّن الرسول الأعظم محمد - صلى الله عليه وسلم - ولاية على تلك المخاليف، حيث عيَّن باذان والياً على مخلاف صنعاء، وزباد بن لبيد البياضي والياً

على خلاف حضرموت، والصحابي الجليل معاذ بن جبل والياً على إقليم الجند، بالإضافة إلى تعيينه والياً عاماً على اليمن. كما ساد نظام توزيع السلطة في اليمن والشبيه بالنظام الاتحادي في فترات تاريخية أخرى متقطعة طوال العصرين الوسيط والحديث، لا مجال لتبيان تفاصيله في هذا الحيز المحدود.

ثالثاً: لماذا تحتاج اليمن إلى الفيدرالية؟

تستدعي الإجابة على هذا السؤال الوقوف على مسألتين أساسيتين:

الأولى: تجربة الدولة البسيطة ونواتجها.

الثانية: مزايا الدولة الفيدرالية، ومدى قدرتها في حل المشكلات الراهنة في اليمن.

تجربة الدولة البسيطة في اليمن:

من المعلوم أن الوحدة الاندماجية التي تمت بين الدولتين الشطريتين في 22 مايو 1990، قامت بصورة مُستعجلة، وغير مدروسة، ولم يُراعَ فيها التباينات والاختلافات في طبيعة، وتوجهات كلا النظامين، وهو ما ألقى بظلال قاتمة على عملية إدارة دولة الوحدة.

فقد اعتبرت "نخب الشمال" تحقيق الوحدة بمثابة "عودة الفرع (أي الجنوب) إلى الأصل (الشمال)"، وليست وحدة قائمة بين دولتين مُعترفَ بهما دولياً، ولهما شخصيتان دوليتان!

على أساس هذا التصوّر تصرّفت "نخب الشمال"، وعمدت إلى تعميق الصراع والذهاب بالأمر إلى المواجهة الصفرية؛ بهدف إخراج الجنوب والحزب الاشتراكي اليمني من المعادلة والانفراد بالسلطة. وفي سياق ذلك نُفِدت عمليات اغتيالات ذهب ضحيتها ما يزيد عن (150) قيادياً اشتراكياً في الفترة ما بين عامي (1991 - 1993م).

إثر ذلك تدخلت بعض الدول الإقليمية في محاولة منها لإيجاد حل للأزمة، وقد أسفرت هذه المساعي عن "توقيع ما سُمّي بـ"وثيقة العهد والاتفاق"، الذي أقر الأخذ باللامركزية الإدارية والمالية كحل للأزمة القائمة.

وقبل أن يجفّ حبر التوقيع على الوثيقة، كانت "نخب الشمال" تعد العُدّة للانقضاض على الجنوب، وأعلنوا عليه الحرب، مستخدمين شعارات سياسية مضلّة، وفتاوى دينية آثمة تتهم الجنوبيين بالانفصال والاشتراكيين بالإلحاد.

لقد أحدثت تلك الحرب الغاشمة جروحاً غائرة في جسد الوحدة الوطنية لا تزال مفتوحة إلى اليوم، فقد قضت على الوحدة الطوعية، واستبدلتها بـ"الوحدة المَعْمَدة بالذم"، وأستبيح الجنوب في 7/7/1994م، وعُومَل كأرض فيد وغنيمة، جرى اقتسامها بين "الغزاة الودويين" و"المجاهدين".

أخذت سلطة 7/7 وتحت وهم "النصر" تنمّر على المجتمع، وتُخرج ما في جعبتها من مطامع الاستحواذ. فشرعت بإجراء تعديلات واسعة على دستور دولة الوحدة، شددت بموجبها القبضة على السلطة والثروة. إذ تم إلغاء المجلس الرئاسي، وأُختزلت السلطة بالحاكم الفرد، وأُفرغ الحكم المحلي من مضمونه لصالح هيمنة المركز.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كانت له نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة السوء، نبيّنها على النحو الآتي:

على المستوى الاجتماعي:

1. ولّد احتكار السلطة والثروة احتقاناً اجتماعياً، اتخذ مساراً تصاعدياً مع مرور الوقت، وبدأت رقعة الاحتجاجات الشعبية تتسع كل يوم حتى بلغت ذروتها باندلاع شرارة الحراك الجنوبي السلمي في 7/7/2007، وتفجّر الثورة الشعبية السلمية عشية 11 فبراير 2011.

2. تعاملت السلطة الاحتكارية مع الشعب كملحق بها، لا باعتباره كياناً مستقلاً عنها، يمتلك هوية، ولديه مطالب وتطلّعات. وقامت بتكريس العلاقات الرعوية في المجتمع، شيخ مقابل رعية، وحاكم مقابل جماهير تابعة.

3. استحوذ المركز على المشروعات التنموية — على رثائها —، وحُرمت المحافظات الأخرى منها، وهو ما ولّد ردة فعل اجتماعية، تمثلت في انتشار الدعوات الجهوية والنزعات المنطقية في طول البلاد وعرضها، وعليه، بدأ المجتمع اليمني يفقد — بالتدريج — شروط التماسك الاجتماعي، والاندماج الوطني، في حين بدأ الانقسام والتشطي يتعرّز بصورة أكبر.

4. شهدت اليمن طوال الـ25 عاماً الماضية أزمات وحروباً متناصلة، ومتسلسلة، فكانت تخرج من أزمةٍ إلى أزمة، ومن حربٍ إلى حرب.

لم تكن هذه الحالة محض صدفة، بل سياسة ممنهجة لجأت إليها الطبقة المسيطرة للتنصّل عن القيام بالتزاماتها الدستورية، والتنموية تجاه المجتمع.

على المستوى الاقتصادي:

1. تراجعت مؤشرات النمو الاقتصادي بشكل مستمر، في مقابل ارتفاع تصاعدي مخيف لنسب الفقر والبطالة، وتضخم أسعار السلع والخدمات.
2. ارتهنت الدولة بشكل كليّ لمؤسسات الإقراض الامبريالية: صندوق النقد والبنك الدوليين، وبموجب ذلك ألزمت بتنفيذ ما سُمي "برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي، الذي كان له مآلات كارثية على الاقتصاد الوطني، فقد دُمّر القطاع العام بفعل الخصخصة، وانتهجت سياسات التجويع والإفقار (أو سياسة الجُرعة كما هي متداولة شعبياً)، وذلك برفع الدعم الحكومي عن السلع الغذائية، والمشتقات النفطية، وتعويم قيمة العملة الوطنية، وقد أفضى كل ذلك إلى تآكل الطبقة الوسطى وتزايد أعداد الفقراء.
3. استفحال الفساد بصورة مهولة، وصار مُأسساً، ومقنناً، في ظل تحكّم سلطة غنائمية، تزواج بين ممارسة المسؤولية الحكومية وممارسة النشاط التجاري، والاستثماري. وتشكّلت شبكة مصالح انتفاعية زبائنية، شملت: مسؤولين حكوميين، وقادة عسكريين، ومشائخ قبائل، ورجال دين، ورجال أعمال، وسياسيين موالين، سعوا إلى مراكمة الثروة والذهاب بها إلى خارج البلاد، لبناء مشاريع استثمارية، وشركات عقارية خاصة.
4. ساهم هذا الوضع في تعميق الفوارق الطبقيّة في المجتمع اليمني، فصارت أقلية بسيطة تعيش في ثراء فاحش، وأغلبية كاسحة تعاني من فقر وعوز.

على المستوى السياسي:

1. عانت الحياة السياسية في اليمن من حالة تجريف وتضييق للمجال العام، وجرى تدجين المجتمع المدني، وتقييد الحريات العامة، وانتهاك حقوق الإنسان، وقُوبل حَرَكَ الشارع بقمعٍ مفرط، وتغولت سيطرة الأجهزة الأمنية على الحياة المدنية، وانتشر العسس والمخبرون في كلِّ شارع وزقاق لإحصاء أنفاس الناس.
2. أُختزلت السلطة في شخص الحاكم، وعائلته، وأُفرغت الديمقراطية من مضمونها الحقيقي، وأُلغِيَ مبدأ التداول السلمي للسلطة، وأُضفيَ على شخص الحاكم طابع القداسة، فهو الرجل الضرورة الذي يرتبط مصير اليمن به.
3. وأبعد من ذلك، بدت اليمن تتجه إلى أن تصبح دولة (جملوكية) وراثية، بقيام أجهزة السلطة الترويج لمشروع التوريث.

4. كل هذا وغيره، وضع اليمن على فوهة بركان، فكان أن انفجر البركان ولا تزال حممه تتطاير في كل اتجاه!!

رأينا فيما سبق كيف فشلت تجربة الدولة البسيطة في اليمن، وأنها لم تنتج سوى تركّز أكبر للسلطة واحتكار أعمق للثروة.

وقد اتخذت عملية مركزية السلطة والثروة في اليمن شكلاً معقداً يمكن وصفها بـ"مركزية عنقودية انشطارية". قُسمت البلاد بموجبها إلى: مركز (عاصمة الدولة)، وأطراف تابعة (بقية محافظات البلاد)، حيث المركز يستأثر بالسلطة، والثروة، ويحرم الأطراف منهما.

ولم تقف المركزية عند هذا المستوى، بل أضحّت حالة نبوية شاملة، تجلّت في صور مختلفة في السياسة، والاجتماع، والاقتصاد، والثقافة، وكافة مناحي الحياة. يُضاف إلى كل ما سبق، التحديّات الجسيمة التي أفرزها انقلاب 21 سبتمبر 2014، ونشوب حرب أهلية وتدخل إقليمي في مارس 2015.

لقد أحدث هذا المسار تصدّعاً كبيراً في جسم الوحدة الوطنية، والنسيج الاجتماعي، وتعزّز الخطاب الهوياتي، وتكرّست الدعاوى الطائفية بصورة غير مسبوقة.

أمام هذا الوضع المتفاقم الذي يهدّد سلامة الكيان الوطني، ليس بإمكان العقل السياسي إلا أن يبحث عن حلّ حقيقي جاد، ولن يكون هذا الأمر موافياً إلا بتغيير شكل الدولة البسيطة إلى الدولة الفيدرالية.

إنّ الخيار الفيدرالي علاج وقيائي ضروري لتفادي تشظّي اليمن إلى دويلات، وهو الحل الواقعي الموضوعي المطروح مقابل المشاريع التطرفية الأخرى.

الحاجة الملحة للنظام الفيدرالي، ومدى قدرته على حلّ المشكلات الراهنة

في اليمن

خيار الدولة الفيدرالية يمثّل المدخل الموضوعي لحل القضية الجنوبية، ومعالجة النتائج الكارثية لحرب 1994 الظالمة. ويمثّل آلية ناجعة لمواجهة المشروع الطائفي الذي يدّعي بالحق الإلهي في الحكم وحصره في ولاية البطنين، كما يمثّل سداً وطنياً منيعاً أمام تنامي الدعوات الجهوية في أرجاء مختلفة من البلاد.

ولا تقتصر مزايا الخيار الفيدرالي على الاعتبارات السياسية المباشرة فقط، بل تنطوي على مزايا أخرى عديدة، ومنها:

1. يعيدُ الخيار الفيدرالي تشكيل السيكولوجيا الاجتماعية، فتعزّز من قيم المواطنة، وتعمّق الانتماء الوطني؛ إذ يتأسّس على مصالح مشتركة ملموسة ومحسوسة، وعلى التكامل والتعاون والتكافؤ بين الأقاليم والمجتمعات المحلية. بينما في الدولة البسيطة يظل الانتماء مُفرغاً، إذ يُغلف بأيديولوجيا فوقية ورتانة سلطوية تلقّن الناس دروساً في الوطنية، فتصيبهم بحالة اغتراب "في/ داخل" الوطن في مقابل حالة العُربة "عن/ خارج" الوطن. وقد قدم الشاعر عبدالله البردوني وصفاً بليغاً لهذا الوضع، إذ قال:

يمانينون في المنفى **** ومنفيون في اليمن

2. تناسب الدولة الفيدرالية واقع اليمن، وحقائق التنوّع السياسي، والاجتماعي، والثقافي، والايكولوجي. فالمجتمعات المحليّة تمتلك خصوصيات ثقافية من ناحية اللهجات، والعادات، والتقاليد، وأنماط العيش، والملابس، والبنى الاعتقادية، والمذهبية.

وبيئة اليمن بيئة متنوّعة، ففيها مناطق مرتفعة، ومناطق منبسطة، ومناطق جبلية، ومناطق ساحلية، ومناطق سهلية، وهذا ينعكس في اختلاف الطبائع، والأمزجة، وتباين العادات، والتقاليد من منطقة إلى أخرى.

إن الدولة الفيدرالية هي البوتقة التي بإمكانها أن تستوعب جدلية التعدّد في الوحدة، والتنوع في إطار الشمول، والخصوصيات المحليّة في إطار الهوية الوطنية الجامعة.

3. ينسجم خيار الدولة الفيدرالية مع معطيات التاريخ، بل ويمثّل عاملاً في النهوض الحضاري، فكما رأينا سابقاً إن أزهى الفترات التي عاشتها اليمن طوال تاريخها كان يسودها نظام شبيه بالنظام الفيدرالي المعاصر.

4. إن آلية توزيع السلطة في الدولة الفيدرالية تتم بين عدة مستويات: الولايات، والأقاليم، والمستوى الاتحادي، وفي كل مستوى من هذه المستويات توجد مؤسسات تشريعية وتنفيذية يتم انتخابها من الشعب، وهذه آلية كفيلة بمنع احتكار السلطة. 5. الديمقراطية التوافقية التشاركية هي أساس النظام السياسي في الدولة الفيدرالية لا الديمقراطية البسيطة (ديمقراطية الأغلبية).

ونموذج الديمقراطية التوافقية التشاركية هو أرقى نموذج ديمقراطي توصل إليه الفكر الإنساني المعاصر، نظراً لما يتيح من وسائل التفاعل الخلاق بين المجتمع والدولة، ويصون حقوق الإنسان، والحريات العامة.

6. تمنع الدولة الفيدرالية بألياتها التشريعية، والمؤسسية من احتكار الثروة بيد أقلية أوليغارشية(10)، وتعيد توزيعها بصورة عادلة بين الولايات والأقاليم والمستوى الاتحادي، وتخلق فرصاً متكافئة أمام المناطق، وأقاليم البلاد للنهوض الذاتي والتنافس الحميد بينها. وتعمل على كسر البيروقراطية، وإتاحة نظام إداري مرن يستوعب حاجات الناس المتجددة.

7. إن الحديث عن مزايا الفيدرالية لا يعني إضفاء الأسطورة عليها، أو تصويرها كـ "يوتوبيا" خلاصية تتخلص من خلالها من كل الأسقام. كلا، فنحن نرى الفيدرالية؛ آلية ضمن آليات أخرى عديدة تحتاجها اليمن لمعالجة أزماتها، لكنها آلية محورية بالطبع.

إشكالية الأقاليم:

نصت المادة (391) من مسودة الدستور الاتحادي على الآتي:

تتكون جمهورية اليمن الاتحادية من ستة أقاليم، أربعة في الشمال، واثنان في الجنوب، وهي:

1. إقليم حضرموت، ويتكوّن من ولايات: المهرة، وحضرموت، وشبوة، وسقطرى.
 2. إقليم سبأ، ويتكوّن من ولايات: الجوف، ومأرب، والبيضاء.
 3. إقليم عدن، ويتكوّن من ولايات: عدن، وأبين، ولحج، والضالع.
 4. إقليم الجند، ويتكوّن من ولايات: تعز، وإب.
 5. إقليم أزال، ويتكوّن من ولايات: صعدة، وعمران، وصنعاء، وذمار.
 6. إقليم تهامة، ويتكوّن من ولايات: الحديدة، وريمة، والمحويت، وحجة.
- وقد وُوجه هذا التقسيم السداسي باعتراضات من عدة أطراف سياسة، وشعبية، لاسيما أنه لم يستند إلى معايير موضوعية، ولم يأتِ نابغاً عن دراسة حقيقية وفقاً لمقررات وثيقة مخرجات الحوار الوطني، التي نصت على الآتي:
- "يشكّل رئيس الجمهورية، رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل، لجنة برئاسته بتفويض من مؤتمر الحوار الوطني لتحديد عدد الأقاليم، ويكون قرارها نافذاً. تدرس اللجنة خيار ستة أقاليم – أربعة في الشمال واثنان في الجنوب – وخيار إقليمين، وأيّ خيار ما بين هذين الخيارين يحقق التوافق."
- لقد تمّ توظيف هذا التفويض وجرى تشكيل لجنة شكلية بتاريخ 27 يناير 2014، كانت نتيجتها معروفة مسبقاً، حيث لم تقف اللجنة على الخيارين: ستة أقاليم، أو

إقليمين، أو أيّ خيار بين هذين الخيارين يحقق التوافق، بل جرت المصادقة على خيار الستة الأقاليم، واستبعاد الخيارات الأخرى، الأمر الذي أدّى إلى وقوع أزمة سياسية كبيرة كان لها تداعيات كارثية.

فمشروع الستة الأقاليم الذي تقدّم به حزب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، لم يرقم على أيّ حيثيات واقعية ومبررات علمية، بل جاء استجابة لمصالح القوى النافذة، وخلق إشكاليات كبيرة، منها:

1. التفاوت الحاد بين الأقاليم، حيث لم يتم مراعاة التوازن بين الحجم السكاني، والمساحة الجغرافية، والموارد الطبيعية، فهناك أقاليم غنية بالموارد النفطية، والغازية، وتحوز مساحة جغرافية كبيرة، ولكنها تضم حجماً سكانياً ضئيلاً، فعلى سبيل المثال: إقليم حضرموت الذي تشكّل مساحته (40 إلى 50%) من إجمالي مساحة اليمن ويكتنز على موارد نفطية، وغازية هائلة، يتواجد فيه (6%) من إجمالي السكان فقط، وإقليم سبأ الذي يضم مساحة جغرافية تصل إلى (30%) ويحتوي على ثروات نفطية، وغازية كبيرة، يتواجد فيه (7%) فقط من إجمالي السكان.

في مقابل ذلك توجد أقاليم فقيرة بالموارد ومساحتها الجغرافية أقل وفيها تركّز سكاني كبير مثل إقليم الجند الذي يضم حوالي (30%) من السكان في مساحة لا تتجاوز (10%) وشحيحة بالموارد الطبيعية، وكذلك الحال في إقليم آزال الذي يضمّ حوالي 25% من السكان في مساحة جغرافية لا تتعدى (15% إلى 20%) من إجمالي الجغرافيا اليمنية، ويتميّز بالطبيعة التضاريسية القاسية، والجفاف، وشحّة الموارد.

2. كما أن تقسيم الجنوب إلى إقليمين شرقي وغربي قد أعاد إلى الأذهان سياسة الاستعمار البريطاني في السيطرة على الجنوب من خلال تقسيمه إلى محميات شرقية، ومحميات غربية.

3. عدم مراعاة التنوّع الثقافي، والمذهبي، والاجتماعي، إذ جرى عزل إقليم آزال الذي يتسم بالطابع القبلي عن بقية الأقاليم، مما خلق تخوّفات لدى سكان هذا الإقليم، وظفّته الحركة الحوثية وحليفها الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح بشكل جيّد، واستندا إليه في تبريرهما تفجير حرب دامية لا تزال تُدمي البلاد والشعب حتى يومنا.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. النظام الفيدراليّ – من حيث أصل الفكرة – إنّما هو تنظيم إداري للدولة اخترعته البشرية، مثله مثل التنظيمات الإدارية الدولية الأخرى المُخترعة بشرياً، وتكمن ميزته في أنّه يحدّ من احتكار السلطة والثروة في يد أقلية، ويعيد توزيعهما بشكل عادل بين مكونات المجتمع كافة.
2. الفيدرالية ليست فكرة غريبة عن اليمن، على العكس من ذلك، فالمتتبّع لتاريخ نشوء الدول والممالك اليمنية في عصر ما قبل الإسلام سيلحظ أن النظام الاتحادي مثل الأساس الذي نشأت عليه تلك الدول، كما عرفت اليمن في مراحل تاريخية لاحقة النظام الفيدرالي بصيغ مختلفة، ووفقاً للسياسات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية السائدة في كل مرحلة.
3. الفيدرالية نظام لجأت إليه الكثير من دول العالم بما فيها دول إسلامية لحل المشكلات التي تهدّد وحدتها الوطنية، ومن أجل تحقيق مستوى متقدّم من التطور الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي.
4. النظام الفيدرالي ليس وصفة جاهزة، ولا توجد تجربة فيدرالية في العالم هي نسخة كربونية عن تجربة أخرى، بل لكل مجتمع تجربته الخاصة به، وعلينا في اليمن أن نسعى لوضع بصمة خاصة بنا، بما يلبي احتياجاتنا، ويتناسب مع واقعنا، يكبح جموح قوى الاستبداد، وحكم الغلبة والمركزية، ويحقق معالجات واقعية للمشكلات الوطنية القائمة مثل القضية الجنوبية، وقضية الشراكة الوطنية في السلطة والثروة.
5. عمدت بعض الأطراف الفاقدة لمصالحها من التغيير إلى شيطنة النظام الفيدرالي وتعبئة الناس ضده، بل يمكن القول: إنه خلال السنوات الماضية لم تعرّض فكرة للتضليل والتشويه مثلما تعرّضت لها فكرة الفيدرالية!
- فقد لجأ فريق ما إلى تصوير الفيدرالية للناس وكأنّها مروق عن الدين، أو مؤامرة كونية تهدف إلى تقسيم البلاد. واشتغلت ماكينة التحريض في وسائل الإعلام، وفي منابر المساجد وفي الأماكن العامة ضد كل من يتبنّى خيار الفيدرالية.
6. إنّ الخيار الفيدرالي علاج وقائي ضروري لتفادي تشطّي اليمن إلى دويلات. وهو الحل الواقعي الموضوعي المطروح في مقابل المشاريع التطرفية.
- فخيار التمسك بالدولة البسيطة لم يعد خياراً مقنعاً لقطاعات شعبية واسعة،

نظراً لما جتته تجربة الدولة البسيطة من وبال على اليمن، والحرب الأخيرة قد وسّعت دائرة الناقلين على الدولة البسيطة.

7. كان الاتجاه العام في مؤتمر الحوار الوطني هو تبني الخيار الفيدرالي كحل توافقي للمشكلات الوطنية، بيد أن المكونات المشاركة في المؤتمر قد تباينت رؤاها حول بعض التفاصيل وعلى رأسها عدد الأقاليم، وبرز اتجاهان رئيسان، الاتجاه الأول: تبنى دولة فيدرالية من إقليمين (إقليم في الشمال، وإقليم في الجنوب)، والاتجاه الثاني: تبنى خيار دولة فيدرالية مكوّنة من 6 أقاليم هي: إقليم حضرموت، وإقليم سبأ، وإقليم أزال، وإقليم تهامة، وإقليم الجند، وإقليم عدن.

8. خيار الـ 6 الأقاليم لم يبن على أسس علمية كافية، بل على العكس من ذلك، إذ قسّم البلاد إلى أقاليم غنية بالموارد وقليلة السكان في مقابل أقاليم فقيرة بالموارد وفيها تركّز سكاني هائل، مما يُلقي بظلال قاتمة على مستقبل الوحدة الوطنية ويحد من نجاح النظام الفيدرالي في تحقيق أهدافه التنموية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية المنشودة.

9. على أهمية الفكرة الفيدرالية، وضرورة تطبيقها في اليمن للخروج من أزمتها المتفاقمة، إلا أنّ ذلك لا ينبغي أن يدفعنا إلى اعتبار الفيدرالية وكأنّها عصا سحرية بمجرد الأخذ بها ستنتهي كل مشكلاتنا، وأزمتنا، بل ينبغي القول: إن الفيدرالية تمثّل خياراً محورياً ضمن جملة من الإجراءات والسياسات التي تحتاجها اليمن، ومن تلك: مواجهة العصبية الهوية من خلال بناء خطاب وطني جامع يؤكد على الهوية الوطنية الجامعة والمصير المشترك، والتأكيد على قيم المواطنة، والتعايش، والديمقراطية، والحوكمة الرشيدة.

الهوامش:

1. راجع: نتائج استبيان موقع منصتي 30 حول توزيع السلطة في اليمن، متوفر على الرابط: <https://manasati30.com/political-affairs/16552>
2. رفيق سليمان وصافية زفني، الفيدرالية ومشكلاتها التطبيقية في العالم المعاصر، الإمارات العربية المتحدة والعراق/ إقليم كردستان، برلين - ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2021، ص22-23.
3. أمين محمد المقطري، شكل الدولة الأنسب لتعزيز الحكم الديمقراطي في اليمن، ضمن كتاب: الحوار الوطني في اليمن - رؤية قانونية، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان،

ص 206.

4. رضا الشمري، إمكانيات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، بغداد، مجلة القادسية، مج 8، العدد4، 2009، ص 131.
5. رونالد ل. واتس، الأنظمة الفيدرالية، أوتاوا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2006م، ص 8.
6. نفسه، ص 5.
7. نفسه، ص 6.
8. بتصرف: محمد عبدالقادر بافقيه، ص 75 - 76.
9. الموسوعة اليمنية، مج 4، ط 2، بيروت، مؤسسة العفيف ومركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 2566.
10. الأوليغارشية: أو الأوليغارشية لفظ يوناني يعني حكم الأقلية، وهو شكل من أشكال الحكم تنحصر فيه السُّلطة بيد فئة صغيرة من المجتمع.

المصادر والمراجع:

1. مسودة اليمن الاتحادي، يناير 2015.
 2. وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، يناير 2014.
 1. أمين محمد المقطري، شكل الدولة الأنسب لتعزيز الحكم الديمقراطي في اليمن، ضمن كتاب: الحوار الوطني في اليمن - رؤية قانونية، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان.
 2. رفيق سليمان وصافية زفني، الفيدرالية ومشكلاتها التطبيقية في العالم المعاصر، الإمارات العربية المتحدة والعراق/ إقليم كردستان، برلين - ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2021.
 3. رونالد ل. واتس، الأنظمة الفيدرالية، أوتاوا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2006م.
 4. محمد عبدالقادر بافقيه، في العربية السعيدة دراسات تاريخية قصيرة، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1993.
 5. الموسوعة اليمنية، مج 4، بيروت، مؤسسة العفيف ومركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2003.
- الدوريات:
1. رضا الشمري، إمكانيات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، بغداد، مجلة القادسية، مج 8، العدد4، 2009.
 2. نتائج استبيان موقع منصتي ٣٠، حول توزيع السلطة في اليمن، متوفر على الرابط...
<https://manasati30.com/political-affairs/16002/>

أسس توزيع عائدات الثروة الوطنية في الدولة الاتحادية (صعوبة المسار وصواب الخيار في اليمن) الجزء الأول

أ.عبد الجبار عبد الله سعيد

كاتب وباحث في الاقتصاد السياسي
والعلوم الإنسانية وخبير سياحي

مقدمة

يدرس هذا البحث مشكلة محددة الموضوع، وهي: أسس توزيع عائدات الثروة الوطنية في الدولة الاتحادية، كفكرة مرتبطة عضويًا بالمعرفة والتطبيق المقارن للفيدرالية المالية والسياسية في الدول الاتحادية، والتي تحتل دون شك مكانة، وأهمية علمية وعملية محورية وحيوية عالمية، ومناسبة في ذات الوقت مع واقع الاختيار، والمشروع الوطني المستقبلي لليمن، للخروج من دوامة الحروب والإشكاليات المتراكمة، والمركبة، والشاملة، التي تعيق الوحدة والتنمية، وبناء وإدارة الدولة الوطنية المدنية الحديثة/الجديدة، كدولة فيدرالية اتحادية الشكل والمضمون.

ويشمل محتوى الإشكالية الرئيسة التي تُبحث هنا في ضرورة التوافق الوطني، والتحديد والبناء العقدي الدستوري والقانوني اللازم لتطبيق الأسس كمبادئ ومعايير وقواعد ومعادلات للتوزيع العادل لعائدات الثروة من الموارد الطبيعية، وبالذات عائدات النفط والغاز لمكانتها الاقتصادية العالية، على المستوى الرأسي بين مستوي الحكومات في الإقليم/الولاية المنتجة، والأقاليم الأخرى، والمركز الاتحادي، وبالتالي إعادة التوزيع لعائدات الثروة على المستوى الأفقي بين الوحدات المكونة للدولة الاتحادية، ممثلة بالأقاليم والولايات الأخرى غير المنتجة، بما يحقق تصحيح ومعالجة العجز الناجم عن الاختلالات اللاتوازنية الرأسية أو الأفقية من خلال آليات الفيدرالية المالية المتمثلة في المالية أو الموازنة العامة للدولة والخطط والبرامج التنموية لها، وهو ما سنبحثه تفصيلاً من خلال هذا البحث.

واتبع الباحث المنهجية العلمية في محاولة موازنة استقراء ووصف النماذج

المعرفية والتجارب التطبيقية العالمية للفيدرالية المالية في الدول الاتحادية، المجسدة لأسس التوزيع العادل للثروة الوطنية، مع التحليل الكيفي للجوانب التي يحتويها البحث، وبالارتباط المباشر بالمراجع والمصادر والدراسات السابقة المتاحة حوله، للوصول إلى نتائج معرفية معتبرة ذات دلالة عملية لصواب ورجاحة خيار الدولة الاتحادية الفيدرالية والتوزيع العادل لعائدات الثروة الوطنية في الواقع.

المبحث الأول

المفاهيم الإطارية الأساسية للبحث

1 - الفيدرالية (الاتحادية) السياسية:

الدولة بمفهومها وشكلها العام كيان وجودي، يأخذ شكل مثلث: قاعدته (الوطن) الأرض الجغرافية بمساحتها وحدودها، ووسطه السكان (الشعب) الذين يعيشون على الأرض، وقمته منظومة متكاملة من مؤسسات وسلطات الدولة، والتي تكون في مستويين: المؤسسات التي تدير وتسيّر الشؤون العامة للناس والوطن (الجيش، الأمن، القضاء، والخارجية... إلخ) بوصفها أجهزة محايدة ومهنية ضامنة لحقوق وحرّيات جميع المواطنين، وفقاً لنظام عقدي وطني (دستوري - قانوني)، والسلطات الدستورية التشريعية (النيابية) والتنفيذية (الإدارية) والقضائية.

أما الدولة الفيدرالية من حيث ترجمتها (اللاتينية) دولة اتحادية، ومصطلح معياري دال على اتحاد سياسي متعدد ومركب، دستوري الطابع، تشكل "مزيجاً من الحكم المشترك لأغراض معنية، وحكم ذاتي لأغراض أخرى ضمن نظام سياسي واحد، بحيث لا يكون هذا الواحد من هياكل الحكم هذه خاضعاً للآخر"، ويطبق بأشكال مختلفة تلائم ظروف الواقع المتعددة عالمياً ومحلياً، ليجمع بين ترسيخ الوحدة واللامركزية في ظل التعدد والتنوع(1)، وهو "نظام يتأسس بموجب الدستور، ويضم على الأقل مستويين من الحكومة، يتمتع كل منهما ببعض الاستقلال الحقيقي عن المستوى الآخر، وتكون الحكومات على كل مستوى خاضعة للمساءلة في المقام الأول من قبل جماهير ناخبيها"(2). وتطبق الفيدرالية في العالم في ظل الأنظمة الديمقراطية، التي تضم تنوعاً واختلافاً متعدداً للدول من حيث موقعها، وتضاريسها، ومساحتها، وسكانها. وأبرز ما يميز

الدولة الاتحادية المركبة، مقارنة بالدولة الواحدية البسيطة، من حيث الشكل والمضمون هو:

في الدولة الفيدرالية المركبة، التقسيم واضح ودقيق للسلطات والمسؤوليات: التشريعية والإدارية والقضائية، وتوزع دستورياً على مستويات الحكم: المركزي، والإقليمي، والولائي في إطار سلطات حصرية (خالصة) لكل مستوى، أو سلطات مشتركة (متلازمة) متبادلة بين مستويات الحكم، أو متبقية للأقرب في أثرها، والوحدات المكونة لها أساسية - سياسية، ولها بعض الاستقلال الحقيقي، وتكون وحدات مستقلة، ومؤسسات الدولة والحكم فيها تكون ضامنة ومحيدة ومهنية، وقريبة من الشعب، وتتعترف بالتنوع الوجودي والثقافي، وترعى التعايش في إطار الوحدة.

فيما الدولة الواحدية البسيطة تُركز أغلب السلطات والمسؤوليات في مركز الدولة، وتحتكر من حاكم، أو قلة، أو نخبة عصبوية، وقد تفوض بعضاً منها، وتعتمد على المركزية المفرطة، وتكون كما في اليمن "المركز العصبوي المقدس" (3)، وهي منحازة وعصبوية لطبقة أو قبيلة أو منطقة/ طائفة مذهبية/ حزب سياسي، وتفرض نمطية معينة، وفيها إقصاء وتهميش للآخر المختلف كعنصرية وسلالية سياسية. إن جوهر الدولة الاتحادية كمجموع للفيدرالية السياسية والمالية تعد منظومة حكم متكاملة تقوم على العدالة والإنصاف، والتشارك الحقيقي في السلطة والثروة، وتوزيعهما على ذلك الأساس رأسياً بين مستويات الحكم، وأفقياً بين الوحدات المكونة للدولة المركبة، فيما لا يتوفر هذا بشكل حقيقي واضح ودستوري في الدولة البسيطة.

2 - الفيدرالية (الاتحادية) المالية:

هي أساس المسألة الاقتصادية للدولة الاتحادية، ويتركز توجه واهتمام الفيدرالية المالية بدرجة رئيسة حول الثروة من حيث "جمع الإيرادات واقتراضها وإنفاقها، فيما تحدد سمة النظام المالي الفيدرالي طبقاً لهوية الأطراف التي تقوم بجباية الإيرادات وتقاسمها وإنفاقها بين الحكومات المركزية والإقليمية" (4). أي إن جوهر الفيدرالية المالية هي أداة لتجسيد الشراكة الوطنية في السلطة والثروة الوطنية، وآلية توزيع عائدات الثروة الوطنية، وتهتم بدرجة كبيرة

بالوسائل الأفضل لجوانب:

أ- جباية وتحصيل الأموال (الإيرادات) وتقاسمها، بما فيه التعامل مع الاقتراض، وهنا ينصرف الأمر على تحديد السلطات والجهات، التي تتمتع بصلاحيات فرض وجمع أنواع الضرائب والعائدات من الموارد، ودور أي مستوى من الحكومة يتمتع بحق الاقتراض.

ب - إنفاق الأموال وفقاً لأغراض محددة الاستخدام، وتوزيعها بين مستويات الحكم.

ج - الترتيبات المالية المشتركة لمعالجة الاختلالات اللاتوازنية الرأسية والأفقية، عبر التحويلات والمنح المشروطة أو غير المشروطة أو حصص من الضرائب والإيرادات.

د - الإدارة الاقتصادية الكفؤة للاقتصاد، ورسم السياسات الاقتصادية: التنموية، المالية، والنقدية والائتمانية.

3 - الثروة الوطنية والموارد الاقتصادية:

الثروة الوطنية، هي كل الخيرات المادية للمجتمع، وتشمل كل الموارد الاقتصادية الصالحة للاستخدام الاقتصادي "سواء كانت موارد بشرية أو طبيعية على الأرض أو في باطنها" (5)، في صورة أولية (خام) أو منظورة (مصنعة) في شكل آليات ومعدات وأجهزة ومشروعات وسلع مملوكة للأفراد أو الدولة أو مساهمة. والثروة أشبه بالمال الموقوف ينتفع بريعه وعائده، ويبقى أصله ثابتاً بعيداً عن التصرفات، وهي هنا غير خاضعة للقسمة، فيتم تخصيص أو توزيع العائدات والإيرادات المالية الناتجة منها، أو المرتبطة بها، والثروة الوطنية هي ملك لعامة المواطنين الحاليين والمستقبليين.

- الموارد الاقتصادية "هي الريع أو العائد من الثروات، التي يمكن الانتفاع بها" (6)، وتشمل على موارد الثروات: الطاقة، والزراعة، والمياه، والحيوانات، والمعادن، ونتائج الثورة العلمية والتقنية والاتصالات.

- أما الإيرادات المالية فتُمثل الدخل المتولدة عن الثروة الوطنية في شكل عائدات، وضرائب، وجمارك، ورسوم، أو قيمة سلع أو خدمات ومنافع وأفكار، هي التي تقسم وتوزع على مستويات الحكم في الدولة الاتحادية، ويندرج ضمنها

الإيرادات من القروض والمساعدات والتسهيلات. والإيرادات هي العائدات المالية الناجمة أو المحققة من مصدر إيرادي أكان ضريبياً أو غير ضريبي أو من مورد طبيعي أو غيرها، والمصادر المختلفة لها في الدولة الاتحادية، التي يمكن جمعها وتحصيلها وتوزيعها وإعادة توزيعها وإنفاقها بين مستويات الحكم تقسم عادة إلى ثلاثة أنواع:

أ- إيرادات ذاتية: ما تُحصّل بواسطة كل مستوى للحكومة باستخدام سلطاته الدستورية.

ب - إيرادات مشتركة: عادة يتم تشريعها وجمعها اتحادياً، ويتم توزيعها وفق معادلة معينة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الوحدات المكونة، ويمكن لكل حكومة جمع حصتها.

ج - إيرادات محولة: تنفذ التحويلات المالية من الحكومة الاتحادية إلى حكومات الوحدات لتمويلها، وتمنح بشكل مشروط (محدد)، أو غير مشروط (مفتوح)، أو برامج تموية وفقاً لمعادلة معينة تحقق مبدأ الإنصاف العادل.

وبشكل عام سنأتي على ذكر مصادر الإيرادات المختلفة والسلطات القانونية المالية لجمعها في الدول الاتحادية، وهناك قاعدة عامة بالنسبة للإيرادات المشتركة في الدولة الاتحادية، وهي إن سلطة الاستباق والإلغاء في السلطات المتلازمة عادة ما تكون للحكومة المركزية، لأن تركيز أغلب الإيرادات بيد الحكومة الاتحادية لاعتبارين هما: الأول: إعادة توزيع الموارد المالية على مختلف أجزاء الدولة الاتحادية، والثاني: لتنفيذ سياسات الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ويبقى أن عائدات الموارد الطبيعية (النفطية والغازية) تحتل مكانة هامة، وحجماً كبيراً بين جميع مصادر الإيرادات في الدول الاتحادية، نتيجة لتركزها في بعض المناطق دون غيرها، ولما قد "تؤدي إلى فوارق هائلة في ثروة الوحدات المكونة للفيدرالية" (7) فلا بد من توزيع عائداتها بشكل عادل ومنصف رأسياً بين مستويات الحكم وأفقياً بين الوحدات المكونة للدولة.

المبحث الثاني

أسس التوزيع العادل لعائدات الثروة الوطنية من الموارد الطبيعية

يوصف مصطلح التوزيع في الدول الاتحادية الفيدرالية، بشكل عام بأنه: تقسيم

منظم ومحدد قانونياً لكيفية تحديد وتخصيص السلطات المالية وعائد الثروات بدرجة رئيسة، ويتم التعامل مع عائدات الموارد الطبيعية مثل بقية الإيرادات مع وجود خصوصية معينة وواضحة للموارد.

وهذا التقسيم كتوزيع للثروة، مرتبط بتوزيع السلطة، يهدف بالأساس إلى تأكيد حتمية الحصول على الحصة المحددة لتسهيل مسؤولية الإدارة العامة لشؤون المواطنين في الوحدات المكونة (الأقاليم والولايات)، ولتحقيق المشاركة السياسية (التشريعية والإدارية) وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، والإدارة العامة تُعنى وتهتم بالاستخدام الأمثل والسليم للموارد تنظيمياً، وتخطيطاً، وتوجيهاً، وإشرافاً، ورقابته دائماً ومباشرةً لمصالح المواطنين عن قرب منهم، وضماناً للمساءلة عن كل ذلك.

أما مفهوم التوزيع لعائدات الموارد الطبيعية فيقصد به تخصيص حصص رأسية (عمودية) بنسبة محددة وواضحة من عائدات معينة بين مستويات الحكومة (المركزية، الإقليم والولاية)، إضافة إلى تحديد الحصص الأفقية بنسبة معينة للوحدات المكونة للدولة الاتحادية (حكومات الوحدات الإقليمية، والمحلية في الولايات) وفقاً للأسس المحددة.

وتظهر أسس التوزيع لعائدات الثروات من الموارد الطبيعية المختلفة كمبادئ ومعايير واضحة وبمعدلات محددة لتحقيق العدالة والإنصاف والمساواة، على النحو الآتي:

1 - الإنصاف والعدالة: يقتضيان حصول كافة المواطنين في الدولة، بغض النظر عن سكنهم في جغرافيتها، على نفس الخدمات كماً ونوعاً، وهذا يتطلب تقاسم العائدات من الموارد على نطاق واسع، ولتحقيق تطبيق المساواة بين الوحدات المكونة والسكان، يتطلب التعامل مع الحالات المماثلة بنفس الأسلوب وفقاً لمقياس تأسيسي عادل عمودياً وأفقياً:

- إنصاف رأسي: بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الوحدات المكونة ضمن حدود مسؤولياتها من جهة، وبين حكومة الوحدات المكونة ضمن حدود احتياجاتها وإمكاناتها المختلفة من جهة أخرى.

- إنصاف أفقي: بين المواطنين لتحقيق المساواة ومعالجة الفوارق بينهم في مختلف أرجاء الدولة، إلى جانب قيام الحكومة المركزية بالتدخل مباشرة مع حالة

المواطنين أكثر من تدخلها في معالجة الفوارق بين الحكومات بالتركيز على إنصاف الأفراد بدلاً من الحكومات في الخدمات العامة، كالتعليم، والصحة، والبنية التحتية، ويتخذ الإنصاف أشكالاً عدة منها تحديد حصص مباشرة لكل مستوى، أو اتباع تحويلات المساواة كترتيبات إنصاف.

2 - التشارك في الإنتاج والإدارة والعائدات بين الوحدات المكونة المختلفة المنتجة وغير المنتجة المجاورة وغير المجاورة عن طريق ترتيبات تشاركية معينة مع الوحدات المنتجة بالذات، مع إعطاء دور اتحادي محدد (كبير أو مناسب) فيما يتعلق بالموارد التي تشكل أهمية ووزن كبيرين في الاقتصاد، حيث لا يمكن لأي مستوى الانفراد في تحديد حصص العائدات والإدارة ورسم سياسة التنمية للموارد الطبيعية، فهي مسؤولية تشاركية، وهذا ما أكدته مخرجات الحوار الوطني في اليمن.

3 - "احتفاظ المنشأ بإيراداته" كلها أو جزء منها وفق مبدأ (الاشتقاق) بـ " أن يذهب جزء خاص أو كل الإيرادات إلى المنطقة المنتجة المكونة للمورد" الاقتصادي (8)، ويحتل هذا المبدأ أهمية كونه يحقق المصالح، والحاجة المحلية، وتلافي التأثير، والأضرار البيئية الناجمة عن استخراج الموارد، وهذا يمثل تعويضاً في إطار سلطة قانونية معينة محددة بالدستور والقانون الخاص بالموارد وعائداتها. ولا شك أن احتفاظ (الوحدة المنتجة بكامل إيراداتها) يكون في حالة تعارض مع مبدأ الإنصاف والعدالة، أو أن العائدات من المورد قليلة، وهذا يخلق توترات وصراعات مع الحكومة المركزية والوحدات المجاورة.

4 - الشفافية: أن تقوم إدارة وعمل شركات النفط العامة (الحكومية أو المساهمة) بشكل قانوني واضح على أساس المهنية والشراكة، وفي إدارة الثروة وعلى أساس اقتصادي- تجاري، والعمل على مكافحة الفساد، ووضوح وسائل النفاذ الإدارية إلى مصادر الإيرادات من الموارد، سوء من حكومة الولاية أو الإقليم المنتج والحكومة الاتحادية، كما يقتضي هذا المبدأ أيضاً تحقيق معيار المساءلة للإدارة المسؤولة في كل مستوى من مواطنيها عبر المجالس المنتخبة، ومن أجهزة الرقابة والمحاسبة أيضاً باستمرار، خاصة وأنها قد تتلقى تحويلات من الحكومة المركزية.

5 - دور اتحادي أكبر ومناسب، ليحقق مبدئين هما:

أ- إضفاء الاستقرار للإيرادات، عبر إنشاء صندوق التثبيت للتعامل مع تقلبات

الأسعار النفطية بادخار الفائض، وسحب أو تغطية العجز من المدفوعات من جانب، ولمواجهة أعمال الإغاثة لحالات الطوارئ جراء تهديد الكوارث من جانب آخر.

ب- تحقيق الادخار طويل الأجل: بإنشاء صندوق لتزويد الأجيال اللاحقة (المستقبلية) بالدخل عندما تنفذ الموارد الطبيعية.

وعادة توجد مثل هذه الصناديق على المستوى الاتحادي في عدد من الدول. والمبادئ الأساسية للتقسيم والتوزيع العادل للعوائد المالية من الموارد والمصادر المختلفة تسري على مستويات تقسيم السلطة والثروة رأسياً وأفقياً بين الوحدات المكونة. وهناك نوعان لتقسيم عائدات الموارد الطبيعية (النفط والغاز):

النوع الأول: التوزيع الرأسي لعائدات الموارد: وهو تخصيص حصة محددة من عائدات الموارد الطبيعية أو إيراد محدد بعينه بين مستويات الحكم في الدولة الاتحادية:

- الحكومة الاتحادية - الوطنية/ المركزية،

- حكومات الأقاليم (غير المنتجة)،

- حكومة الولاية/ المحلية المنتجة للموارد.

وتأتي ضرورة التوزيع لموارد الثروة الرأسي لأسباب ودواعٍ معتبرة، وخصوصيات مميزة، وهي:

1- الملكية: الموارد الطبيعية مثل الأراضي يستحيل نقلها، لذا الإيرادات الصادرة عنها غالباً ما تعتبر ملكاً للوحدات (الولايات) حيث توجد أو تستخرج الموارد، وفي حالة أن المورد الطبيعي يكون كبيراً ومتركزاً في بعض الولايات/ الأقاليم دون غيرها، عندها تطرح مسألة العدالة والإنصاف في توزيع العائدات بين وحدات الأقاليم على أساس التشارك في إيراد المورد الطبيعي، والمالك للموارد الطبيعية يتمتع بحق الامتياز، وفرض رسوم الترخيص وفرض التشارك في الإنتاج، وترتيبات خاصة بالإنصاف، وأحكام وأنظمة محلية المحتوى والمضمون (العقود للخدمات المحلية والإدارية والعمالة).

وفي اليمن حُسمت مسألة الملكية للموارد الطبيعية " كملكية عامة لأبناء الشعب (9)، تمثله الحكومات في الوحدة المنتجة، وحكومات الأقاليم والحكومة الاتحادية-

المركزية، رغم أن "الملكية لا تمنح بالضرورة الحق في التحكم في الإيرادات أو النفاذ إليها إلى أبعد حد" (10).

2 - الأهمية الخصوصية: اختلاف أماكن تواجد الموارد، وتوزيعها، وكمياتها، وأنواعها (الكمي والنوعي) في باطن أراضي الدولة، والوحدات المكونة، وتكلفة استخراجها، التي تمثل جزءاً صغيراً من قيمتها السوقية، وندرته كمصادر طبيعية غير مستدامة (غير متجددة) قابلة للنضوب في الزمن. واختلافها الشديد عن مصادر الإيرادات المالية الأخرى (الضريبية وغير الضريبية) لأهميتها ووزنها الكبير في الإيرادات العامة والنتاج المحلي الإجمالي.

3 - بشرياً: اختلاف الظروف والمصالح للسكان على أراضي الدولة الموزعين في الوحدات المكونة من حيث الكثافة ومستوى الدخل.

4 - الحاجة الموضوعية للتنمية المتوازنة، والشاملة في أرجاء البلد للقضاء على الإقصاء، والتهميش، والحرمان جراء استخراج الثروة، واستنزافها لغير صالحهم وعدم التوازن التنموي والخدمات.

5 - صعوبة الإدارة لجميع أنحاء (مكونات مساحة) البلاد (أرضاً وإنساناً) من مركز واحد (فشل المركزية الإدارية والمرفقية).

6 - طبيعة الإدارة، الهادفة إلى تحقيق الاستغلال الرشيد، والاستخدام الكفوء، والفعال للموارد، وإعادة توزيعها رأسياً على مستويات سلطات الحكم، وأفقياً على الوحدات المكونة للدولة الاتحادية، وتختص بشكل رئيسي بالآتي:

- وضع وتطوير السياسة الاستكشافية والتطويرية في الأراضي المحلية.
- السيطرة الإدارية على الموارد.
- وضع الضوابط (القيود) على الصادرات والأسعار لبيع المنتجات والضرائب عن الموارد.

- التأثير على عجلة التنمية وتشجيع الصناعات المحلية بواسطة عائدات الموارد.
- تحديد طريقة الحصول على الإيجارات للموارد.
- اقتراح فرض ضرائب بيئية لصالح الحفاظ على البيئة.
- إنشاء صناديق التثبيت والاستقرار والادخار المستقبلي.

7 - الوضعية الدستورية: من الأهمية بمكان أن تعكس مبادئ ومعايير التوزيع وإعادة التوزيع لعائدات الموارد الطبيعية في الدستور الاتحادي، وأن يُنص بها

تفصيلاً في القانون الخاص باستغلال الموارد الطبيعية وتوزيع عائداتها. ولوجهة الاعتبار السابقة في واقع بلادنا كانت مخرجات الحوار الوطني الشامل قد حددت ما ينبغي أن يتضمنه الدستور الاتحادي الجديد- لليمن، المسؤولية المشتركة في "إدارة وتنمية الموارد الطبيعية، منها النفط والغاز، وبما فيها منح عقود الاستكشاف والتطوير، من مسؤولية السلطات في الولايات المنتجة بالتشارك مع السلطات في الأقاليم والسلطة الاتحادية"، مع ترك مسألة "تنظيم عقود الخدمات المحلية من مسؤولية السلطات في الولاية المنتجة حصراً بالتنسيق مع الإقليم. كما حددت مبادئ وطريقة ومستويات التوزيع لـ "عائدات الموارد الطبيعية، بما فيها النفط والغاز، بطريقة شفافة وعادلة لجميع أبناء الشعب في اليمن، مع مراعاة حاجات الولايات والأقاليم المنتجة بشكل خاص وتخصيص نسبة من العائدات للحكومة الاتحادية"(11).

8 - تفاوت الأهمية النسبية للموارد في الدولة الاتحادية وحجم عائداتها بين كونها:

- ذات أهمية محدودة، عندما تكون ضئيلة ومهملة، حالة أنها شحيحة والعائد فيها قليل.

- تزايد الأهمية القصوى (المسيطرة)، في حالة تحقيق إيرادات حكومية كبيرة على المستوى الاتحادي وللوحدة المنتجة، وفي هذه الحالة تكون المسألة الرئيسية في إيرادات الموارد الطبيعية هي السيطرة عليها وتقسيمها بين مستويات الوحدات المكونة المنتجة والوحدات المكونة غير المنتجة (12).

ولهذا تصير عائدات الموارد الطبيعية من النفط والغاز، كونها أكبر مصدر للإيرادات العامة، إلى السيطرة عليها وتوزيعها بين "الولايات المنتجة بالتشارك مع السلطات في الأقاليم والسلطة الاتحادية" (13). لذلك كله نجد أنه يتحتم التعامل مع عائدات الموارد الطبيعية بشكل مختلف عن الإيرادات الأخرى لأغراض تطبيق المساواة والإنصاف العادل بين مواطني، ومناطق الدولة الاتحادية باعتبارهم شركاء في ملكية الموارد الطبيعية للثروة الوطنية.

9 - اختلاف التجارب العالمية في التعامل مع إيراداتها: حيث تكون مركزية إلى حد كبير، أو لامركزية، أو تشاركية بين مستويات الحكم، وأمثلة ذلك:
أ- هناك سيطرة (الحصة الأكبر) على الموارد، والإيرادات فيها للوحدات المكونة

المنتجة (استراليا، كندا، الولايات المتحدة) (14)،

ب-عدم تقديم أية حصة تقريباً للوحدات المكونة المنتجة، كما هو الحال في المكسيك، وفنزويلا، حيث إن السائد فيها الدور الحصري للحكومة الاتحادية، ويتم التحويل بمنح مالية إلى الوحدات، ومنها الولايات المنتجة بما يخص الإنصاف العادل والمساواة.

ج-تقديم حصة للوحدة المنتجة، وتمثل حصة صغيرة ومحددة السقف كما هو الحال في الاتحاد الروسي (5%)، أو تقديم حصة محددة تصل إلى (13%) كأعلى نسبة من الإيرادات النفطية للولاية المنتجة كما هو الحال في نيجيريا، وهناك الوحدة المنتجة تتمتع بميزة مالية كبيرة (15).

د-التعامل مع الإيرادات من الموارد الطبيعية بشكل مختلف عن الإيرادات الأخرى لأغراض تتعلق بالمساواة، فتحصل الولاية المنتجة على نسبة من إيرادات النفط مثلاً بالإضافة إلى نسبة أخرى مختلفة من أية إيرادات أخرى ستحصل عليها من موارد أخرى كالغاز (حالة تعدد عائدات الموارد في نفس الوحدة المنتجة).

هـ-تحصل الحكومة الفيدرالية على النصيب الأكبر من إيرادات الموارد الطبيعية التي تمتلكها الوحدة المنتجة كما هو الحال بالأرجنتين، والهند، وماليزيا، وتنشئ عددٌ من الدول صندوق التثبيت والاستقرار، وصندوق الادخار المستقبلي (روسيا، نيجيريا، المكسيك...الخ).

وهناك تحديات عديدة تواجه استغلال الموارد الطبيعية وإدارتها وتوزيع عائداتها في بلدان عدة، أهمها:

- ارتفاع سعر العملة، وتقلبات الأسعار.
- تقويض تنافسية الصناعات الأخرى.
- خلق توترات ونزاعات حول أدوار الحكومة المركزية والإقليمية.
- إيجاد صراعات بين الولايات والمناطق الغنية (المنتجة) بالموارد مع المناطق والولايات الفقيرة.

- الفساد جراء الإيجارات الضخمة التي تدفع للحكومة.
- التأثيرات والتهديدات البيئية، كالتغير المناخي.
- المصاعب الفنية المرتبطة بنقل الموارد الطبيعية حيث "لا يمكن نقلها" (16)
- الاستنزاف والنفاد، والادخار المستقبلي.

والنتيجة هي لا يوجد نموذج موحد سائد في دول العالم للتعامل مع عائدات الثروات الطبيعية النفطية والغازية، فهندسة النماذج متنوعة، ومختلفة كونها تحاكي خصوصيات الواقع، ومستوى التطور، والتجربة التاريخية للبلد، والثقافة القانونية والسياسية للبلد الاتحادي، أو الفيدرالي، وروح التضامن والتسامح السائدة، ولكل نموذج مزاياه ومساوئه، ولهذا اختارت وأكدت مخرجات الحوار الوطني في اليمن الصواب، على التوزيع التشاركي للعائدات من الموارد الطبيعية، بنسب عادلة ومنصفة تحقق الحاجات للوحدات أولاً.

معايير التوزيع الرأسي بين مستويات الحكومات في الدولة الاتحادية:

المعيارية بشكل عام هي مقياس كمي محدد بعدد/ رقم أو نسبة محددة، وبمواصفات كيفية- نوعية، وتمثل معايير للتوزيع /القسمة الرأسية للإيرادات المالية بين مستويات الحكم الثلاث، وفقاً للتجارب الفيدرالية، وهذه المعايير ستة:

1. الاستراتيجي (الأساسي)، إعطاء أولوية قصوى، وأسبقية لقضايا الدفاع والأمن، وتحقيق القدرة على التنبؤ والاستقرار للمتغيرات والطوارئ.
2. الوظيفي (الاختصاصي): تحقيق توازن معقول بين السلطات والاختصاصات، أو المسؤوليات المحددة لكل مستوى دستورياً مع الإمكانيات المتاحة له من الإيرادات لإيجاد تطابق معقول بين مسؤوليات الإنفاق، والإيرادات.
3. الإداري (السهولة)، بأن يكون هناك نظام / حكومي/ مرناً أكثر استجابة (أسرع وأقرب) للأولويات الحياتية الخدمية المحددة للمواطنين، إلى جانب تغطية النفقات الجارية للجهاز الإداري للدولة في كل المستويات.
4. الاقتصادي، يحقق العائد، والفائدة الأفضل (الفعالة) على أساس الكفاءة الاقتصادية، التي تقوم على "استخدام الموارد النادرة بطريقة غير مسرفة" (17).
5. المالي، يرتبط بالتكلفة للإدارة المالية المتمثلة بالصرف على مصادر، وجمع الأموال للموارد.
6. الدورية، مرونة عوامل، ومحددات المعيار المكونة لمعادلة التوزيع لعائدات الموارد الطبيعية، مع تغيير قيم الحصص لكل عامل بمرور الزمن، واختلاف الظروف والحاجات الخدمية.

وتنصرف بعضٌ من هذه المعايير الخاصة بالقسمة الرأسية إلى التوزيع الأفقي أيضاً، وتأخذ في شكلها التطبيقي العام في تجميع، وتوزيع قائم على الوصف والتوصيف الدقيق لسلطات، واختصاصات مستويات الحكم بحسب مجموعات، ومجالات السلع والخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة.

حصص التوزيع الرأسي لعائدات الموارد الطبيعية بين مستويات الحكم:

إن قضية التشارك بين مستويات الحكم في عائدات إنتاج الموارد الطبيعية تتحقق بتخصيص حصص عادلة معينة منها لكل مستوى لدواعٍ محددة، ومؤكدة تتحدد بالآتي:

1. حصة للولاية (المحافظة) المنتجة من عائدات "المنبع" ناتج من

اعتبارات ضرورية، وهي:

1. الكفاية للقيام بتنفيذ مسؤولياتها، وتحقيق احتياجاتها في تقديم الخدمات العامة، والاجتماعية لمواطنيها.
2. الحاجة للتنمية وتعويضها من الحرمان/ والإقصاء، والتهميش، والأضرار الاقتصادية والبيئية نتيجة استخراج الثروات.
3. تكبدها المشقة والعناء في الإنتاج، وما تلحقها من التأثيرات البيئية من أضرار على صحة الإنسان.

4. ربط أهالي المنطقة المنتجة بالمصلحة والفائدة المباشرة من الثروة، وتجنب الأعمال التخريبية لأنابيب النفط والغاز بدوافع مصلحة، أو جهوية، أو سياسية. وهذا التوجه ينسجم مع ما هو موجود ومعمول به في عددٍ من الأنظمة الاتحادية في العالم، وقد تؤدي هذه الحصة في التوزيع إلى تباين كبير بين الوحدات، ويتم معالجتها في الأنظمة الاتحادية عن طريق تحويلات التعاون (التضامن) من الولايات الغنية إلى الولايات الفقيرة، كما سيأتي لاحقاً.

2. حصة للأقاليم: مناسبة / معينة من إيرادات المورد المنتج للأقاليم الأخرى

غير المنتجة للموارد الطبيعية، والتي تشكل مناطق مجاورة لوحدات الإنتاج، فلا يمكن حرمانها لأسباب:

- أ. حاجتها لمواجهة الاتفاق على مسؤولياتها الدستورية، ولتحقيق التنسيق والتكامل مع المركز، ومع الولايات.

ب. لإزالة الفوارق الاقتصادية والتنموية بين الوحدات المكونة للدولة الاتحادية، وإزالة أسباب التوترات بينها جراء الثروة، ولتخفيف حدة الهجرة الداخلية إلى الأقاليم والولايات المنتجة، وما تولده من اختناقات واضطرابات مختلفة.

ج. لتحقيق العدالة في إعادة التوزيع الأفقي بين الولايات والأقاليم لتلافي النزاعات والخلافات على موارد الثروة، التي قد تشكل كوابح للتنمية.

ونتيجة " لاختلاف نسبة التخصيصات بين الأقاليم المنتجة للثروة والأقاليم التي لا تحتوي على مخزونات ثروات) فالحصة المحددة للأقاليم تخضع لإعادة التقسيم والتوزيع وفقاً لمعايير التوزيع الأفقي لعائدات الموارد.

3. حصة للحكومة الاتحادية (المركزية):

أ- لتستطيع تأدية مسؤولياتها الدستورية (التشريعية والإدارية والقضائية) تجاه الخدمات الأساسية (السلع العامة) الاستراتيجية للدولة الاتحادية: الدفاع، الأمن القومي، إصدار العملة، العلاقات الخارجية، ورسم السياسات العامة التنموية والنقدية والمالية، وإزالة الفوارق الاقتصادية، وتحقيق التوازن الكلي.

ب- لمواجهة التنبؤ بالمتغيرات، والطوارئ، والإغاثة، وحفظ الاستقرار عبر صندوق تبييت الاستقرار، والادخار للأجيال اللاحقة مستقبلاً.

وبشكل عام " تقوم الحكومة الفيدرالية في الاتحادات الفيدرالية باستمرار تقريباً بجباية إيرادات (بما في ذلك الاقتراض) أكثر مما تستخدم من هذه الإيرادات بشكل مباشر" (18).

بذلك نجد أنه بدون أن تكون هناك مصادر مستقلة ومحددة للمستويات الثلاثة: حكومة الولاية المنتجة، والولايات الأخرى، وحكومة الأقاليم، والمركز، ستظل استقلاليتها في ممارسة سلطتها الدستورية وتحقيق التنمية مهددة، وهو ما يكرس التبعية للمركز البعيد والمستقل على المستويات الأخرى للحكم.

النوع الثاني: التوزيع الأفقي لعائدات الموارد الطبيعية ومعايره:

يمثل التوزيع الأفقي لعائدات الموارد الطبيعية: إعادة توزيع محدد لما تم تخصيصه من حصة بواسطة التوزيع الرأسي لصالح الأقاليم والولايات المكونة للدولة الاتحادية، ويتحقق على أساس معايير محددة أيضاً، ومعادلات معينة تحقق مبادئ الإنصاف والمساواة بين مواطني الدولة في كل الوحدات، مع وجود

فارق نسبي (تعويض) في اختلاف تخصيص حقيقي بين الولايات والأقاليم المنتجة للنفط والغاز مع الولايات والأقاليم الأخرى غير المنتجة.

والمعايير لإعادة التوزيع الأفقي لعائدات الموارد الطبيعية في الدولة الاتحادية كقياس كمي، ونوعي، وترتيبات خاصة لعوامل تحديد أسس إعادة التوزيع لتحقيق المساواة، وهي عادة تضمن في الدستور والقانون الخاص بالموارد الطبيعية وتوزيع عائداتها. والمعايير الأهم والأكثر استخداماً عالمياً هي:

1. الكثافة السكانية: وتحدد نسبة معينة لكل وحدة مكونة في الدولة الاتحادية (الإقليم، أو الولاية) على أساس عدد سكانه، وهو أكثر المعايير قبولاً من ناحية الإنصاف والعدالة، لأنه يحقق مبدأ المساواة بين المواطنين، ويمكن أن تأخذ النسبة المناسبة المقترحة من الحصة المخصصة للإقليم، وتوزع على الأقاليم غير المنتجة، وتوجه لمواجهة احتياجات مسؤولية الإدارة الحكومية، وتشغيلها، وبناء ورفع القدرات البشرية التدريبية وغيرها.

2. المساحة الجغرافية: وتذهب نسبة محددة للوحدات على أساس المساحة لكل وحدة على حدة، وهذا المعيار قد لا يحقق مبدأ المساواة، لكنه ضروري جداً، ومنصفٌ لمواجهة اختلاف تكلفة وأعباء نقل وإيصال الخدمة من مركز الوحدات الكبيرة في المساحة مقارنة بالوحدات الصغيرة. وعادة توجه هذه النسبة للنقل والمواصلات والسكن والتغذية لنقل الخدمات وغيرها، ويقترح لها (نسبة محددة) توزع لكل إقليم حسب مساحته.

3. القدرة المالية (الجهد والأداء الضريبي): تختلف قدرات الوحدات المكونة على جميع الإيرادات الضريبية داخل الأنظمة الاتحادية، مما يتطلب تطبيق معيار حوافز معينة (بنسبة مقترحة مخصصة) لكل الأقاليم وتوزيعها وفقاً لجملة إيرادات الضرائب من كل مصدر، أو جملتها، فكلما زادت الإيرادات بنسبة محددة تزيد النسبة المحولة من دخل عائدات الموارد الطبيعية للأقاليم، أو الولاية، وقد تأخذ هذه الحوافز المالية شكل مكافآت، وإضافي، أو حوافز جهود، وابتكار للعمل الجاد والجديد، وهذا يشجع على التنافس لخلق مناهج وأساليب جديدة، وناجحة للإنتاج والإدارة، وهناك من يدخل عائدات الموارد الطبيعية للإقليم، أو الولاية ضمن اعتبارات هذا المعيار.

4. الحاجة، لتحقيق التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد بدون تميز، أو

حرمان، حيث هناك مناطق أكثر فقراً، أو تخلفاً، واحتياجاتها أكبر، وتوجه الحصة المحددة لهذا المعيار (التي يمكن أن تكون بوزن كبير نسبياً) لكل الأقاليم، توزع على كل إقليم وفقاً لمعايير تفصيلية لمستوى الخدمات الاجتماعية، والعامّة القائمة (الصحة، التعليم، الأمن، المياه، والصرف الصحي الخ) ونصيب الفرد منها محدد بمعادلة رئيسة. ويندرج ضمنه أيضاً معيار البنية التحتية الأساسية كالطرق والجسور والأنفاق، وهنا تحصل الوحدات الأفقر على حصة أكبر، كما يؤخذ بالاعتبار هل الوحدة مكتفية ذاتياً، أو فقيرة، وتعتمد على المركز. وتوجه هذه النسبة المخصصة عادة للبرامج والمشاريع التنموية والخدمية (الاستثمارية) لبنائها وتجهيزها بالآلات، والمعدات، والوسائل لتحقيق أغراضها في تقديم الخدمات الحقيقية للمواطنين.

5. متوسط دخل الفرد: قد يكون بديلاً لمعيار الحاجة في حالة بلوغ التوازن في مستوى الخدمات درجة من التطور والاكتفاء، أو هو معيار مأخوذ به عملياً. ويوجه الإنفاق المخصص لهذا المعيار عادة لبرامج التأمين الاجتماعي وشبكة السلامة (الأمان) الاجتماعي (التعاقد، البطالة وبرامج المساعدات الاجتماعية). يأخذ التوزيع الأفقي ثلاث مستويات رئيسة:

- 1 - إعادة توزيع حصة الأقاليم بحصص محددة لكل إقليم، ويتم بالتنسيق بين حكومات وسلطات المركز والأقاليم وفقاً للمعايير المحددة.
 - 2 - إعادة توزيع حصة كل إقليم على وحدات الولايات فيه، بإعادة التوزيع للحصة المحددة للإقليم بحصص بين الولايات وفقاً للمعايير المحددة المذكورة، ويتم هذا بالتنسيق بين حكومة الإقليم والولايات فيه.
 - 3 - تقسيم حصة كل ولاية أفقياً بين مكوناتها ريفاً وحضراً (مدن، قرى، محلات)، وفقاً للمعايير المحددة أيضاً، ويخص هذا حكومة وإدارة كل ولاية على حدة. وبشكل عام تعطي المعايير الخاصة بإعادة التوزيع للإيرادات من الموارد أوزاناً ترجيحية مسببة، بحيث تتطابق مع الإجمالي، وتتضمن المعايير الخاصة بإعادة التوزيع الأفقي للعوائد والموارد بالدستور والقوانين الخاصة بالأقاليم، أو قانوني الموارد المالية والطبيعية وتوزيع عائداتها.
- وعادة ما تكون هذه المعايير هي نفس معايير التحويلات الرئيسة لمواجهة حالات اللاتوازن الأفقي في الدولة الاتحادية. وبموجب هذه المعايير فإن الوحدات

(الولايات/الإقليم) المنتجة لا تحصل على حصة من التحويلات من ذات المصدر لعائد الموارد التي منشأها كان من ذات الوحدة، بل قد تحصل على حصة من إيراد آخر مصدره الوحدة ذاتها، أو وحدة أخرى في إطار الدولة. وعائدات الموارد المحققة للولاية غير قابلة للتوزيع مع ولايات أو أقاليم أخرى، بل توزع في إطارها الجغرافي، والسكاني، لأن ما يحتاج إلى توزيع كما سلف وفق المعايير والآليات هي إيرادات الأقاليم والمركز، ويكون هذا التقسيم وفقاً لخصائص العائد، أو الإيراد، ويمكن تحويل وامتصاص (فوائض عائداتها) عبر مبدأ آخر، وهو مبدأ التحويل (التعادي)، الذي يقضي بتضامن (تكافل) الولايات الغنية، والمكتفية في إيراداتها إلى الولايات الفقيرة إما مباشرة، أو عبر الإقليم، أو المركز.

ونتيجة لإعادة التوزيع الأفقي لعائدات الموارد الطبيعية المخصصة من التوزيع الرأسي تنشأ حصص وزن بمبالغ محددة لكل إقليم على حدة بنسبة من بقية الأقاليم، باستثناء الإقليم المنتج للمورد الاقتصادي الموزع عائداته كما سبق، وتحسب حصة كل إقليم وفقاً للحالة الموضوعية الإحصائية الرسمية للسنة السابقة لنفس الإقليم مع معدل نمو عام، وفقاً لكل معيار وحالة، بتطبيق عدد من المعادلات التي تخص كل معيار للتوزيع الأفقي على حدة. وهناك عدد كبير ومتنوع من المعادلات الخاصة بكيفية تحديد الحصص وإعادة التوزيع للعائدات المالية على أساس معايير التقسيم الأفقي بين الوحدات المكونة للدولة الاتحادية، أهمها:

المعيار	المعادلة	الوزن الترجيحي ١٠٠ %
١ أ	نصيب الفرد من الحصة المحددة للسكان = إجمالي عدد سكان الدولة ÷ جملة حصة (الوزن) السكان من التوزيع الأفقي	٢٠
ب	نصيب الإقليم من الحصة = نصيب الفرد من السكان × عدد سكان الإقليم / الولاية	
٢ أ	نصيب الكيلو متر من حصة المساحة = المساحة الكلية للدولة (÷) جملة حصة المساحة من التوزيع الأفقي	١٥
ب	حصة نصيب الإقليم / الولاية = نصيب الكيلو متر من المساحة × مساحة الإقليم / الولاية	

الوزن الترجيحي ١٠٠ %	المعادلة	المعيار	
٥	حصة القدرة المالية = مجموع الإيرادات من الضرائب ÷ جملة الحصة المخصصة للجهد الضريبي (مركزي/ إقليم)	أ	٣
	نصيب الإقليم من القدرة (مبلغ) = حصة القدرة المالية × جملة الجهد المالي للإقليم / الولاية	ب	
١٥	متوسط نصيب الفرد من الدخل (الناتج) = صافي الدخل / أو إجمالي الناتج المحلي ÷ عدد السكان في الدولة (الوحدة)	أ	٤
	نصيب الإقليم (الولاية) من متوسط الدخل = متوسط نصيب الفرد × عدد سكان الإقليم (الولاية)	ب	
٤٥	هناك معادلات عديدة ومتنوعة لتحديد الاحتياجات من الخدمات العامة والبنية التحتية، تتولاها الجهات ذات الاختصاص وتحتسب من الحصة المحددة للحاجة موزعة بنسب بين مختلف أنواعها، مثل:		٥
	نصيب الخدمات الصحية للفرد = إجمالي عدد الأسرة/ الأطباء في الدولة (÷) الجملة المخصصة لحصة الصحة (الأسرة / أو الأطباء)	أ	
	نصيب الإقليم (الولاية) = نصيب الفرد من الصحة (الأسرة / الأطباء) في الإقليم (الولاية) × عدد السكان للوحدة	ب	
	نصيب الفرد من التعليم شريحة المتعلمين (٦-٢٥ سنة) = إجمالي شريحة المتعلمين الدارسين في الدولة ÷ جملة الحصة المخصصة للتعليم.	ج	
	نصيب الإقليم من حصة التعليم = نصيب الفرد من التعليم × عدد شريحة التعليم في الإقليم / الولاية	ج	
	وتنشأ معادلات أخرى تخصصية في خدمات المياه، الطاقة، الاتصالات، الطرق، وغيرها من خدمات البنية الأساسية التحتية، وهي مجال فني للقطاعات المتخصصة.		٦

ويتضح أن معادلات التوزيع لتحديد الحصص من الإيرادات، والتي تطبق في الإقليم عند التوزيع على الولايات، تقوم على أساس إيجاد حالة توازن (تطابق) بين جانبي المعادلات، والتي تشكل أساس المعادلة العامة المالية لموازنة الدولة الاتحادية، كما سنتناولها لاحقاً.

(يتبع - الجزء الثاني، في العدد الخامس للمجلة).

المراجع والمصادر:

- (1) واتس، رونالد: الأنظمة الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2006م، ص: 1 و9.
- (2) أندرسون، جورج: الفيدرالية المالية مقدمة مقارنة، منتدى الاتحادات الفيدرالية، مؤسسة فريد ريش، بيروت، صنعاء، 2013م، ص: 1.
- (3) طاربوش، بشير، قراءة أولية في تحديد الأقاليم. ورقة عمل إلى حلقة نقاشية حول تحديد الأقاليم، منتدى الحوار الفكري وتنمية الحريات، 2014: 2.
- (4) أندرسون، جورج: الفيدرالية المالية مقدمة مقارنة، مرجع سابق، ص: 3-2.
- (5) رمضان، أحمد وآخرون، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، 1989م، ص: 10.
- (6) جبر، حافظ غانم: الفيدرالية المالية وأثرها على قسمة وتخصيص الموارد بين مستويات (من منظور التجربة السودانية وبعض التجارب العالمية الأخرى) (-1991 2009م)، موقع إلكتروني رابط:
- http://www.iua.edu.sd/iua_magazine/africa_studies45/45/index
- (7) واتس، الأنظمة الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، مرجع سابق، ص: 56.
- (8) أندرسون، الفيدرالية المالية مقدمة مقارنة، مرجع سابق، ص: 49.
- (9) الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل: وثيقة الحوار الوطني الشامل NDCYE-2014م، ص: 39.
- (10) أندرسون، الفيدرالية المالية مقدمة مقارنة، مرجع سابق، ص: 50.
- (11) الأمانة العامة للحوار الوطني الشامل، مرجع سابق: 39.
- (12) أندرسون، الفيدرالية المالية مقدمة مقارنة، مرجع سابق، ص: 37.
- (13) الأمانة العامة للحوار الشامل، مرجع سابق، ص: 45.
- (14) أندرسون، الفيدرالية المالية مقدمة مقارنة، مرجع سابق، ص: 50.
- (15) نفس المرجع السابق، ص: 49.
- (16) نفس المرجع السابق، ص: 19.
- (17) نفس المرجع السابق، ص: 5.
- (18) واتس، الأنظمة الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، مرجع سابق، ص: 18.

قراءة تداولية ثقافية لقصيدة (رثاء شعب) للشاعر الثائر/ محمد محمود الزبيري

د. عبده يحيى الدباني

استاذ الأدب العربي القديم

والنقد جامعة عدن

مقدمة:

هناك قصيدة في ديوان الزبيري عنوانها (رثاء شعب) وهذا الضربُ من الرثاء جديدٌ، فقد عرفنا في الشعر العربي القديم رثاء الأخ ورثاء الأب، ورثاء الابن، ورثاء الصديق، ثم عرفنا في العصر العباسي وما بعده رثاء الأم، ورثاء الزوجة، ورثاء الحيوان، ورثاء الحضارات والممالك والمدن، أيضاً عرفنا في الشعر القديم رثاء الذات، ووجدنا عند أبي العلاء المعري رثاء الحياة، ورثاء الإنسان والإنسانية، وهكذا يتطور فن الرثاء من عصرٍ إلى عصر وكذلك تطور في العصر الحديث.

والقصيدة التي بين أيدينا تمتاز بكونها رثاء شعب، ويقصد به الزبيري شعب شمال اليمن، فالزبيري كان مهتماً بالشمال وشعبه وقلما أشار إلى معاناة شعب الجنوب في عهد الاستعمار الإنجليزي، فهو عرف حدود وطنه وبلاده في الشمال واهتم بقضاياها، ولهذا عندما خرج الزبيري وعدد من الأحرار قبل ثورة 1948م من صنعاء إلى عدن، كتب قصيدة بعنوان "الخروج من اليمن (السجن الكبير)"، وكان خروجه ذلك إلى عدن ولم يخرج إلى مكان آخر معتبراً أن اليمن هو ذلك الشمال الذي كان يحكمه الإمام، وعدن وسائر الجنوب ليس جزءاً منه لا وطنياً ولا سياسياً.

عموماً هذه القصيدة التاريخية (رثاء شعب) هي من أجمل قصائده، ربما لمناسبتها وبكائيتها، وما ضخ فيها من عواطف تجاه شعبه، وما بين من حقائق مؤلمة حدثت ولا تزال تحدث في صفوف الشعب والحاكمين في الشمال.

أمّا مناسبة القصيدة فهي: فشل ثورة 1948م في صنعاء، هذه الثورة التي حُطَّت لها خلال فترة الأربعينات تقريباً، خطط لها الأحرار، حيث أقلقوا نظام الحكم الإمامي في صنعاء، وفي الشمال عموماً، وساءت الأمور إلى أن قامت الثورة وقُتِل على إثر ذلك الإمام يحيى حميد الدين، ولكن سرعان ما تحرك ابنه الإمام أحمد بن يحيى، واستطاع أن يؤلب الشعب على الثورة والثوار، وفتح لهم صنعاء ودخلت إليها القبائل ونهبوا كل

شيء، فامسك بزمام الأمور وقبض على كثير من الثوار وتمكن بعضهم من الهرب، ومن أولئك الزبيري الذي نجا بأعجوبة، وأراد اللجوء إلى أكثر من دولة فلم تقبله إلى أن قبلته باكستان، تلك الدولة التي كانت متقدمة في نظامها كما قال الزبيري نفسه في ذلك الوقت، وسيق كثير من الثوار إلى المذابح والمشانق على مرأى ومسمع من ذلك الشعب الذي قام هؤلاء الثوار بالثورة من أجله، أعدهم الإمام جميعاً في مشهد تاريخي مؤثر، وهذه القصة موجودة في كتب التاريخ الحديث لليمن. وما هذه المقدمة إلا إشارة من أجل أن ندخل إلى مقارنة هذا النص تداولياً وثقافياً. فبعد أن أخدمت الثورة كتب الشاعر قصيدته في رثاء شعبه.

أولاً: القراءة التداولية للقصيدة:

ليس من منهجنا هنا أن نتوسع في الحديث عن التداولية كنظرية فلسفية وكمنهج نقدي أدبي، ولا الحديث عن النقد الثقافي، وإنما هي إشارات سريعة. فالتداولية نظرية تحرص على ما يتداوله الناس من خطابات والتركيز على ما هو مجدٍ ونافع في الخطاب وفي غير الخطاب، وهي في الأدب نظرية حديثة، أُسْتُلَّ منها منهجاً نقدياً تداولياً يتناول الخطابات بشكل عام، والخطاب الأدبي بوجه خاص، ويركز على طبيعة الخطاب الأدبي، وما هي العلاقة بين المرسل والمتلقي من خلال هذا الخطاب.

وعموماً هذه المسائل التي تهتم بها التداولية لم يكن العرب في غفلة عنها قديماً ولا حديثاً، بل وردت في البلاغة وفي النحو وفي فقه اللغة وفي النقد الأدبي وغيرها. فطالما تحدث القدماء عن مقتضى الحال، وعن أقسام الكلام، وعن بلاغته وأنواعه وأغراضه، مثلما تحدثوا عن المرسل والنص والمتلقي، واختلاف الخطابات وهكذا. فنحن هنا سننظر في قصيدة الزبيري أولاً مقارنة تداولية.

هذه المعاني والمضامين والرؤى التي جاء بها الزبيري كانت تصلح للتداول بين الناس الذين يخاطبهم والذين قصدهم ساعة القول، مع إننا إذا نظرنا إلى هذا الخطاب، ونظرنا إلى المخاطبين سنجد أن الشاعر الزبيري رحمه الله يتحدث ويقول شعره بهذه اللغة الرصينة الكلاسيكية، من حيث خصائصها الشعرية وبلاغتها وإعرابها، بينما الناس الذين يخاطبهم هم عوام وقبائل مشتتة متخلفة في ذلك العصر، فهو يسعى إلى تنويرهم وتثويرهم ومعاتبتهم في هذه القصيدة، لكن إلى أي حد سوف يفهمون ويتفاعلون مع هذا الشعر، ومع شعر الزبيري كله بشكل عام، بما فيه من تنوير وتثوير لهم، فماذا نقول عن هذه الأزمة بين الخطاب وبين هؤلاء المتلقين؟ هناك

من سيفهم هذا الشعر ولكنهم نخبة مثقفين متعلمين وهم قلة فهل أراد الزبيري مخاطبة هؤلاء فقط؟

ماذا يمكن للزبيري أن يعمل؟ هل يترك هذه الفصاحة والبلاغة والبيان ويتجه إلى اللهجة الشعبية، ليقول بها شعره حتى يفهمه الناس، ويؤدي دور التنوير والتثوير لهم، لعله كان صعباً على الزبيري لأنه قد صار شاعراً قبل أن يكون ثائراً، فموهبتة قد نضجت، وهو قد تربى على الفصاحة والبلاغة واللغة الفصحى، وعلى العلم والتفسير والتصوف وغيرها، وقد نشأ نشأةً فصيحةً صحيحةً، فهو من أسرة مثقفة، وبالتالي هو من هذا الشعب وإليه ولكنه في خطابه الشعري ابن لغته العربية التي يفهمها من يفهما من الشعب وليس الشعب كله، مع أنه يخاطب الشعب كله، هذا هو الواقع، وهنا يطراً تساؤل هو كيف نظرت التداولية إلى هذا الازدواج؟! شعر فصيح وشعب عامي متخلف، هو لا يقرأ وإنما يسمع، ولكن حتى وإن سمع هذا النص، كيف سيفهمه؟!، لكن عصور الفصحى لدى الشاعر ولدى الناس ولّت، ولعل ثنائية الفصحى والعامية موجودة في أي عصر وأي مجتمع، ولعلها موجودة في المجتمعات الأخرى الأجنبية، وهذه الأمور مما تعالجه التداولية، لكن مثل هذا الشعر الجميل والفصيح للزبيري سيفهمه المثقفون وأنصاف المثقفين، هو في كل الحالات سيؤثر، وسيتداول، وسيأتي من يوضحه للناس وهكذا، لأننا سنجد في هذا النص كيف كانت ثقافة الشعب، وكيف كانت ثقافة الحاكمين، وكيف كانت ثقافة المثقفين أنفسهم، الذين منهم من يحترق كالشمعة ليضيء للشعب طريقه، ويناضل من أجله، ومنهم مثقفو سلطة يقفون دائماً إلى جانب الحاكم وإن كان مستبدًا.

إن أزمة التداول والتفاهم والفهم لم تكن قائمة فقط بين مثل النوع من الشعر وبين المتلقين المستهدفين ولكنها كانت كذلك بين الثورة نفسها وبين الشعب الذي قامت من أجله؛ فأصحابها كانوا مثقفين فعاملوا الشعب حسب فهمهم وخطابهم وليس وفق فهم الشعب ومستواه؛ فكان هذا من أسباب فشل تلك الثورة الرائدة. ها نحن الآن نبدأ باستعراض هذه الرؤى والمضامين التداولية التي يحفل بها النص، وقد نظمها الشاعر على بحر البسيط وهو من البحور الأثرية عند الشعراء قديماً وحديثاً، حيث يقول:

ما كنتُ أحسبُ أيُّ سوف أرتيهِ وأن شعري إلى الدنيا سينعيهِ
وأني سوف أبقى بعد نكبتِهِ حيا أمزّق روعي في مراثيهِ

وما بعدها من أبيات تعبر عن صدمة الشاعر المثقف بما حصل، فيرى الشاعر في فشل الثورة وموتها موت شعب، لأن هذه الثورة قامت من أجل الشعب، فنجاحها

نجاح الشعب، وموتها موته، فكيف لهذا الشعب أن يكون وسيلة لوأد هذه الثورة وإفشالها والقضاء عليها، فقد قال الشاعر وهو في ذروة الإحباط واليأس، وهو لم يرث الثورة والثوار فحسب، لكنه رث الشعب وعده ميتاً، لأن الحياة في نظر الزبيري ليست حياة الأكل والشرب والتمتع والسعي، إنما هي حياة العلم والمعرفة والحرية والديمقراطية، هذه هي رسالة الإنسان في الأرض والزبيري متشبع بالثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي، وهو مثقف حديث، نال قسطاً من التعليم والمعرفة، لكن الشعب لا يزال في مركب التخلف، وثقافة التخلف.

صدم الشاعر وصدّم آخرون بهذا الفشل المريع للثورة، فثقافة الإمام وثقافة الحكم انتصرت على ثورة المثقفين الحديثة.

وقد قالوا حينها عن ثورة ١٩٤٨م بأنها ثورة مثقفين، فالثوار مثقفون لكنهم لم يثقوا الشعب، أو قل لم يتمكنوا من ذلك، لذلك انتصر الإمام عليهم وسُجِّقَتْ ثورتهم، بمساندة الشعب الذي ثاروا من أجله؛ وذلك لأن الإمام يعرف طبيعة الشعب وثقافته أكثر من المثقفين وكانت تلك الثورة هي التجربة الأولى الحديثة في اليمن، هي تجربة ناشئة، وعادة البدايات الأولى تفشل، وخصوصاً هناك في شمال اليمن، إلى عصرنا الحاضر والثورات تفشل في الشمال، وإن لم تفشل فشلاً كاملاً.

فمثلاً ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م لم يظهر فشلها الكامل إلا بعد ستين سنة عندما آلت اليمن إلى أحفاد الإمامة، وإن كان هذا الفشل قد بدأ مبكراً في نهاية العقد الأول من عمرها.

يتعجب الشاعر بحزن وألم، لأن الشعب الذي كان الثوار يراهنون عليه أصبح هو عدو من تلك الثورة، حيث قال:

وإن من كنتُ أرجوهم لنجدته يوم الكريهة كانوا من أعاديه

أي صار الشعب عدو الشعب، فاستطاع الشعب أن يقضي على ثورة الشعب ويفشلها، وذلك بسبب جهل الشعب وتخلفه، لذلك فالجهل أم المصائب والمشاكل والكوارث الوطنية والسياسية والدينية، لذلك كان ينبغي أن تقضي الثورة على الجهل قبل أن تقضي على نظام الإمام المستبد الظالم، فالثورة الثقافية يجب أن تسبق الثورات السياسية.

صدم الشاعر من موقف الشعب وأخذ يعلل للشعب ويبرر له ولكن بعد فوات الأوان. ثم أن الحاكم يستطيع أحياناً أن يكسب أنصار الثورة ويضمن وقوفهم في صفه، وذلك عندما يرون بوادر فشل الثورة، فليس كل من يقاتل مع الظالم هو مقتنع بظلمه وراض عليه، ولكن الحاكم المستبد يقاتل بأناسٍ يبغضونه، فأنت قد تقاتل مع عدوك غصبا عنك، وذلك لعدة أسباب، منها التكسب، والترغيب، وإظهار الولاء،

وكذلك بسبب الجهل، فالبردوني يقول:

آه منا آه ما أجهلنا بعضنا أعمى وبعض يتعامى

نأكل الجوع ونستسقي الظماً وننادي يحفظ الله الإمام

يعني بعضنا جاهل حقيقة ما يعيش ولا يدرك ما عليه من الظلم والحرمان، والبعض يعلم كل ذلك ولكنه يتعامى عنه لعجزه عن دفع ذلك عنه، لكونه يرى أن الإمام ونظامه قوة قاهرة عليهم جميعاً، ولا يستطيعون مجابته، وهذا ما حدث مع ثورة ٤٨م.

نعم كما ذكرت يستطيع الاستبداد أن يؤلب العامة على قتال معارضييه، وإن كان هؤلاء العامة في جانب هؤلاء المعارضين، في لحظة ضعف، وغلبه، لكون هؤلاء العامة يرون أن مصلحتهم ليست مع هؤلاء الثوار لأن احتمالية فشلهم كبيرة، لذلك قاتلوا إلى جانب ذلك المستبد لأنهم رأوه منتصراً، أو قد يستطيع ذلك الحاكم المستبد أن يحيدهم عن الوقوف مع أولئك المعارضين.

وأذكر أنا من تجربة عملية من أيام مظاهرات الحراك السلمي الجنوبي ضد نظام صنعاء المحتل للجنوب، كنا نجد جنوداً جنوبيين يقمعون هذه المسيرات والمظاهرات، وكنا نقول لهم أتم من هذا الشعب، أتم جنوبيون، أتم منا ونحن منكم فلماذا هذا الموقف منكم؟، فقال أحدهم هذا السلاح الذي على كتفي أنا أتمنى يوماً أن أقاتل به هؤلاء المحتلين لأرضي وبلادي، ولكنني الآن لن أتمكن من عمل شيء، ومنع المسيرات والمظاهرات هذه أوامر تأتينا كجنود لا نملك إلا تنفيذ الأوامر، ما لم فالسجن ينتظرنا، أي أن قيادة الاحتلال كانت تطوع الجنوبيين من الجنود والقادة لتنفيذ الأوامر القاضية بوقوفهم ضد إخوانهم الجنوبيين.

كذلك من هذه الرؤى في قصيدة الزبيري أن الشاعر يقر بعد فوات الأوان بجهل هذا الشعب، ويعلل وقوف الشعب ضد الثورة نظراً للجهل، ويرى أنهم بهذا وقفوا إلى جانب الظلام ضد النور، لأنهم طالما عاشوا في هذا الظلام، فيقول:

قد عاش دهرًا طويلًا في دياجره حتى انمحي كل نورٍ من مآقيه

فصار لا الليل يؤذيه بظلمته ولا الصباح إذا ما لاح يهديه

فهذا إقرار بجهل الشعب وهو بداية وعي حقيقي من الثوار تجاه الشعب، فلا بد من عودة حقيقية إلى الشعب وتثويره حتى يرى ما فيه مصلحته، فقديمًا قيل: إن الظلم لا يكفي لقيام ثورة، لكن الإحساس أو الشعور بالظلم هو الذي يولد الثورات، ويبدو أن إخواننا في الشمال لم يكن يتوفر لديهم هذا الإحساس بالظلم والشعور به، لذا أخطأ الثوار عندما كانت ثورتهم مجرد ثورة مثقفين حيث لم يصلوا إلى إفهام الشعب في أين تكمن مصلحته، حتى يقوم هو بدوره، ويكون الثوار هم الطليعة

فقط، ليس الأوصياء على الشعب.

فتورة النخبة لا يمكن لها أن تنتصر على نظام قاهر مستبد عمد إلى تكريس ثقافة الجهل وتأصيلها، فمن نلوم الآن؟ أنلوم الشعب الجاهل؟! أم نلوم الثوار الذي صاروا الضحية؟! ولسنا في موقع لوم وعتاب ومحاكمة، لكن على كل حال يجب على المثقف أن يفهم فقه الواقع وطبيعة الشعب وتفكيره.

فظام الإمام قد كرس ثقافة لدى الشعب كأنما أعطاهم مناعة من تأييد أي ثورة بسبب هذا الجهل، لأنه لو علمهم لشعروا بالظلم الذي عليهم وأحسوا به وثاروا ضده، لذلك عمد إلى تجهيلهم ليسهل عليه الاستمرار في خداعهم، وقيادتهم، والتحكم بهم. نلاحظ أيضاً من ضمن هذه الرؤى التداولية في قصيدة الزبيري التي زخرت بها القصيدة (الجانب العاطفي) الجانب العاطفي للشاعر إزاء شعبه، فهو ذكره بكذا وكذا، ووصمه بكذا، ورثاه باعتباره ميتاً، لكن لم يكن الشاعر ناقماً على هذا الشعب أو حاقداً عليه، أو طالبا للثأر منه، صحيح كان يجلده ويعاتبه ولكن جلد محب، وعتاب مخلص، وقد أظهر عاطفته تجاه هذا الشعب، فهو مغتم له وحزين عليه، وهو يحبه وملتحم به، أي: عاطفة رومانسية.

كما نجد المضامين الإسلامية أثناء النص، فنجد الشاعر يقرر بعض الحقائق الإسلامية أحياناً.

كما كشف الشاعر عن سمات التخلف لدى الشعب في تلك المرحلة، واحدة واحدة، فصارت هذه القصيدة كمرجعية للحاكم وللشعب وللثوار، تضمنت رؤى تداولية كثيرة، ورسم صورة للحاكمين في أساليبهم وفي طبائعهم، في معاملتهم مع الشعب، وفي تكبرهم وغطرستهم، كما رسم صورة للشعب الخانع المستسلم الجاهل، وصولاً إلى صورة الثوار وما عملوا وما ألوا إليه في ثورتهم، فكما قلنا إن هذه القصيدة تاريخية على ما فيها من خيال، وعلى ما فيها من جمال وعاطفة، لكنها ملتحمة بالتاريخ بدرجة أساسية.

العجيب في هذه القصيدة أن الشاعر لم يعرج على معاناة شعب الجنوب في عدن والمحميات، فقد عرف حدوده وقضيته فالتزم بها، مع أن هناك بيتين في آخر القصيدة تطرق فيهما إلى معاناة الشعب في الجنوب كنوع من إسقاط الفرض ليس إلا.

من المضامين التداولية أيضاً (مأساة الشاعر بعد أن فشلت الثورة) حيث رفضت الكثير من الدول قبوله هو وسائر الثوار الأحرار؛ لأن الدول كانت على علاقة مع الإمام، وقد أتقن الإمام محاصرة الثوار في الداخل والخارج إلى أن قبلته باكستان فعاش الشاعر مأساته هناك، وعبر من خلال هذه القصيدة عن مأساته هذه ومأساة الثورة ورجالها بوجه عام.

لكن يبقى السؤال لماذا تفشل الثورات شمالاً من ٤٨ إلى ٥٥ إلى ٦٢ إلى ٢٠١١م، أيعقل بعد ستين سنة يعود النظام الإمامي الى سدة الحكم، ذلك الذي خرج عليه الشعب قبل ستين سنة؟!

هناك سر ثقافي، فالمشكلة تكمن في الجانب الثقافي، هذا ما سأشير إليه عندما أقارب هذه القصيدة في ضوء المنهج الثقافي، وستبقى هذا المسألة بحاجة إلى بحث عميق في الثقافة.

هناك أيضاً من الرؤى التداولية الإيجابية في هذه الأبيات فيما يخص الثورة هو ما أشار إليه الشاعر عندما تذكر -بعد فشل الثورة- أيام الثورة نفسها، أيام مجدها، أيام التحضير لها، حيث كان الثوار يهزون عرش الظلم والطغيان، من خلال اجتماعاتهم، ونشاطهم، وتواصلهم، ومن خلال خروجهم إلى عدن ومن خلال اخبار حركتهم القادمة، لكنهم عندما فجروا الثورة اخفقوا كأنما استدرجهم الإمام إلى هذه الدائرة، أي فجروا الثورة قبل إتمام التحضيرات والتجهيزات اللازمة لها، نعم أطاحوا بالإمام يحيى ولكن ليست المسألة متمثلة في شخص الأمام، بل المشكلة في نظام متكامل من الطغيان، ربما كانت الثورة ستنتصر عسكرياً لكن الشعب ربما لم يؤمن بها بعد، ولم يتماهوا معها، ولم يعرفوا أنها من أجلهم لذلك شاركوا مع الإمام في قمع الثورة، والإنسان عدو ما يجهل.

والثوار في عام ١٩٤٨م قالوا لدينا دستور حديث لحكم البلد، ولما سأل الناس الإمام ما هذا الدستور؟ أجابهم هؤلاء ذهبوا يلخصون القرآن الكريم، اختاروا آيات منه وتركوا الأخرى، وهذا مما أثار حفيظة الشعب وحققه على الثوار، فالإمام عرف كيف يحارب هذه الثورة بالعزف على الوتر الحساس لهذا الشعب.

والحقيقة أن هؤلاء الثوار بمن فيهم الزبيري لم يبدأوا مسيرتهم ثواراً ضد الإمام، بل بدأوها بالدعوة إلى الإصلاح والمطالبة بتقويم الاعوجاج، لذلك وجدنا له نصوصاً مدحية للإمام يحيى وابنه، حيث كان الثوار يرون في ابنه احمد أملاً في إصلاح ما أفسده أبوه، إلا أنه عندما وصل إلى سدة الحكم اتبع نهج أبيه، ومرحلة الإصلاح التي دعا إليها الزبيري ورفاقه كانت مرحلة من المراحل التي مر بها المثقفون والثوار، في مواجهة الإمام، ولكن هذه المرحلة لم تثمر بل كانت خديعة للثوار ومتهاة لهم، حتى أن الشاعر سمى قصائده التي قالها في تلك المرحلة بـ(الوثنيات)، وكان لا بد من الإشارة إلى هذه المسألة لأن الهدف كان وجود نظام عادل ووجود تقدم وتطور، وليس استبدال حاكم بحاكم، وبعد فشل هذه المرحلة اتجه الثوار إلى تفجير الثورة المسلحة والمواجهة، حتى أن الشعر كان جزءاً من هذه المواجهة وسنرى فيما بعد كيف كان الزبيري يحتفي ويحتفل بشعره، وكأنه بشعره هذا سيزلزل عروش الظالمين، ولا شك أن

للشعر تأثيره لكن لا بد من توافر أمور إلى جانب الشعر.

لكن عند الزبيري ظهرت هذه العاطفة الجمعية تجاه الشعب في الشمال كله من غير عنصرية ولا طائفية ولا مناطقية ولا قبلية لأنه مثقف، وهو يظهر لهم ما هم فيه من أخطاء وجهل، مع أن هذه الروح الجمعية لم تكن موجودة بين أوساط الشعب، فكان الفرد ينطلق من مصطلحه الشخصية الضيقة، ومن مصلحة قبيلته على طريقة المجتمعات العربية القديمة، لهذا عندما أراد الإمام يحيى القضاء على الثورة ذهب إلى القبائل خارج صنعاء، فألّبها على صنعاء، وتلك القبائل قد كانت ناقمة على صنعاء، ففتحت لهم صنعاء ثلاثة أيام فانتهبوها وأباحوا كل ما فيها، وجميعنا يعرف حكاية (صنعاء مدينة مفتوحة) وفيها ذكر لما فعلته القبائل بصنعاء.

ولكن النظرة الشعرية والنظرة الرومانسية والثقافية وحدت الشعب كله في قلب الزبيري، مع أنه لم يكن موحداً، حتى في أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر فكان منها الوحدة الوطنية، وهم يقصدون بذلك الوحدة فيما بينهم لكونهم كانوا يفتقرون لهذه الوحدة في الشمال، وحدة الأرض والإنسان في الشمال نفسه.

ومضى الزبيري في قصيدته مفصلاً كيف تكالب الطغيان على الثورة، وكيف تربص بها، وكيف استطاع أن يفشلها، وكيف حرض الناس عليها، وبأي الطرق حاربها وأي ثقافة عمد إليها في ذلك، وكيف استخدم المال للقضاء على الثورة، وكيف أباح لمناصريه من القبائل صنعاء وغيرها، وكيف كان عنصر المال والفيد والغنيمة محركاً للقبائل وداعياً للوقوف مع الإمام.

أشار الشاعر إلى أن الناس تكالبوا على الثورة والثوار لكونهم استلموا من الإمام المقابل من المال والفيد والغنيمة. ففي زمن الاستبداد ينتشر الكذب، وينتشر النفاق، وتنتشر الولاءات غير الصحية وغير الوطنية، حتى أن الزبيري عندما عاد من مصر بدأ يتكلم عن الظلم، فجاء له من ينصحه ويقول له إن أردت الوظيفة والمكانة كُنْ في صف الإمام، واترك الكلام الذي لا طائل منه يقصد: الكلام عن الشعب والمطالبة له والدفاع عن مظلوميته، لكن الزبيري لم يكن من هذا النوع من الناس. بينما كان هناك كثير ممن قبلوا بهذا ورضوا به، وعاشوا في كنف الإمام ونالوا ما نالوا. رفض الزبيري كما قلنا هذه الحياة وكان له قصيدة عنوانها (مصرع الضمير) فهو فضل بقاء ضميره حياً، لا أن يصرع ضميره ويعيش كغيره من المثقفين الذين عاشوا في كنف المُلْك ميتي الضمائر.

ولهذا شرحت القصيدة كيف وقف ضد الثورة حتى من كان جاهلاً، ومن كان أعمى، حتى الذين كانت الثورة من أجلهم، لهذا نجد يعاتب الشعب. كانت هناك فجوه بين المثقفين الحقيقيين، الثوار الأحرار، وبين الشعب في الفكر وفي

السلوك وفي القناعات والنظر إلى الواقع.

كما كان الشاعر الزبيري يتعجب من هذه المفارقة، نفور الشعب من الثورة والثوار وارتباطه بالإمام والنظام المستبد، وكما ذكرت فإن هذا بسبب الجهل، فالإنسان عدو ما يجهل، والإنسان مرتبط بعبادات وتقاليد وأمور معينة في حياته، وكما يُقال فالناس على دين ملوكهم، والإمام حكمهم مدة طويلة استطاع أن يروضهم وأن يكرس فيهم ثقافته.

ويبرز السؤال هنا لماذا نظام الأئمة حكم الناس بهذا الشكل، وإن نجح بذلك لكن أليس هناك طرق أخرى للحكم؟

سنشير إلى هذا عندما نقارب النص مقارنة ثقافية.

أشار الزبيري إلى ملامح التخلف في المجتمع - والزبيري هو أول شاعر يدع ويتفنن في وصف الإمام ونظام حكمه، فقد تناول تفاصيل حياتهم، ونظام حكمهم، وغطرتهم، وجبروتهم، وظلمهم، ومعاملتهم الناس، ونظرتهم إلى أنفسهم، وإدارتهم للبلاد - من تلك الملامح كيف أن الإمام كان يستخدم الدين في إقناع الناس والرضاء بما هم فيه، يستخدم الدين كورقة تخدمه في حكمه، ويوظفه لمصلحته السياسية وهذا من طبائع الاستبداد . من ذلك أن الإمام إذا أصاب الناس وباء أو مرض لا يفعل شيئاً جراً ذلك الوباء بل يكتفي بالقول (من مات فهو شهيد ومن عاش فهو سعيد)، أعاد الأمر إلى القضاء والقدر ولم يعمل بأسباب دفع الوباء والقضاء عليه، مع إن الإسلام نفسه لا ينهض في الأماكن المظلمة وأماكن الجهل والتخلف، فهو دين النور والمدنية والعلم والعدل والتطور والتقدم، هذا هو الإسلام.

ومع قرب نهاية النص وما حمل من دلالات تداولية نجد أن الشاعر يعود إلى الرهان على الشعب، مع أنه رثاه في بداية القصيدة ونعاه، واقتنع بموته، لكنه في نهاية النص يعود ليراهن عليه فهل يراهن عليه في المستقبل؟! هل يرى أن هذا الشعب الذي رثاه سينهض يوماً ما؟!!

فهو يراهن على الشعب، بأنه سينهض ويفعل فعله، وسيحرر نفسه، وهذا فعلاً حدث فيما بعد إلى حدٍ ما، فالشعب الشمالي حاضراً ليس كما في عصر الإمام، ولكن هناك بعض جوانب التشابه منها الاستسلام للقوة والرضوخ لسلطة الأمر الواقع، فربما هذه الثقافة قد ترسخت في ذهن المجتمع.

ومثلما راهن الشاعر على الشعب بأنه سيحطم قيود الذل وسينتفض في وجه الإمام نجده يراهن على الشعر بأنه سيزلزل عروش الطغاة، وسيحمل أهات الشعب، ويعبر عنها. فالزبيري كان مؤمناً بالشعر وبقدرته على عمل كل هذا، والشعر لا شك أن له أثر ولكن ليس إلى درجه أن ينتصر على طاغية ويزلزل عرشه، بل هو يمهد الطريق إلى

الثورة ويلهب حماس الثوار، ويستنهض الشعب.
فيا ترى هل كان يقصد الزبيري بالشعر الثقافة والعلم والتنوير والمعرفة واختصرها
بالشعر؟

فظاهرة إيمان الشاعر بالشعر وقدرته على عمل المستحيل ظاهرة موجودة في شعر
الزبيري، قد يكون سببها ثقافيا وهذا ما سنتحدث عنه في الدراسة الثقافية لهذه
القصيدة.

وفي ختام هذه المقاربة التداولية لنص الزبيري في رثاء الشعب نؤكد ما أشرنا إليه
سابقا من أزمة تداولية بين الخطاب والمخاطبين كما كانت بين الثورة والشعب وبين
المثقفين وعمامة الناس، فنص الزبيري يصلح للتداول في زمن انتاجه في وسط النخبة
المثقفة في الشمال سواء كانوا يوافقونه سياسيا أم لا يوافقونه.

ثانيا: مقارنة القصيدة في ضوء المنهج الثقافي:

المقاربة في ضوء النقد الثقافي تعني أننا سنبحث عن الأنساق الثقافية الكامنة في هذا
النص ونبرزها للقارئ، أكانت تلك الأنساق تخص الشاعر أو ما كشفه عن بنية الثقافة
في المجتمع اليمني في عصره، ومنهج النقد الثقافي هو نقد للثقافة في الأساس، ولكن
النصوص الأدبية، شعرها ونثرها هي نصوص ثقافية في الأساس.

فالنقد الثقافي يهتم بالبحث عن الأنساق الثقافية المضمرة التي مرت عبر
العصور وتناقلتها الأجيال جيلا بعد جيل، وهذه الأنساق ليست من صنع الشاعر بل
من صنع الثقافة، ولكن الشاعر هو ابن ذلك المجتمع الذي ورث تلك الثقافات.
يقول د/ عبدالله الغدامي إن هناك أنساقا سلبية في الثقافة العربية لكنها تنتقل وتمر
وتتمترس خلف جماليات البلاغة وتسوق نفسها، فنحن نقرأ شعرا جميلا من العصور
القديمة فنطرب له ونستحسنه لكنه ثقافيا قد لا يناسبنا ولا يناسب عصرنا، أي يحمل
أنساقا ثقافية سلبية، سوغ لها هذا الجمال البلاغي، من ذلك نسق الفحولة الزائدة،
والطباقية، والعنصرية، وازدراء المرأة، والموقف من بعض المهن، ومن ذلك قول جرير:

خذوا كحلا ومجمرة وعطرا*****فلستم يا فرزدق بالرجال

يحمل هذا البيت استهانة كبيرة بالمرأة وتقليل من شأنها، وازدراء لها، رغم أننا
نطرب له، ونستحسنه. في حين أن الشاعر هنا ليس بصدد مهاجمة المرأة ولكنه يناقض
خصمه الفرزدق وهذا النسق الثقافي الذي تضمنه البيت ليس من صنيع الشاعر جرير
ولكنه من نتاج ثقافة العرب والاعراب ازاء المرأة.

فالنقد الثقافي يبحث عن هذه الأنساق الكامنة والمضمرة في النصوص الأدبية وبالذات
الشعرية التي فرضتها ثقافة المجتمع جيلا بعد جيل.

لهذا سنلاحظ هذا الانساق الثقافية في قصيدة الزبيري وهي ليست كثيرة لكون بين أيدينا قصيدة واحدة، وهناك من درس شعر الزبيري من زاوية ثقافية، ففي شعره مجال للدراسة الثقافية، سواء ما انطوت عليه نفسه من أنساق ثقافية اكسبته إياها الثقافة، أو عندما صور وضع الحاكمين وما هم مقتنعون به من ثقافة توارثوها، مثل ثقافة الظلم والبطش والطغيان، أو الثقافة التي لدى الشعب مثل ثقافة الخنوع والاستسلام والطاعة العمياء وتقديس الحاكمين وغير ذلك .

فبالنظر إلى هذه القصيدة التاريخية- كما وصفتها سابقا- نجد عددا من الأنساق الثقافية، تلك الأنساق التي تعلق بالشاعر وبمجتمعه الذي وصفه، أو بنظام الأئمة الحاكم، كل من هؤلاء أثرت فيهم أنساق ثقافية توارثوها، نلاحظ في البدء عندما صدم الشاعر بإخفاق هذه الثورة، حيث لم يكن يتوقع لها أن تخفق، مع أن أسباب الإخفاق كانت أكثر من أسباب النجاح والانتصار، وهذا يعود إلى غرور المثقف وعدم فهمه للواقع، وهذه الصفة موجودة لدى المثقفين والشعراء (المثالية بالتعامل) أو حسن الظن، وهي ادعاء معرفة الواقع وفهمه، وقديما قال اليونانيون إن الشعراء أرسطراطيون، يعني أرسطراطيون في طبيعتهم، وفي سلوكهم، وفي رؤيتهم، وهذه مسألة تخص المبدعين، طبعاً ليس جميعهم، ويمكن أن نعد هذه الظاهرة نسقا ثقافيا بدائيا لدى المثقفين.

وقد أشار الدكتور عز الدين إسماعيل في كتابه (الشعر المعاصر في اليمن) إلى مثل هذه المسألة، فالناس يظنون بالثورة كل الخير، ويرون في ذلك النظام كل الشر، بينما المسائل نسبية.

فعندما قامت ثورة ٢٦ سبتمبر هزل الشعراء ورأوا بأنها الخير كله، ولكن مع مرور الأيام صدموا بما رأوا. وهذه هي النظرة الرومانسية للواقع. وهذه القصيدة أيضا كشفت عن نسق الجهل والتخلف لدى العامة/ القبائل الشمالية، التخلف المتوارث، والمداومة على العادات وعدم الرغبة في التغيير، فإن كان هناك رغبة في التغيير ستجد أن هناك استعدادا لهذا التغيير وهذا ما لم نجده في المجتمع الشمالي، فالله عز وجل يقول: ((لا يغيّر الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم))، فعندما تحكم العادات وتتحكم لا شك أن كل ذلك سيقف ضد التغيير كنسق ثقافي، فكان الزبيري نفسه يقول: إن القات هو الحاكم الأول في اليمن، والقات عادة لا تزال تستشري كل يوم.

أيضاً ما لدى الناس من خنوع، واستسلام، وعنصرية وطبقية حيث أن الناس في الشمال لم يكونوا طبقة واحدة في المكانة الاجتماعية والمنزلة والنسب، فهناك مطلع ومنزل، وقبائل فلان، وآل فلان، يعني أن الناس درجات.

وكذا الخنوع للسلطان والاستسلام له وهو نسق ثقافي لدى العامة وهو نتيجة لهذا التمايز الطبقي والعصوي لدى العامة، فالناس لا يشورون على الظلم مع علمهم به، كما أشرنا من قبل. وهناك نوازع ثقافية كثيرة تدفع إلى الاستسلام.

ألّف أحد الكتاب الإنجليز كتابا عن اليمن وعن الجنوب خاصة وعدن، وذكر فيما ذكر أنه زار تعز ومناطق أخرى في الشمال، وقال: أنا وجدْتُ الناس هادئين هناك، يأكلون، ويشربون، ويهتمون بالأرض، لم يكن هناك أي مشاكل أو اضطرابات ولا حروب ولا صراعات، فهم خاضعون لدولة الإمام، ثم قال: وعندما نظرتُ إلى المحميات في الجنوب، المحميات الغربية والمحميات الشرقية، وجدتها لم تهدأ من الثورات والانتفاضات والصراعات والمطالبات. ولهذا فقد وجدنا هذه القناعات الثقافية لدى المجتمعات، ولدى المجتمع الشمالي بالذات، الذي يرى طاعة الحاكم أي كان، وهذه القناعة فيها جانب إيجابي، لكن السكوت عن الظلم والضييم وعن البغي مسألة فيها نظر، كذلك التمرد الدائم على السلطة ليس سلوكا سويا، فهو مسألة فيها نظر كذلك. هذه قناعات انعكست في الأمثال والأشعار والروايات وكثير من الأعمال الأدبية، أي أن

التماسك الاجتماعي الشعبي كان منعذما إلى حد ما.

كذلك كما وجدنا هذه الثقافة السلبية والخنوع لدى المجتمع وجدنا ثقافة الثورة العصرية لكنها كانت مثالية وخيالية إلى حد ما، ولم ترتبط بالواقع حق الارتباط وقد مثلت قصيدة الزبيري هذه النزعة الثورية الحديثة.

أيضاً تجلت ثقافة الطغيان لدى الحاكم في هذا النص ومثلت نسقا ثقافيا سلبيا، يجعلك تتساءل كيف يتعامل بهذا الطغيان والعجرفة، كيف ينظر إلى الشعب، كيف ينظر إلى نفسه، ستجده يرى نفسه أفضل من الناس وعليهم أن يطيعوه، ويرى أن طاعته حق إلهي على الناس له، لهذا وجدنا ثقافة الشعب في التعامل مع هذا الطاغية بهذا الرضوخ والاستسلام، كما وجدنا ثقافة الحاكم في تعامله مع الشعب بشده وقسوة وظلم، كذلك نجد ثقافة التعالي والتكبر لدى الحاكم، وثقافة العبودية والتأليه لدى المجتمع.

وكذلك بشكل عام في زمن الاستبداد تظهر ثقافات وأساليب وقناعات، فيزداد الكذب والنفاق والخيانة، ويتفشى الجهل، ويحصل خلل حتى في الجانب الثقافي وحتى الدين يوظف لصالح الطغيان، حيث يجعل منه الحاكم المستبد وسيلة مهمة تمكنه من تمرير سياسته، وتساعد على قضاء مآربه، كما أشار إلى ذلك الشيخ الجليل عبدالرحمن الكواكي في كتابه (طبائع الاستبداد).

لكننا نجد أيضا أنساقا ثقافية لدى الشاعر منها إيمانه الشديد بشعره، وثقته فيه، حيث يرى أنه من خلال الشعر يستطيع أن يغير هذا الواقع وينال من الإمام، ويهزم

الطغيان والاستبداد، وأنه حتى هذه الملايين البشرية سيحمل صوتها في شعره، وأن الشعر هو من سيصنع هذا التغيير المنشود، وهذه ثقة مبالغ فيها في الشعر والفن على ما لهما من دور، ولكن لا ندرى هل كان الشاعر يقصد أن الشعر هذا رمز للثقافة والعلم والتقدم والثورة نفسها، فالزبيري لديه كتاب اسماه (ثورة الشعر) لإيمانه العميق بمكانة الشعر وأهميته وقدرته، ولكن لا يخلو هذا الأمر كله من رومانسية وخيالية ومثالية، وهذا يعد نسفاً ثقافياً وليس كل شاعر لديه هذه الثقة والرؤية للشعر. وأخيراً وجدنا في هذا القصيدة ثقافة الحقد والانتقام المتجذرة في لاوعي الحاكم المستبد كما صورتها القصيدة.

رثاء شعب

للشاعر الثائر/ محمد محمود الزبيري

وأن شعري إلى الدنيا سينعيه
حيا أمرقٌ روحي في مراثيه
يومَ الكريهة كانوا من أعاديه
لأنهم حققوا أعلى أمانيه
حتى انمحي كل نورٍ في مآقيه
ولا الصباح إذا ما لاح يهديه
خلاصة العمر ماضيه، وآتية
وحدتي فداءً ويبقى كل أهليه
ما كل من يتمناه مُلاقيه
أنفاسٌ روحي تفديهِ، وترثيه
ولست أقتات إلا من مآسيه
تهيم بين رفاتٍ من بواقيه
فوقي وجرت بيافوخي دوايه
على طريقي شباكاً من أفاعيه
في طعنة مرقّت صدري وما فيه
سهت فأبقتُهُ في روحي دوايه -
تبي النضال، وتبي خطب أهليه
تجلوه عاراً على الدنيا وتُخرجه
بهم، ولا كان فيهم من تُناويه
من كان عُرياناً منهم في مخازيه

ما كنتُ أحسبُ أنّي سوف أبكيه
وأني سوف أبقى بعد نكبتِه
وأنّ من كنتُ أرجوهم لنجدتِه
ألقى بأبطاله في شر مهلكتِه
قد عاش دهرًا طويلًا في دياجره
فصار لا الليل يُؤذيه بظلمتِه
فإن سلمتُ فإني قد وهبتُ له
وكنتُ أحرص لو أنّي أموتُ له
لكنّه أجّل يأتي لموعده
وليس لي بعده عُمُرٌ وإن بقيتُ
فلمستُ أسكنُ إلا في مقابره
وما أنا منه إلا زفرةٌ بقيتُ
إذا وقفتُ جثا دهرِي بكلكلِه
وإن مشيتُ به ألقُتُ غياهبُهُ
تكتلتُ قوّة الدّنيا بأجمعها
أنكبهُ ما أعاني أمر رؤى حُلُمِ
أعوامنا في النضال المرّ جاثيةً
بالأمس كانت على الطغيان شامخةً
وارتاع منها طغاةً ما لها صلةٌ
لكنهم أنسوها شعلهُ كشفُ

فأجمعوا أمرهم للغدر، وانتدبوا
واستكلبت ضدنا آلاف السنة
من كل مرتزق لو نال رشوتنا
وكل طاغية لو نرتضي معه
وكل أعمى أردنا أن نرد له
وكل بوق أصم الحس لو تبحت
وألثوا الشعب ضد الشعب واندرأوا
يا شعبنا نصف قرن في عبادتهم
رضيتهم أنت أرباباً وعشت لهم
لم ترتفع من حضيض الرق مرتبة
ولا استطاعت دموع منك طائفة
ولا أصخت إلينا معشراً وقفوا
نبي لك الشرف العالي فتهدمه
تفضي على خصمك الأفعى فتبعته
قضيت عمرك ملدوغاً، وهأنذا
تشكو له ما تلاقى وهو ممتعت الش
أحلى أمانيه في الدنيا دموعك نج
وجرحك الفاجر الملسوع يحقنه
فلا تضع عمم الأجيال في ضعة الش
فما صراخك في الأبواب يعطفه
لا عنقك الراكع المذبح يشبعه
فأمدد يديك إلى ال أحرار متخذاً
ماتوا لأجلك ثم انبت من دمهم
يعيش في النكبة الكبرى ويجعلها
لا يقبل الأرض لو تعطى له ثمناً
قد كان يخبئه لفظ يفوه به
وكان يعجبه لص وجود له
وكان يحتسب التمساح راهبه ال
وكان يبدل دنياه لحاكمه
وكان يرتاع من سوط يلوح له
واليوم قد شب عن طوق، وأنضجه
رأى الطغاة بز خوف يقتله
قالوا انتهى الشعب إنا سوف نقدفه

لكيدنا كل ماجور، ومشبوه
تسوئنا كل تجريح، وتسوويه
أنالنا كل تبجيل، وتنويه
خيانة الشعب جاءنا تهانیه
عينه، فانفجرت فينا لياليه
فيه الكلاب لركاها مزيه
عليه من كل تضليل وتمويه
لم يقبلوا منك قرباناً تؤديه
تيلهم كل تقديس، وتاليه
ولم تذق راحة مما تقاسيه
تطهير طاغية من سكرة التيه
حياتهم لك في نصح وتوجيه
ونسحق الصنم الطاعي فتنبيه
حياً ونشعل مصباحاً فتطفيه
أرى بحضنك ثعباناً نريه
كوى وأصل البلا فيما تلاقيه
رهبها، ورأسك تحت النير تحييه
سماً، ويعطيه طياً لا يداويه
كوى فيكفيك ماضيه، ويكفيه
ولا سجودك في الأعتاب يرضيه
بطشاً، ولا دمك المسفوح يرويه
منهم ملادك من رق نعانیه
جيل توججه الذكرى، وتذكيه
درسا إلى مقبل الأجيال يمليه
عن نهجه في نضال، أو مباديه
طاغ، ويخدعه وعد، ويغويه
بلقمة سلها بالأمس من فيه
قديس من طول دمع كان يجريه
لأنه كان بالأخرى يمييه
ظناً بأن سلام الرق ينجيه
دم، وهزته في عنف معانيه
وفاتهم أن عنف الحقد يحييه
إلى جهنم تمحوه، وتلغيه

فليَنظفني كُلِّ وميضٍ من مشاعره
وليختنقِ صوتهُ في ضجّة اللهبِ الِ
لِشربِ الماءِ دَمًا من مذابحه
ولنفرجِ الفرحَةَ الكبرى بمأتمه
ولنمتلكِ كُلِّ ما قد كان يملكه
وَلينسسه الناسُ حتى لا يقولَ فَمُ
ويحِ الخياناتِ، مَنْ خانَتْ ومن قتلتْ؟
الشعبُ أعظمُ بطشاً يومَ صوتهِ
يغفو لكي تخدعَ الطغيانَ غفوتَهُ
وكي يسيرَ حثيثاً صوبَ مصرعه
علتْ بروحي همومُ الشعبِ وارتفعتْ
وخوتتني الملايينُ التي قُتلتْ
عندي لِشَرِّ طغاةِ الأرضِ محكمةً
أدعو لها كُلِّ جبارٍ، وأسحبه
يحي لي الصنمُ المعبودَ هامتهُ
أقصى أمانيه مَيَّ أن أُجَبَّهُ
وشرُّ هولٍ يلاقيه، ويسمعه
وإن يري في يدي التاريخَ أنقله
يرى الذي قد نُويِّ حُلْمَ قافيةٍ
وليس يعرفُ أيُّ سوفِ ألحقه
أذيقه الموتَ من شعرٍ أُسجِرُهُ
موتٌ تجمّعَ من حقدِ الشعوبِ على الِ
يؤرّه في اللظى غمزي، ويذهلهُ
سأنبشِ الآهَ من تحتِ الثرى جِماماً
وأجمعِ الدمعَ طوفاناً أزيلَ به
أحاربِ الظلمَ مهما كان طابعهُ الِ
جبينُ «جنكيز» تحتِ السوطِ أجلدُهُ
سيّان من جاءَ باسمِ الشعبِ يظلمهُ
«حجاجُ حَجَّة» باسمِ الشعبِ أطردهُ

ولينسحقُ كُلِّ نبضٍ من أمانيه
أعمى وتحترقِ الأنفاسُ في فيه
ولنحتسِ الخمرَ دمعاً من مآقيه
ولنضحكِ اليومَ هُزْأً من بواقيه
فنحنُ أولى به من كلِّ أهليه
في الأرضِ ذلكَ شعبٌ ماتَ نزيه
عريدها الفظُّ يريدها وتريده
من قاتليه، وأدهى من دواهيه
وكي يُجنَّ جنوناً من مخازيه
وكي يخرَ وشيكاً في مهاويه
بها إلى فوقِ ما قد كنتُ أبغيه
حقُّ القصاصِ على الجلالِ أمضيه
شعري بها شرٌّ قاضٍ في تقاضيه
من عرشه تحت عبءٍ من مساويه
إذا رفعتْ له صوتي أناديه
حُكمي، وأدفعه في قبرِ ماضيه
صوتُ الملايينِ في شعري تُناجيه
بكلِّ ما فيه للدينا وأرويه
مني فيمعن رعباً في توقيه
في قبره أزدادَ موتاً، أو مرائيه
أشدُّ من موتِ «عزريل» قوافيه
طغيانٍ فازدادَ هولاً في معانيه
عن الجحيمِ، وما فيه، ومَنْ فيه
قد أنضجته قرونٌ من تَلْظِيهِ
حكَمَ الشرورِ من الدنيا وأنفيه
بِراقٍ أو كيفما كانت أساميه
ولحمُ «نيرون» بالسفودِ أشويه
أو جاءَ من «لندن» بالبغي يَبغيه!
وعنقُ جنبولٍ باسمِ الشعبِ ألويهِ

كفن الياسمين

علوى بن محمود

شاعر يمني

التي جرعتني الأقدار
لأضل صاحباً
لترى كم فقط
أحتمل الألم
والألم يأخذ بيدي
يخط رسمته
يُهجنِّي أبجديته
التي تكتب لا تنطق
وحنجرتي غرقي
بجراح النمر
الذي أجاد التخطط
والالتهاب بصمت
هل يكون الحزن أحرص
في بلاغته
يضاهي السحب الباكية
التي لا تشكو
عويل الريح
هذا الياسمين المعترش
يلتف بي
ككفن من بياض وعبير
وهذا الصبار
حنوطي الأثير.

أسدل ستائر حزنك
وأضئ دموعك أنساً
أشفق على الطير المحاي
وانحت أنينك تماثيل
من خشب الأبنوس
ودع طيور الوحشة
تأخذك تحت أجنحتها المزركشة
إلى مدن نافورة الأمنيات
ولا ترمي قطعة نقدية
لكي لا تعكر صفحة الماء
وكأني جسد هذه الملاحات
تطعنني طيور البجع
بمناقيرها الضخمة
لتأكل ما تشاء من جوف أحشائي
ماذا يكون قلبي
سوى مرمى للسهام المشتعلة
ماذا تكون روحي
سوى رماد
في قاع المنفضة
يطفو بي الوجد
كمرارة في قعر
كوب القهوة

(خرزة زرقاء)

عيشة صالح محمد

كاتبة أدبية - اليمن

باتصال هاتفني من والده إلى والدي كي يعتذر عن الخِطبة. أرجع والدي سبب ذلك إلى اختلاف المستوى المادي بين العائلتين، وقالت أمي إنها عين وأصابتني، أمّا أنا فظللت أبكي ولم أجد تفسيراً لما حدث، ربما لو حدثني عصام عن السبب لارتحت، لكنه قطع التواصل معي فجأة، وتركني للوسواس والحيرة وخيبة الأمل، التي جعلتني أكره اليوم الذي عرفته فيه.

في صباح أحد الأيام أيقظتني أمي، ولم أرد النهوض، نهرتني بإصرار: "انهضي بسرعة واستعدي ليرك الشيخ، إنه ينتظر في غرفة الضيوف - فركت عيني لأطرد النوم، حاولت التركيز فيما تقوله أمي - أي شيخ يا أمي؟ ولماذا يريد أن يراني؟" ردت أمي "هيا... هيا يا ابنتي، لقد طلبت من أهلك أن يحضره، يجب أن نعرف ما يحدث لك، هل هي عين، أم عمل سحر؟ أم ماذا؟". رفضت فكرة أن يفحصني الشيخ، ولكنني لم أتمكن من إقناع أمي بذلك،

أمام المرأة أنفقد تسريحة شعري وهندامي، أبي وأخي في غرفة الضيافة يتبادلان الأحاديث في حالة تأهب، أمّا أمّي فهي في المطبخ منشغلة بإخراج الأكواب الأنيقة، الخاصة بالمناسبات المهمة، وليس أهم من هذا اليوم، اليوم الذي سيأتي فيه زميلي في الدراسة بصحبة عائلته لخِطبتي، كنت سعيدة ومرتبكة وقلقة في نفس الوقت، قالت لي أمي إنه أمر طبيعي يحدث لكل فتاة في مثل هذا اليوم.

رن جرس الباب مؤذناً بوصول الضيوف، عندها شعرت بضيق، لا أعلم كيف يحدث ذلك، وقد كنت أنتظر ذلك اليوم بفارغ الصبر، ثلاث سنوات منذ أن وعدني عصام بالمجيء لخِطبتي، وها هو اليوم يفني بوعده، فما الذي يحدث معي؟ لا أعلم. انتهت الزيارة وغادروا على وعد بأن يأتوا لزيارة أخرى بعد أسبوع للاتفاق على مجريات الخِطبة والزواج، كما تجري العادة، لكنهم لم يأتوا، بل اكتفوا

بالمعوذات، شعرت بعدها بريح قرب أذني ووشوشة، فأمعنت السمع، وإذا بصوت مبحوح يتحدث في أذني: "أنا العاشق ... أنا العاشق" ففزت بسرعة من فوق السرير وأضأت الغرفة، أخذت أتلفت حولي ولم أر شيئاً، كان الصوت معي حيثما أذهب يكرر نفس الجملة "أنا العاشق ... أنا العاشق"؛ فصرخت بأعلى صوتي "أمي" لكن أمي لم تسمعني، لم يسمعني أحد، جريت نحو باب الغرفة، أمسكت بمقبض الباب، وعندها أمسك يدي، ولم أتمكن من فتحه، شعرت بيده فوق يدي تدفع بالباب، فانتابني رعشة شديدة، أحسست أن الغرفة تدور، ثم وقعت على الأرض، ولم أشعر بشيء بعدها.

عندما استيقظت لم أكن أدرك كم مضى على إغمائي، ولا الذي حدث معي، بقيت لدقائق أفكر فيما حدث ويحدث، تذكرت بعدها ما جرى قبل الإغماء، ولكن أين أنا الآن؟ شعرت بالخوف الشديد، ممددة على سرير وثير مريح، وغرفة واسعة بأثاث فخم، وبجانب السرير طاولة فيها من كل أنواع الفواكه، بدأت أتحدث مع نفسي "أين أنا؟" "أنت في عالمي" جاءني الإجابة من صوت قادم من جهة الباب، ثم دخل رجل طويل رشيق

فرضخت لطلبها، جلست أمام الشيخ، فأخذ يتلو عليّ بعض الآيات، واضعا يده على مقدمة رأسي، ثم سقاني مشروباً مثيراً للغثيان، قال عنه إنه ماء مقروء به أعشاب لا أعرف ما هي، ثم صرح لأبي الجالس بجانبني قائلاً: "إن ابنتك بها جن عاشق" تقبل والدي كلام الشيخ دون أي اعتراض، وسأله مستجدياً "ستعالجها منه، أليس كذلك؟" رد الشيخ: "أجل ... تحتاج إلى جلسات علاج، دعنا نبدأ الجلسة الأولى بعد خمسة أيام، في منزلي الذي خصصته لعلاج الحالات".

بعد أن ذهب الشيخ، جلس جميع أفراد عائلتي بجانبني يواسونني، على ما ابتليت به، لكني لم أصدق شيئاً مما قاله الشيخ، ومع ذلك لم أبذل جهداً كبيراً لإقناعهم؛ فالصدمة التي أعيشها، وحالة الحزن التي تغشاني، جعلتني أميل إلى الصمت والانفراد بنفسي، وعدم الاكتراث لما يحدث. ذهبت ليلتها للنوم مبكراً حتى أنهى يومي.

بعد منتصف الليل شعرت أن أحداً يزاحمني السرير، فاستيقظت فجأة، ظننتها أمي في بادئ الأمر، وحين استدرت لم أجد أحداً، وما زلت أشعر بوجود جسد ملتصق بي، عندها حاولت أن أقرأ شيئاً من القرآن، فتلعثمت وذهلت عن الإتيان حتى

يدي، ثم قال: "الآن سنخرج من منزلي إلى الشارع، فتح الباب، فإذا بروائح النسيم والأزهار التي تبدو على جنبات الطريق، وعلى مدّ البصر أشجار وأزهار ونوافير، تحط بجانبها طيور ملونة عجيبية، واصلنا السير صامتين، رأيت عربات عجيبية تشبه السيارات ولكنها أكثر تطوراً، فهي تسير على الطريق ثم ترفع إطاراتها وتطير كطائرات، وصلنا إلى حديقة فيها أطفال يلعبون، يتميزون بالجمال والشعر الناعم والبشرة البيضاء، وأمهااتهم وأباؤهم يتحدثون إلى بعضهم، وتبدو عليهم علامات السعادة، يراقبون أبناءهم وهم يمرحون.

أشار إلى كرسي بجانب طاولة وقال: "تفضلي بالجلوس يا عزيزتي" فجلست وجلس على الكرسي المقابل، عندها ظهرت صفحة على الطاولة تشبه شاشة هاتف، كتب عليها شيئاً، سألتني لقد طلبت لنفسني عصير الفراولة، ماذا أطلب لك؟" نظرت إليه وإلى الطاولة باندهاش، فضحك وقال: "لا تستغربي هنا سترين عالماً أكثر تطوراً" وعندما لم أطلب شيئاً كتب على الطاولة عصير مانجا وقال: "كنت أراقبك من مدة طويلة وأعلم أنك تحبين المانجا" وفي ثوان معدودة جاء النادل ومعه

أيض مشرب بحمرة، شعره ناعم وطويل، وله لحية وشارب خفيفان، يلبس بطالاً أزرقاً و قميصاً ناصع البياض، أخذ يتقدم نحوي ببطء ودقات قلبي تتسارع، كادت أصابع كفي أن تتجمد من الإحساس بالبرودة، وحين أصبح أمامي مباشرة، لاحظت ملامحه الدقيقة، عيناه دقيقتان من الأطراف باتجاه الأذنين، أذناه تبدوان من خلف الشعر مدببة من الأعلى، أنفه كذلك مدبب، وشفتاه رقيقتان، رغم ملامحه الغريبة إلا أنه كان جميلاً ووسيماً، قال لي: "لا تخافي، أنت معي في أمان" سألتته بأحرف مرتعشة: "من أنت؟ وأين أنا؟" ابتسم ابتسامة زادت من جمال وجهه، وقال: "أنا العاشق الحقيقي، أنقذتك من الكاذب الذي وعدك وأخلف وعده" أحسست بتجمد أطرافني، ولم أفوّ على السؤال مرة أخرى، لكنه واصل حديثه "أخيراً أخذتك إلى عالمي ... تعالي معي أريك موطنك الجديد" ثم أمسك بيدي ومضى، لم يكن هناك خيار غير السير خلفه.

خرجنا من الغرفة إلى صالة كبيرة مليئة بالتحف والأثاث الفاخر، تجاوزناها إلى ممرات تفضي إلى صالات كل واحدة أجمل من الأخرى، ثم وصلنا إلى الباب الخارجي، فتوقف فجأة عن جرّ

وتطورا، فحضارة الجن وجدت قبل أن يخلق الله آدم، فالتقدم ملحوظ من جميع النواحي، وأن عالم الجن وعالم الإنس متداخلان، ولا يمكن للإنس أن يروا عالم الجن، بخلاف الجن يستطيعون إن أرادوا رؤية عالم الإنس، لكنهم لا يهتمون بذلك، فهم منشغلون ببناء وتطوير عالمهم، أمّا الشياطين فهم الفئة المارقة الشريرة من الجن، عادة ما يكونون منبوذين من الجن، ويحبون أقرانهم من شياطين الإنس.

ظل يحدثني كثيرا عن عالم الجن، وفاجأته حين قطعت كلامه قائلة: "أرجوك مهما كان عالم الجن جميلا لا أريده، أريد العودة إلى عالمي ... أعديني حالا إلى بيتي" نظر إلى بغضب، ولأول مرة أرى ملامح الغضب في وجهه، احمرت عيناه، أصبحت كجمرة متقدة، واكفهر وجهه الأبيض ليتحول إلى السواد تدريجيا، فارتعد كل جزء من جسدي، وقال بصوت خشن مزجر: "بعد كل ما أقدمه لك من حب وإمكانيات تريدين العودة إلى بيتك، أنسي ذلك لن أسمح به" اختفت ملامح الوسامة من وجهه وتحول وجهه إلى خلقة قبيحة بشعة، فأرعبني منظره، هربت منه فلعقني، وقبل أن يمسك

عصير الفراولة وعصير المانجا. تماكنت خوفي وحيرتي، وأصررت على معرفة ما يحدث، فقلت له مجددا: "أين أنا؟ وكيف أتيت إلى هنا؟ ومن أنت ومن هؤلاء؟" رد علي ردا كاد أن يصيبني بالإغماء مجددا، قال لي: "أنت في عالم الجن، وأنا وكل هؤلاء جن" سرت برودة شديدة ورعشة في جسدي، وحاولت أن أتماسك، وسألته: "لم نقلتني إلى عالم الجن؟" رد علي: "لأني أحبك حباً حقيقياً" ثم واصل حديثه بعد لحظة صمت: "لا تخافي أنت بأمان، هنا ستكونين سعيدة، أي شيء تحلمين به سأحققه لك، ستتعلمين بالراحة والهدوء، سأعرفك على عائلتي، سيحبونك، ومؤكداً أنك ستحبينهم، وستجدين جنيات لطيفات، ربما تصبحن صديقات".

زادت دهشتي وحيرتي، فما أعرفه هو أن عالم الجن مخيف، وأن الجن بشعون، ويعيشون في الأماكن المهجورة والنجسة، خلاف ما أراه أمامي من جمال الخلقة، وروعة الأمكنة، والتقدم والتطور الملحوظين، فسألته عن ذلك، فقال لي بأن هذا ما يتداوله البشر حول الجن، وهم يخلطون ما بين الجن والشياطين، وأن الجن مجتمع مثل مجتمع الإنس، إلا أنهم أكثر علما

ويعلو، فتحت عيني لأجد نفسي بين ذراعيه على ارتفاع عال، وما زال يضحك ضحكة الصريرية، ثم توقف وقال لي: "لآخر مرة سأسألك، وإجابتك ستحدد مصيرك ... هل توافقين أن تعيشي معي في عالم الجن؟" صرخت "كلا ... كلا" فقال لي عندها: "إذن عقوبتك أن ألقى بك في فوهة بركان" واستمر بالطيران بي إلى أن تراءى لي من بعيد جبل يغطي رأسه دخان كثيف، قال: "انظري إلى ذلك البركان الذي يغلي، ها هو يقذف بالأدخنة، وبعد قليل سينفجر، سألقيك فيه لتجدي مصيرك" صرخت "لا أرجوك لا تفعل ذلك، ما الذي جنيتك لك، الحب الحقيقي رحمة وغفران للمحبوب، عن أي حب تتحدث؟" ولكنه لم يرحمني، وحين أصبحنا بالقرب من فوهة البركان قذف بي من بعيد، فكان جسدي يهوي ببطء، وامتلاً صدري بالدخان، أحسست بانتزاع روحي، انتابني السعال، أخذت أسعل بشدة، فجأة فتحت عيني فرأيت غرفتي مليئة بالدخان، وأمي بجانبني ويدها المبخرة، تتحدث إلي: "هيا يا عروس قومي أبخرك من عيون الحاسدين، بقي ساعات قليلة على موعد وصول عريسك وأهله".

بي رأيت بابا حديدا دخلت وأوصدت الباب، والتفتت إلى الورا وإذا به خلفي يصدر ضحكة كصيرير المزلاج الصدئ، ففتحت الباب وجريت وهو يجري خلفي، ثم انقطعت أصوات قدمية راكضا خلفي، فتلفتت وكان المكان خاليا من كل شيء، لا جن ولا أي مخلوقات، ولا أشجار ولا أزهار ولا نوافير، أصبح المنظر كسراب يلفني من كل اتجاه، صعقتني صوت ضحكة الصريري من الأعلى، فرفعت رأسي وكان يطير فوق مرففا بذراعيه ويضحك، فبدت أسنانه كأسنان القطط، وهو يضحك ويقول: "نسيت أن أقول لك إننا حين نغضب نتحول إلى خلقة دميمة" كان ذلك واضحا، فجريت وهو يطير من فوق، كنت أعلم أنه لو أراد الإمساك بي لما عجز عن ذلك؛ فقد كان يدركني ثم يسبقي ثم يتراجع إلى الورا، كان يستمتع بالجري خلفي ورؤيتي خائفة. وجدت نفسي قد ارتقيت تلة عالية، ووصلت إلى منحدر، فانزلت قدمي وهويت إلى الأسفل، فأيقنت أنني سأموت لا محالة حين يرتطم جسدي بالأرض، فأغمضت عيني استسلاما لمصيري، وقبل بضعة أمتار من الارتطام بالأرض أحسست بجسدي يطير إلى الأعلى، اختطفني وطار بي وظل يعلو

رؤيا

عبد الحكيم الفقيه
أديب، وأكاديمي

(1)

ورطفلة تسلقت قوس قزح
وصبية يكركرون في مرح
والشمس ترسل الشعاع من ثقبها
الغمام
ونغمات دافئات تقطن الكلام

رأيت في المنام
مدينة تُجرّد الجنود من نجومهم
وترجع الحياة للطيور في جباههم
وتفتح المعسكرات للحمام
وتدفن " النظام "
وتزرع البديل و الهديل و الحياة
بانتظام

(4)

رأيت في المنام
مسدسا تخرج من فوهته الفراش
ونسوة باسمه الوجوه والنقاش
وساعة تعاش
ولوعة تسكن في القلوب والعظام

(2)

رأيت في المنام
شوارعا دائخة من البخور والعمور
والرزين
وأغنيات راقصات ما بها أنين
وأمنيات غائمت فوق واحة الحنين
وأعينا قد طلقت دموعها منذ سنين
وعالما من الصفاء والنقاء والسلام

(5)

رأيت في المنام
تفاوتا ينام " نومة اللحد "
خارطة بلا حدود
ودولة واحدة شعارها الورود
يسوسها السلام والأمان والوثام

(3)

رأيت في المنام
أزقة سكرى من الفرحة

رأيت عكس ما رأيت في المنام
شوارعا جائعة صائمة في ساعة مكروهة
الصيام
رأيت مقبرة
قبورها البيوت
والناس في كل دقيقة تموت
وتعلك السكوت
يا ليتني أنام نومة ما بعدها قيام
أو ليتني أعيش ما رأيت في المنام
أو ليتني حجر
أو ليتني حجر.

(6)
رأيت في المنام
عدالة مجسدة
وأوجها موردة
وراية موحدة
ولوحة من الضياء والبهاء: يا سلام
....
وبعدها أفقت من سباتي العميق
حدقت من نافذتي
يا حسرتي

ساعي البريد

عائشة المحرابي (*)

تغسلُ العقولُ
لا وقت للأطفالِ في حاراتنا
الخوف يبي عَشُّهُ
والموتُ بالمرصادُ
مذبوحَةٌ طيورُنَا
مُباحَةٌ دماءُ هذه الورودُ
مكلومةٌ عدن..
تساءلتُ بحرقةٍ:
لِمَ يُقَطِّفُ الريحان؟!..
ويولد الصباح من عيونها
على رصيفٍ مُستباحٍ
يستلقي الخوفُ
مدائنٌ بلا أمان
والموت في أرجائها
ساعي البريد

.....

(*) من ديوان (عالقة خلف جفون
الوطن)

لا نَحُلُ في مروجنا ولا طيور
ولا فراشات تطير
فَرَّ الأمان من عيوننا
تحجّر الرحيق
وجفّف الريحَ حناجرَ الزهور
فلم تعدّ تضاحك البتول
سنابل الحقول
ولم يعد ناي الرعاة
موشوشاً لصبحنا الخجول
متعبةٌ بحارُنَا
شواطئُ بلا حُطى
الكل يبدو راكضاً
وفي يديه خنجرٌ، أو كِسْرَةٌ من الرغيف
تسرّبتْ مواعدُ الغرام
لا وقت فيها للهوى
ولا لدى الجارات للحديثُ
في صدرنا هذا الوطن !!!
كتائبُ المغول:
كم تحرق الكتبُ
تزيّفُ الإحلامَ

عدن

أحمد السلامي
أديب وكاتب يميني

عدن البداية
كلما أرخت للمعني الأصيل
تهبُّ أغنيتهُ من الأعماق
تفتح لي نوافذ حبيها
وتطير أوراقاً وأياماً
وأصوات الحشود المؤمنين بحقهم
ثاروا على أغلالهم
قالوا سنحيا في شموخ جبالنا
وستحبل الأيام بالآتي
جحيماً أو نعيماً
لن نخون صلاة من هتفوا
ومن كتبوا نشيداً:
يرحل الماضي
تعيش نجومنا الحمر المشعة
كل من غتّى تمّتي حظه من قادمِ الأيامِ
من وطنٍ سينهض مثل أرض الله
مثل جنوبه الباقي
ومثل جزيرة في الشمس تعشق بحرها
وسبولد الآتي
سيخرج من هدير مطابعٍ في "الشيخ عثمان"
ونادٍ ترفل الأفكار فيه
لتضرم الأشواق في أفهامنا شرراً
تغيث الباحثين عن الولادة
عانقتهم منذ إشعاع ابتسامتها

وقالت: إنني عدنُ
أراني لوحهً وفسيفساء من الطبائع والخلائق
أجمع الجسد اليماني الجريح على مدى
قرنين
أطفئ ما يثور ببطن بركاني
لأشعل في النفوس حنينها
لغدٍ سيأتي مثل ضوء الشمس
مثل مدينة غرقت لتطفو
بعد أن غسلت سخام القهر واليأس
السحيق
سنتنظر يوماً ولادتها
زعيماً مثل "فتاح"
عليماً بالخانات التي زحفت على مهلٍ
لتسميم البلاد
ومثل "بازيب"
أنيس تأملاتِ الفجر
خطّاط البدايات
المقال الصدق
يعلن أن بعض الصفح إنمَّ
أن من ينسى الحقيقة فاجرٌ ومداهنٌ
أن القيامة حين تصحو
سوف يبقى الحب
والفكر النبيل.

”جذورٌ عاربةٌ في قبضةِ الليل“ (1)

الشاعر الدكتور/ عبدالله الأحمدى (٢)

وَقَعْتُ عَلَى سَطْرِ الْقَصِيدَةِ مُجَهِّدًا
فَعَسْتُ بِأَثْقَالِ الْغَرِيبِ مُسَهِّدًا
رَأَيْتُ طَرِيقِي فِي حَفَايَاهُ أَسْوَدًا
لَأَبْقِيَتْ قَنَدِيلَ الْخَسَارَاتِ مَوْقَدًا
وَلَيْلٌ إِذَا أَدَلَجْتُ أُرْعَى وَأَرْبَدًا
وَفِيهِ سَقَائِي كَامِلًا قَدْ تَجَسَّدَا
تَسَاءَلْتُ عَنْ دَرْبِ النَّجَاةِ ... تَنَهَّدَا
وَمُلْكًا يُنَاجِيهَا وَصَرَخًا مُمَرَّدَا
وَيَقْتَاتُ مِنْهَا عَزَمَهَا إِنْ تَوَقَّدَا
وَنَطْرُقُ بَابًا بِالْخَسَارَاتِ مُوَصَّدَا
لَيْسَجَنَ نَجْمًا كَانَ بِالْأَمْسِ مُرْشِدَا
سَجِينٍ بِأَقْفَاصِ الْبَقَاءِ مُؤَيَّدَا
وَيَعْلُو وَيَعْلُو وَائْتِقًا كَلِمًا سَدَا
وَبِتُّ عَلَى الْأَنْقَاضِ صَفْرًا مُجَرَّدَا
لَأَنَّ جُذُورِي لَنْ تَعُودَ مُجَدَّدَا

بِكُلِّ عَدَابَاتِ الْفِرَارِ مِنَ الرَّدَى
بِأَثْقَالِهِ حَلَّ الْغَرِيبُ بِدَاخِلِي
وَلَيْلٌ عَمِيقٌ صَمَمِي فِي جُفُونِهِ
وَلَوْ أَنَّهُ لَيْلٌ وَحِيدٌ سَهْرَتُهُ
وَلَكِنَّهُ لَيْلَانٌ لَيْلٌ بِدَاخِلِي
لَقِيْتُ بِهِ (سيزيف) يَرُوي سَقَاءَهُ
فَلَمْ يَلْتَفِتْ عِنْدَ السُّؤَالِ وَكَلَّمَا
هُنَاكَ أَرَى بِلِقْمِيسٍ تَسْأَلُ عَرْشَهَا
يَمَانِيَّةٌ يَحْسُو الضِّيَاعَ دُمُوعَهَا
وَنَحْنُ بَنُوهَا تَنْشُدُ الْيَوْمَ عَرْشَهَا
وَيَحْجُبُ مِيرَاثُ الضِّيَاعِ سَمَاءَنَا
أَحْنُ لِلْإِنْسَانِي الْقَدِيمِ كَطَائِرٍ
وَقَدْ كَانَ يَهْدِي لِلصَّبَاحَاتِ شَدُوهُ
سُلِبْتُ سُكُونِي فَارْتَعَدْتُ تَسَاوُلًا
نَزَعْتُ يَقِينِي فَالْتَفْتُ مُودِعًا

(1) قدمنا في العدد الثالث من مجلتنا الناصية دراسة نقدية وسمناها بـ ((ظاهرة الاغتراب في الشعر اليمني / الشعراء الشباب، عباس ناصر مسعود و عبدالله الأحمدى [أنموذجاً])) ووعدنا بنشر نصوص للشاعرين في هذا العدد، لئبرز للقارئ ابداعات الشعراء الشباب. ومنها هذا النص الذي نظمه الأحمدى على بحر الطويل.

(2) شاعر وأكاديمي يمني، صدر له عن دار الروائع بالقاهرة عام 2019م ديوان شعر بعنوان (حديث الفجر)، يشتمل على أكثر من ثلاثين نصاً شعرياً.

انتقام

عباس ناصر مسعود

شاعر يماني

في بلادي
لا صباحُ مشرقُ نرنوا إليه
لا شعاعُ واحدٌ يمحو الظلام
لا نشيدٌ كلُّنا نصغي إليه
بل نشيدٌ نقتسم فيه الكلام
لا ضميرٌ ندعي يوما عليه
لم يوحدنا تأخٍ ووثام

.....

في بلادي
صار بين القتل والتجوع
والترويع ودُّ وانسجام
صارت الأحلام والآمال
تبكي خلسة تحت الزكام
صارت الألحان أنقاضا
وعنوانا وبيتا للحمام
وأنا وحدي أفنُّس في الحطام
في بقايا ما تبقى لي
من الأحلام والآمال والألحان
فيها عن سلام

.....

في بلادي
كلُّ شيءٍ صار
ابكاني وادماني
حتى صار ما بيني
وما بيني انتقام

رصاصه

عادل العامري (*)

في الوطن الجرح
المسافة بيني وبين رصاصه
والأعادي يطوون خريطته طي السجل.
وجهي يتشكل قبر.
الأحلام تمتزج بالكوايبس.
الطائرات والبارجات وقناني العطر وباقات الورد في
خانة واحدة.
ساسة ثملوا وعادوا لحلبة الرقص..
الكون يضح بالقهقهات.
أرتدي (الكرافتة) فوق القميص العربي
والعقال فوق طاقية (الكابوي)
شكلي غريبا "نوعا" ما على مخيلتي
أرى فوق أنفي سيف وتحت أجفاني كتلتني نار
قال المغني ارحلوا.
تماوج البحر يصب هذيانه على كاس خمر
"والليل دانٍ دانٍ"
ولا أذكر أحدا من الخلان.
راية خضراء ترفرف في الأفق ليست رايتي
وصهيل خيول ليست لي..
وأنا أتمتم بعبارات غامضة.
يغطي المسافة هذا الغبار
وهذا النهيق الطويل..
.....

(*) اليمن، ٢٧-٤-٢٠٢٣م

ذكريات الوطن الأول

(قصة قصيرة)

صالح فريد (*)

قاص يميني

قبل سنين طويلة جدا، وفي ليلة من ليالي ديسمبر الباردة وضعتني أمي..
 قالت لي: بأني جئتُ أنا وأخُ لي توأم.
 ما زلت أتذكر تلك الليلة كحلم في بئر مهجور ... أذكر أن أخي كان يقول لي قبل أن
 نخرج من بطن أمي: يجب ألا نخرج من هذا المكان، علينا البقاء العالم الخارجي لا
 يصلح للحياة.
 كان يهمس لي بهذا دائما وأمي نائمة خوفا من أن نسمعنا وتعاقبنا، وكنت أوافقه
 بدون أي تفكير وأبصر له على تعهدات ووثائق كثيرة حتى دون أقرأها.
 كُنَّا نتشارك طعام أمي وشرابها ووطنها أيضا، وكلما كبرنا وشعرنا بالضيق نقوم
 بركلها، هو كان يركلها بقوة، ويأمرني أن أركلها بقوة وعندما أتردد يُهددني بأنه سوف
 يركلني أنا عوضا عن بطن أمي؛ فأقوم بالركل عدة مرات متتالية بسرعة وقوة؛ فينظر
 لي نظرة رضى وارتياح ثم تنام.
 كان يتصرف كقائد عصاة خطيرة، يضع الخطط ويهندس العمليات، لكنه بلا
 مسدس...
 بعد تسعة أشهر من الإقامة هناك ضاق المكان علينا كثيرا، ولم يَعُدْ يتسع لنا كما
 كان في السابق، فقال لي ذات ليلة بحزن: لا بُدَّ لنا من الخروج!
 قلتُ: ولكنّه خطير.
 قال: نعم خطير، لكن لا بُدَّ لنا من ذلك.
 قلتُ له: ولكننا لا نملك سلاحا.
 قال: نعم أوافقك الرأي لكننا مضطرون.
 قلتُ: متى؟
 قال: عندما نسمع صُراخ أمي، فكنْتُ أترقب صراخها كل ليلة بفرع قبل أن أنام،
 بينما هو ينام دون حتى أن يُفكّر، فظننته يعلمُ متى ستصرخُ أمي بالضبط، لكنه لا
 يريد إخباري.

في 29 ديسمبر 1985م، وبعد أن نام الجميع ليلاً، وهدأ كل شيء في الخارج، صرختُ أُمِّي فجأة؛ فانتبهت مذعوراً لأجد أخي التوأم يُطمئنني قائلاً: لا عليك سنخرج الليلة، كنت أشعر بالخوف والفضول، بينما هو لا يبدو عليه غير الحزن، كلصَّ قَبْضَ عليه متلبساً.

خرجتُ وأنا أبكي فالتفتني عجوزٌ، ولقّنتني في قطعة قماش بسرعة وخفة وحذر شديد، ووضعتني جانباً، فانتظرت أن تضع أخي بجانبني، لكنها لم تفعل، فقلتُ في نفسي: آه لقد خدعني الخبيث! تركني أخرج واستأثر هو بالمكان له وحده. أخذتني أُمِّي في حجرها وأرضعتني ونظرتُ إلى وجهي بعينيها البريئتين والحائيتين فنسيته.

بعد سنين طويلة جداً، قالت لي: إنه مات بعد أن خرج مباشرة.
الآن والآن فقط، علمتُ لماذا كان حزينا...

السينما في اليمن ما زالت تتطلق من (كوخ) جعفر في عدن!

عبد الرحمن أحمد عبده (*)

السنوات الأخيرة بدت لافتة، وهذا بالطبع لا يقلل من تجارب الآخرين، وأبرزهم الفنان المخرج د. سمير العفيف.

وخلال المرحلة، منذ فيلم (من الكوخ إلى القصر) للمصور جعفر محمد علي، عام 1965م، وحتى فيلم (المرهقون) للمخرج عمرو جمال، عام 2023م، ظلَّ الفيلم السينمائي اليمني رهن الإنجاز الإبداعي الفردي، وإن كان الأخير اعتمد دعمًا لجهات مانحة، أي أن العمل السينمائي الروائي، ما زال يولد في (الكوخ) الخاص للفرد المبدع.

فن السينما إنتاج وصناعة ذو تكلفة عالية ويحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة، لاعتماده على كوادرات كثيرة، ومستلزمات تقنية ومعامل، وكذلك تسويق، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأفلام الروائية، ما يعني وجود شركات إنتاج سينمائي كبيرة. اللافت، تاريخيًا، أن اليمنيين عرفوا السينما في وقت مبكر من القرن الماضي، في مدينة عدن، وتحديدًا في عام 1918م، عندما شاهد جمهور المدينة، لأول مرة العروض السينمائية، في دار عرض متواضعة، كان موقعها في حارة (القطيع)

خلال النصف الأول من ستينيات القرن الماضي، أنجز المصور اليمني، جعفر محمد علي فيلمه السينمائي الروائي (من الكوخ إلى القصر)، وعُرض جماهيريًا لأول مرة في مدينة عدن، عام 1965م على مسرح مدرسة البادري في حي (كريتر)، وعُدَّ بذلك أول فيلم في تاريخ السينما في اليمن، كما هو "مدون في سجل السينما العالمية"، وفقًا للإعلامي شكيب عوض. لكن من الإنصاف هنا التذكير بأن أول فيلم أنجز، قبل ذلك، في اليمن، كان فيلم (عبث المشيب) عام 1951م، كما ورد في كتاب (ظهور السينما وتجربة الإنتاج السينمائي بحضرموت) للصحفي علي سالم اليزيدي، غير أنَّ هذا الفيلم لم يُعرض جماهيريًا.

اعتمدت تجربة الإنتاج السينمائي الروائي المتواضعة في اليمن على الإنتاج الفردي لمبدعين، عشقوا فن السينما، ولم ترتقِ إلى مستوى الإنتاج المؤسسي، ومنذ التجارب الأولى المتواضعة، وحتى الآن، برزت أسماء عديدة من الفنانين، الذين قدّموا أعمالًا سينمائية متباينة المستويات، غير أنَّ تجربة الفنَّان عمرو جمال، خلال

بمدينة كريت، وكانت العروض السائدة فيها للأفلام الهندية، بحكم أنّ تلك الحارة بدرجة أساسية تميزت بسكن الجالية الهندية أو الأسر ذات الأصول الهندية. هكذا تعرّف اليمينيون على هذا الفنّ، بعد 23 عامًا من أول عرض سينمائي في العالم كله، في باريس عام 1895م، لتظهر بعد ذلك دار سينما (هريكن)، التي أسّسها (طه مستر حمود)، الذي يعتبر ملك السينما في عدن، بحكم أنه امتلك دور عرض مختلفة في مدينة عدن.

ورغم معرفة اليمينيين لفن السينما مبكرًا، إلا إنهم لم يصلوا إلى مرحلة صناعة السينما، وتعثرت الخطوات الجادة الأولى، نتيجة ظروف الصراع السياسي في جنوب البلاد، وأحبط معها بالتالي مشروع وطني لصناعة السينما في اليمن، لتتضاءل الفرص وتخفي كليًا بعد ذلك في السنوات التالية، حتى وصل الأمر إلى ضياع دور العرض السينمائي في عموم البلاد، بعد منتصف تسعينيات القرن الماضي، لأسباب عديدة.

تجدد الإشارة هنا إلى أنّ البداية الحقيقية والصحيحة، في مجال الإنتاج السينمائي، كانت مع إنشاء المؤسسة العامة للسينما في جنوب اليمن عام 1972م، أي بعد الاستقلال من الاستعمار البريطاني بخمس سنوات، وتزامن ذلك مع إيفاد العديد من الشباب لدراسة فن السينما في جميع

تخصصاته خارج البلاد، ودارت العجلة حينها وأنجزت المؤسسة 45 فيلمًا تسجيليًا وعددًا من المجلات السينمائية الإخبارية، مستعينة في إنتاج بعضها بخبرات عربية فلسطينية وعراقية، وكانت تعرض في دور السينما بالمحافظات، كما شاركت بعضها في عدة مهرجانات دولية بفئة الأفلام الوثائقية والتسجيلية، وحصلت على جوائز هامة.

ورغم البداية بإمكانات فنية متواضعة فإن استمرارية العمل قد وضعت اللبنة الصحيحة لخلق سينما وطنية يمنية خالصة، حينها، وأنشئت دائرة الإنتاج السينمائي في المؤسسة، وبدأ مع مطلع الثمانينيات الترتيب لإنتاج الأفلام الروائية، كما وُضع مشروع لبناء استوديو لإنتاج الأفلام الوثائقية.

خلال ثمانينيات القرن الماضي حُضرت المؤسسة العامة للسينما في عدن، لإنتاج فيلم روائي، للتوثيق لثورة 14 أكتوبر، وفعلاً جاء بعض من الفنّانين العرب، مثل: المخرج المصري صلاح أبو سيف، ويوسف شاهين، والمؤلفة فتحية العسال، والفنان عبدالرحمن أبو زهرة، وبعض السينمائيين من الاتحاد السوفيتي، آنذاك إلى عدن لهذا الغرض ولكن تعثر الأمر، بسبب وضع البلاد حينها، وهو ما أكّده لي الإعلامي شكيب عوض والمخرج السينمائي خليل غانم، في أحاديث صحفية سابقة أجريتها معهما، فيما طرحت فكرة لإنتاج

ورغم معرفة اليمينيين لفن السينما مبكرًا، إلا إنهم لم يصلوا إلى مرحلة صناعة السينما، وتعثرت الخطوات الجادة الأولى، نتيجة ظروف الصراع السياسي في جنوب البلاد، وأحبط معها بالتالي مشروع وطني لصناعة السينما في اليمن، لتتضاءل الفرص وتخفي كليًا بعد ذلك في السنوات التالية، حتى وصل الأمر إلى ضياع دور العرض السينمائي في عموم البلاد، بعد منتصف تسعينيات القرن الماضي، لأسباب عديدة.

تجدد الإشارة هنا إلى أنّ البداية الحقيقية والصحيحة، في مجال الإنتاج السينمائي، كانت مع إنشاء المؤسسة العامة للسينما في جنوب اليمن عام 1972م، أي بعد الاستقلال من الاستعمار البريطاني بخمس سنوات، وتزامن ذلك مع إيفاد العديد من الشباب لدراسة فن السينما في جميع

تخصصاته خارج البلاد، ودارت العجلة حينها وأنجزت المؤسسة 45 فيلمًا تسجيليًا وعددًا من المجلات السينمائية الإخبارية، مستعينة في إنتاج بعضها بخبرات عربية فلسطينية وعراقية، وكانت تعرض في دور السينما بالمحافظات، كما شاركت بعضها في عدة مهرجانات دولية بفئة الأفلام الوثائقية والتسجيلية، وحصلت على جوائز هامة.

ورغم البداية بإمكانات فنية متواضعة فإن استمرارية العمل قد وضعت اللبنة الصحيحة لخلق سينما وطنية يمنية خالصة، حينها، وأنشئت دائرة الإنتاج السينمائي في المؤسسة، وبدأ مع مطلع الثمانينيات الترتيب لإنتاج الأفلام الروائية، كما وُضع مشروع لبناء استوديو لإنتاج الأفلام الوثائقية.

خلال ثمانينيات القرن الماضي حُضرت المؤسسة العامة للسينما في عدن، لإنتاج فيلم روائي، للتوثيق لثورة 14 أكتوبر، وفعلاً جاء بعض من الفنّانين العرب، مثل: المخرج المصري صلاح أبو سيف، ويوسف شاهين، والمؤلفة فتحية العسال، والفنان عبدالرحمن أبو زهرة، وبعض السينمائيين من الاتحاد السوفيتي، آنذاك إلى عدن لهذا الغرض ولكن تعثر الأمر، بسبب وضع البلاد حينها، وهو ما أكّده لي الإعلامي شكيب عوض والمخرج السينمائي خليل غانم، في أحاديث صحفية سابقة أجريتها معهما، فيما طرحت فكرة لإنتاج

تجدد الإشارة هنا إلى أنّ البداية الحقيقية والصحيحة، في مجال الإنتاج السينمائي، كانت مع إنشاء المؤسسة العامة للسينما في جنوب اليمن عام 1972م، أي بعد الاستقلال من الاستعمار البريطاني بخمس سنوات، وتزامن ذلك مع إيفاد العديد من الشباب لدراسة فن السينما في جميع

ذلك، حتى بدأ قلة من الفنانين مرحلة جديدة لإنتاج سينما روائية-ساعدهم التطور التقني في ذلك- وفق ما تيسر من إمكانيات، لتظهر لاحقًا أفلام يمنية، مثل فيلم (الحنين) للمخرج د. سمير العفيف، ولاحقًا (عشرة أيام قبل الزفة) للمخرج والمؤلف عمرو جمال.

لماذا لم أذكر أفلامًا (يمنية) أخرى، مثل: (يوم جديد في صنعاء القديمة) للمخرج البريطاني يمني الأصل بدر بن الحرسي؟ لأن فيلمه من إنتاج بريطاني أوروبي، وفيلم (الرهان الخاسر)، هو فيلم تلفزيوني كذلك، فيلم (القارب) من إنتاج التلفزيون اليمني، إلى جانب أعمال سينمائية أخرى لا يمكن تصنيفها كأفلام روائية، أو اعتبارها إنتاجًا يمنيًا.

جاء اختيار المخرج عمرو جمال، مايو 2023م، كأول مخرج من اليمن، ضمن قائمة 101 للأكثر تأثيرًا في صناعة السينما العربية، يطلقها مركز السينما العربية سنويًا على هامش مهرجان (كان) السينمائي، وهو الذي فاز في فبراير 2023م بفيلمه الروائي (المرهقون) بجائزتين من منظمة العفو الدولية ضمن فعاليات الدورة الـ73 من مهرجان برلين السينمائي الدولي، وحصل على جائزة الفيلم الأكثر تأثيرًا، كما حصل أيضًا على المركز الثاني كأفضل فيلم روائي في قسم البانوراما بتصويت الجمهور، خلال المهرجان نفسه. إنجازات الفنان عمرو جمال تضعه

فيلم عن رواية (الرهينة) للروائي اليمني زيد مطيع دماج، وكان من المفترض أن يخرج المخرج المصري الشهير صلاح أبو سيف.

كانت آخر جهود المؤسسة العامة للسينما في عدن، قبل عام 1990م، حصولها على موافقة الحكومة، بمنح المؤسسة أرضية واسعة في منطقة العريش بضواحي عدن، لإنشاء مدينة إنتاج سينمائي، وهو الأمر الذي كشفه مدير المؤسسة حسين محمد عبدالله، الذي تحمّل مسؤولية المؤسسة في دولة الوحدة.

ومثل نهاية النصف الأول لتسعينيات القرن الماضي، بداية الانهيار للدور الرسمي تجاه فن السينما في اليمن، خاصة بعد حرب العام 1994م، حيث تخلت الحكومة عن هذا الدور رغم الوجود الشكلي للمؤسسة، التي لم تمنح أية موازنة للإنتاج، بالتزامن مع هجمة تطرف ديني تجاه الفنون، ومنها السينما، وإغلاق دور السينما في المحافظات.

إزاء هذا الوضع برز الدور الفردي لعاشقي السينما في اليمن، فيما تبنت منظمات مدنية، غير حكومية، محاولات إنتاج الأفلام التسجيلية والوثائقية، منخفضة التكلفة، بدعم مؤسسات دولية مانحة، ما خلق قاعدة لانطلاق مواهب عديدة في مسار فن السينما، غير أنّ إنتاج الأفلام الروائية السينمائية ظل بعيدًا عن

فقدّم قصة نجاح شاب استثنائي، يعمل بصمت، ودون ضجيج، انطلاقاً مع (فرقة خليج عدن)، التي أسّسها في مدينة عدن عام 2005م.

اشتغال الكثير من الشباب المبدعين، خاصة في إنتاج الأفلام القصيرة، وباحترافية ملحوظة، مستفيدين من صناديق الدعم الفني العالمية، أمرٌ يبشر بمستقبل جيد للسينما، وخطوة أولى جادة لإنتاج سينما يمنية روائية، غير أنّ الأمر يتطلب إنشاء بنية تحتية، تعتمد العمل المؤسسي، سواء أكان في القطاع العام الحكومي أم في القطاع الخاص، ما لم فسيظل الأمر عملاً فردياً، ينطلق مبدعوه من (كوخ) المصور جعفر محمد علي.

.....

(*) صحفي، وكاتب مسرحي

اليوم واجهته مباشرة في مسار العمل السينمائي في اليمن؛ نظراً لموهبته اللافتة ونشاطه الفني الدؤوب، وعنايته باختيار موضوعاته ومعالجتها فنيّاً، واختيار أبطال أعماله من الممثلين، فهو يتسم عادة بالتأني والحذر الإيجابي، والاعتماد على نصوصه هو قبل أن يُقدم على أي من أعماله الفنية، والاشتغال على متطلبات تلك الأعمال بفنية احترافية ورتقي ملحوظ، والاستعانة بكوادر فنية أجنبية، ومشاركة إنتاجية خارجية كما في فيلمه (المرهقون). ليس ببساطة أن يترك الفرد أثراً في مجتمعه، غير أنّ الفنان عمرو جمال استطاع خلال أقل من عقدين بإدراكٍ واعٍ وفنيّ أن يلفت أنظار أفراد المجتمع في وضع صعب ومعقّد تعيشه البلاد، ويقدم نفسه كقدوة للشباب المثابر، عندما وضع قدمه في مسار فن الدراما في اليمن، خاصة في فن المسرح، والدراما التلفزيونية والسينما الآن، بعد إبعادٍ قسري للفنون شهدته البلاد، وإحباطٍ شديد نال من كبار المشتغلين في الدراما،

إب

هل لا تزال حفنة من اللؤلؤ
على بساط أخضر؟

إعداد:
إبراهيم البعداني
عبد الحفيظ العمري

■ الباب الكبير

مررتُ في واديك شعراً
فانتشى الغناء.

أولاً: التسمية:

إب، بكسر الألف وباء مشددة معجمة من أسفل، المدينة الهادئة والمترعة على ربوة عالية ترنو منها على الوديان المحيطة بها؛ وادي (السحول) من الشمال ووادي (مَيْتَم) من الجنوب ووادي (الظَّهَار) من الغرب.

وعن سبب هذا الاسم، فقد ذكر أهل التاريخ أسباباً عديدة؛ فمنهم من يقول: إنه اسم لملك قتباني أو جَمِيرِي، وآخر يقول: فارسي، لكن هذه التفاسير لا تصمد عند البحث؛ لأنها لو كانت قديمة لذكرها لسان اليمن الهمداني، وهو حجة في التاريخ اليمني القديم.

وصفها الرحالة أمين الريحاني عند زيارته لها عام 1922م بقوله: "إن إب جميلة من بعيد، فالقادم إليها من مأوية أو تعز يراها في السهل وحوله الرى كأنها حفنة من اللؤلؤ على بساط أخضر، مفروش في بحيرة جفت مياهها".

وارتبط اللون الأخضر بها لزوماً لغزارة أمطارها بالذات في موسم الصيف، فسامها اليمنيون اللواء الأخضر.

أما حفنة اللؤلؤ التي يشير إليها الريحاني، فذلك لأن دور إب كانت -ولا تزال- تُدهن واجهتها بمادة (الثورة) -القضاض- مما يكسبها اللون الأبيض.

ووصفها الشاعر السوري سليمان العيسى بقوله:

يا إبُّ يا خضراء
يا وردة السماء



■ جانب من مدينة إب القديمة
ويظهر فيها الجامع الكبير

PHOTOGRAPHY BY
ESSAM ALKAMALI

ولفظة (أبّا) في قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، هو المرعى المتهباً للرعى كما يذكر الراغب في كتابه (المفردات في غريب القرآن)، وهكذا نجد أن للفظه علاقة بالمطر أيضاً، فلا مرعى بلا مطر، مما يقوي ما ذهبنا إليه أن مسمى (إب) جاء من آب شهر المطر.

يقول الأستاذ مطهر الإيراني في (المعجم اليميني في اللغة والتراث): "يُقال: أَبُّ النبات أو المكان يَبُّ إِبًّا فهو أَبُّ، فالمصدر في هاتين المادتين جاء بكسر أوله، ومنه جاء الاسم (إِبُّ)، واسم الفاعل جاء بفتح أوله، ومنه جاء الاسم (أَبَّة) -بصيغة المؤنث- وهو اسم بلديتين يمينيتين في لحج هما: (أَبَّة) العليا و(أَبَّة) السفلى، وكانت إحدهما حاضرة لحج قبل أن تحل الحوطة محلها. وإذا كان لـ(إب) من الشهرة في الخصوبة والازدهار ما هو معلوم، فإن لـ(أَبَّة) العليا و(أَبَّة) السفلى شهرتهما في الازدهار الزراعي والطبيعي".

ثانياً: تاريخ المدينة:

إن حظ هذه المدينة من التاريخ كان عاثراً؛ فلم تكن (إب) حاضرة سياسية لأي دولة حكمت اليمن، لذا لم يُسلط عليها الضوء كما هو الحال بالمدن التي تبوّأت مكانة سياسية كصنعاء أو تعز، وحتى في عهد الدولة الصليحية في زمان الملكة أروى بنت أحمد الصليحي (444-532 هجرية) كانت العاصمة جِبَلَة، أو ذي جِبَلَة

أما ما يذهب البعض إلى أن مسمى (الثَّجَّة)، الذي يتداوله العامة أنه الاسم القديم لـ(إب)، فيرد عليه القاضي محمد أحمد الحجري في كتابه (معجم بلدان اليمن وقبائلها) بقوله: "والذي يدل عليه كلام الهمداني في صفة الجزيرة أن مدينة الثَّجَّة كانت في سفح التَّعْكَر من ناحية ذي جِبَلَة وأعمال إب".

وأردف: "وقال في معجم البلدان: "ثَجَّة بالضم ثم الفتح من مخاليف اليمن بينه وبين الجند ثمانية فراسخ، وكذلك بينه وبين السحول، يقال: تُجَّ الماء إذا دفق. (معجم البلدان، 75-74/2)

قلت: والمشهور أن الثَّجَّة بفتح الثاء المثناة والجيم المشددة ثم هاء التأنيث لا كما ضبطه صاحب المعجم، والله أعلم، وما حكاه من أنها متوسطة بين الجند والسحول فهو الحق" أ.هـ. وفي موضع آخر يقول: "الثَّجَّة: مدينة خاربة في سفح جبل التَّعْكَر (من الناحية الشرقية للتَّعْكَر) من أعمال إب". وجبل التَّعْكَر هو الجبل المطل على جِبَلَة من جهة الجنوب الغربي.

أما الذي أطمئن إليه أن مسمى (إب) جاء من شهر آب، وهو مسمى لشهر زراعي قديم لا يزال اليمنيون يستخدمون هذا اللفظ، ويقابل شهر أغسطس في التقويم الميلادي، حيث تهطل فيه الأمطار الغزيرة على (إب)، وتستمر طيلة شهور الصيف.

إلى الجنوب الغربي من إب على بعد 6 كيلومترات منها. إضافة إلى أن هذه المدينة لم تُعرف بهذا المسمى إلا في القرن الخامس الهجري، فلم يكن لها ذكر قبل ذلك في كتب التاريخ، حتى أن لسان اليمن الحسن بن أحمد الهمداني (280 334- هجرية) لم يذكر مسمى إب في كتابه (صفة جزيرة العرب)، بالرغم من أنه وصف كل المناطق المحيطة بها كالسحول وبُعدان وزُيمان وغيرها، وهذا يدل على أنها لم تكن حاضرة في زمان الهمداني نفسه.

ثالثاً: مدينة إب القديمة:

ومدينة إب اليوم، كان نواتها المدينة القديمة، التي مساحتها كيلو متر مربع تقريبا، وتحتوي على ما يقرب من 35

كما كانت تُسمّى، في حين كانت (إب) من أعمالها، أي مديرية تابعة لها، كما يذكر ياقوت الحموي في (معجم البلدان)؛ إذ يقول: "أَبُّ بالفتح والتشديد كذا قال أبو سعيد، والأب: الزرع في قوله تعالى وفاكهة وأبا؛ وهي بليدة باليمن ينسب إليها أبو محمد عبد الله بن الحسن بن الفياض الهاشمي، وقال ابن سلفة إب بكسر الهمزة، قال: وإب مكسور الهمزة من قرى ذي جبلة باليمن، وكذا يقوله أهل اليمن بالكسر ولا يعرفون الفتح".

يعلّق القاض محمد الحجري على ذلك (مجموع بلدان اليمن وقبائلها) بقوله: "قلتُ والصحيح إنها بكسر الهمزة، وما حكاه من إنها من قرى ذي جبلة فذلك فيما سبق، وأما اليوم فقد صارت ذي جبلة من أعمال إب". وتقع جبلة



■ جزء من مدينة
إب القديمة

مسجداً وقبة و(معلامة أي كُتّاب).

وهذه المدينة القديمة، مثل سائر المدن الإسلامية الحاضرة، تتميز بأن لها سوراً مبنياً من الحجارة يحيطها من الجهات الأربع، وله خمسة أبواب، هي: باب النصر من جهة الشرق، باب سنبل من جهة الجنوب، والباب الكبير من جهة الغرب، وباب الراكزة (العقبة) من جهة الشمال، واستحدث الباب الجديد أو باب الحكومة من الجهة الجنوبية الغربية، وينسب بناؤه إلى يحيى بن محمد بن عباس الشهاري المتوفى سنة 1962م.

رابعاً: الحارات والأسواق الشعبية:

قبل ذكر حارات إب القديمة، يجب أن ننوه أن الكُتّاب يطلقون على الحارة أحياناً لفظة حي، فيقولون: حي كذا هو حارة كذا.

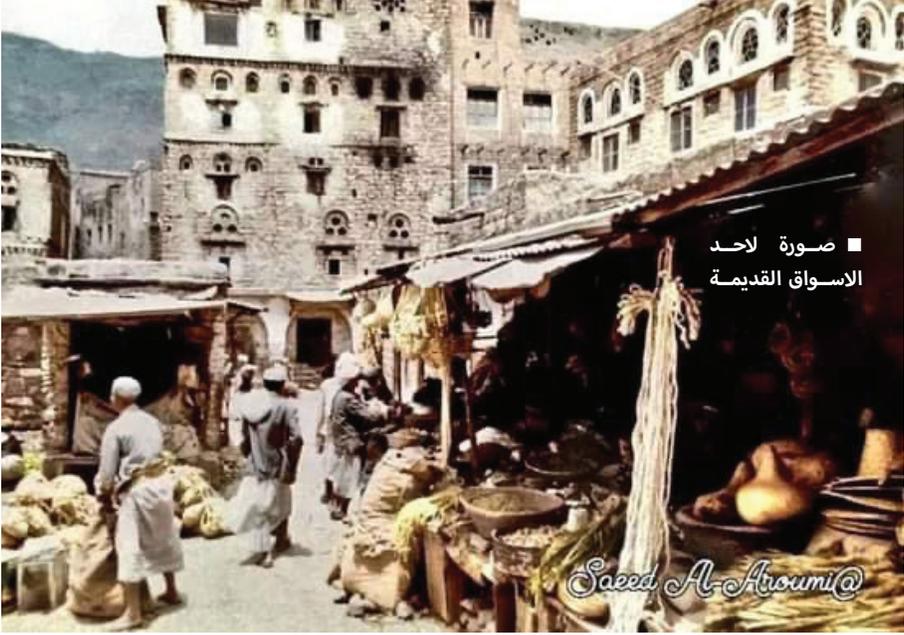
وتتكون المدينة القديمة من عدة حارات متداخلة مع بعضها البعض، (قراية من 33 حارة) وهي:

حارة الحمام أو باب النصر، حارة الراكزة، حارة الشمسية، حارة الكاظمي، حارة عقيل، حارة غرب الجامع الكبير، الملاصقة للسوق الأعلى، حارة المعطارة، حارة دار المُلْك، حارة الحُشملة...أو بالأصح حوش المُلّة وهو اسم تركي، حارة الحُمّضي، حارة الجاءة، حارة الأدارسة وتسمى اليوم حارة بيت النخلاي أو حارة الريشة، حارة المُقري وفيها قبر نسبة للعلامة الحافظ عبدالرحمن المقري الذي كان من قُرّاء إب بالقراءات السبع، حارة باب سنبل.. وهو اسم لأحد الولاة الأتراك، حارة الدّجّاج، حارة العُفّرة، حارة الثُمّي، حارة السُّئي، حارة البيحاني، حارة باب الكبير، حارة المخولة، حارة الميدان الأعلى، حارة بني مَفْضَل، حارة الأسدية، حارة دار الحكومة، حارة الصامت، حارة

وقد هدمت الأبواب كلها أثناء الزحف العمراني خارج المدينة في سبعينيات القرن الماضي، ولم يتبقّ منها سوى مداخل باب النصر وباب سنبل وباب الراكزة (الذي بقيت بوابته الصغيرة كما هي حتى الآن).

كما تتوزع على طول السور الأبراج الدائرية المرتفعة وفيها فتحات صغيرة هي أقرب إلى الثقوب، وكانت تستعمل من أجل الحراسة وإتاحة الفرصة للنظر والاستطلاع خارج السور، ولا تزال أغلبها موجودة.

إضافة إلى أن السور كان يساعد في بعض أجزائه، كما في باب النصر، على مرور الماء في القنوات التي تعلوه، أما ما تبقى من السور فيظهر في أماكن متفرقة أفضلها حالاً ذلك الجزء القائم عند مقدمة دار الحكومة ومكاتبها سابقاً في الجهة الغربية، ويتميز بارتفاعه الذي تسنده دعائم



■ صورة لحد
الاسواق القديمة

— سوق الحمزاوي: يباع فيه الأبقار والأغنام.
— سوق الحرف: يباع فيه الجنابي والنحاس، والفضة وصناعاتها.

المهن والحرف في المدينة

كانت الحياة الاجتماعية في المدينة القديمة بسيطة، تستند على معايير وظيفية؛ حيث كان الهاشميون في أعلى السلم الاجتماعي، يليهم القضاة ثم المشايخ - وهم وجهاء القبائل - ثم يليهم التجار، ثم أصحاب الحرف، ثم شريحة اليهود، ثم المهمشون (الأخدام)، ومع وجود هذه التراتبية، إلا إنه كان يوجد نوع من التكافل الاجتماعي بين الناس في المدينة.

المدقة؛ التي كانت مصنع لدق الذهب والفضة وصناعاته، حارة الحزر. أما أسواقها الشعبية التي تتخلل هذه الحارات، فمنها:

— سوق الميدان الأعلى، بالقرب من مسجد الجلاية: وفي هذا السوق تجارة البهارات والعطور، والبخور، والخضار، والملح.

— سوق الجزارين: وهو خاص باللحوم، والقريب من جامع القيم، وكانت السائلة الموجودة في المدينة القريبة من السوق عبارة عن مسلخ تذبح فيه الماشية، ثم تنقل إلى السوق.

— سوق الترت: وهو سوق يباع فيه التبنك والسجائر، والجاز وزيت السمسم «الترتر».

كان اليهود يسكنون حارة الجاءة، وكان لهم معبد على يمين الداخل إلى المدينة من باب سنبل (لم يعد له وجود اليوم). ومن عاداتهم أنهم كانوا يتجمعون في يوم السبت خارج سور المدينة، في قرية المشراحة، التي تسمى اليوم (الشعاب)،



■ منارة جامع
الجلالية

1) الجامع الكبير:

يقع الجامع الكبير وسط المدينة تقريباً، ومما يتداول بشأن تاريخ بنائه أنه يعود إلى عصر الخليفة الثاني عمر بن الخطاب - رضي الله عنه، وقد سمي بالجامع العُمري نسبة إليه، أي إلى (العقد الثاني من القرن الأول للهجرة)، والواقع أن اسمه في النقوش هو الجامع المبارك، وأظن أنه الجامع العُمري، نسبة إلى عمر بن علي بن رسول مؤسس الدولة الرسولية لا الخليفة عمر، فاختلف الأمر على العامة، وذلك لأن مدينة إب قد نالت العناية من قبل الدولة الرسولية، إذ تنسب عمارة مقدمة الجامع الكبير إلى السلطان أسد الدين محمد بن الحسن بن أخي نور الدين عمر بن علي بن رسول (ت سنة 677هـ/1278م)، وقد ورد في نقش كُتب على عتبة الباب المقدم من الجهة الغربية للجامع، بل يُنسب إليه بناء الجامع الحالي.

وخلال العصور الإسلامية المتتابعة توالت على الجامع الكبير إضافات وتجديدات لعل أكبر توسعة للجامع هي التوسعة التي قام بها وزير الدولة الزيدانية الحسين بن سلامة (000 - 402 هجرية)، ضمن أعماله التي شملت بناء العديد من المساجد والجوامع الإسلامية اليمينية المنتشرة من حزموت حتى مكة المكرمة، كما جُدد - أيضاً - في عصر الدولة الطاهرية أيام السلطان عامر بن

وكان سبب تجمعهم هناك هو اعتقادهم أنهم ينتظرون (حمار عزير)، كما كانت لهم مقبرة تحت قرية المشراحة. واليهود أصحاب صناعات يدوية عبر التاريخ، لذلك لم يشذ يهود المدينة القديمة عن ذلك؛ فقد كانوا يجيدون صناعة دباغة الجلود، وصناعة الأحذية، وخياطة ثياب النساء، وكان أشهر الخياطين في إب يهودياً اسمه داود.

أمّا نساؤهم فقد كُنَّ يقمن بغزل الصوف، وينسجن منه أقمص صوفية، وكذلك اشتهر اليهود بصناعة الفرش القطنية، واختصوا بصناعة الحلبي من (الفضة والنحاس)، وكان أبرزهم في هذه الصناعة (هارون يوساني) و(يحيى اليوساني) و(حبشون) وغيرهم.

كما كانوا يقومون بصناعة العقود الزجاجية، وتجارة الأبواب، والنوافذ، ونجد أثر ذلك في وجود نجمة داود في بعض أبواب المدينة القديمة.

خامساً: الإرث التاريخي:

في المدينة القديمة عدد كبير من المساجد (قراية من 35 مسجداً)، وأغلبها ملحق بها مدرسة لتعليم العلوم الشرعية، لذلك تجد كتب التاريخ تذكر المدرسة الفلانية، ويعنون بها المدرسة الملحقة بالمسجد الذي يحمل نفس الاسم، ومن أشهرها في إب القديمة:

معماريًا يستحق المشاهدة. كما يوجد جامع آخر يحمل نفس الاسم، هو الجلاية السفلى الذي يقع شرق الجامع الكبير على مسافة قصيرة منه.

(3) جامع الأُسدية:

يقع على بعد أمتار إلى شمال شرق الجامع الكبير، ويُنسب بناؤه إلى الأمير الرسولي أسد الدين محمد بن الحسن ابن أخي نور الدين عمر بن علي بن رسول، كما هو موثق بنقش على حجر في عتبة باب المدخل الرئيس للجامع من الجهة الجنوبية، وقد رمها القاضي أحمد السياغي في عهده.

(4) جامع الشَّمسية:

يقع في حارة الشمسية، وينسب بناؤه إلى شمس الدين أبو بكر بن فيروز (أحد أمراء الدولة الرسولية في إب في زمان الملك يوسف بن عمر الرسولي)، وقد شيد الجامع في القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي.

(5) مسجد عقيل:

يقع المسجد في حارة عقيل شمال المدينة القديمة ملاصقا لسورها، ويرجع تاريخ بنائه إلى حوالي النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، وينسب بناؤه إلى الشيخ عقيل

عبد الوهاب (894 - 923 هجرية)، إلى جانب ذلك فقد تم تجديده أيام الحكم الأول للعثمانيين على يد الوزير حسن باشا عام (996 هجرية)، وذلك حسبما وجد في النص المدون على جدار القبلة، وكان آخر تجديد وتوسيع للجامع عام 1950م على يد القاضي أحمد السياغي.

(2) جامع الجلاية العليا والسفلى:

يقع جامع الجلاية العليا في منتصف المدينة القديمة (في حارة الميدان)، يعود تاريخ بناء المدرسة إلى بداية (القرن التاسع الهجري)، وقد بناه الشيخ جلال الدين محمد بن أبي بكر السيري، وذلك حسبما أثبت على نص الشريط الكتابي الذي يعلو مدخل بيت الصلاة، ومما يقرأ فيه النص التالي: (أمر بعمارة هذه المدرسة الشيخ جلال الدين محمد بن أبي بكر السيري شيخ مخلاف بَعْدان، وذلك في شهر صفر من شهور سنة خمسة عشر وثمانمائة للهجرة). ومنها المئذنة: التي تقع في الناحية الشرقية للصحن، وتُعد من أجمل المآذن اليمينية، تتكون من قاعدة مربعة يعلوها بدن مضلع زين بزخارف هندسية عملت من الجص والأجر، وينتهي بدنها بشرفة يعلوها بدن مضلع صغير يفتح منه مدخل صغير، ويتوج المئذنة من الأعلى قبة مضلعة، مما جعلها شامخة البنيان وجميلة التصميم المعماري التقليدي، فأصبحت معلماً

والذي يُنسب بناؤه إلى المهدي بن العباس في منتصف القرن ١٢هـجري، دار البيضاء، دار الخان الذي بناه العثمانيون، وهو دار فائق المكانة مشيد بالحجارة، ويُقال إنه بُني كسمرة لخدمة المسافرين الذين كانوا يأتون ويبيتون فيها، دار عقيل، دار المتوكل، دار الشجاع، دار الديدبان، وهما داران، الأول: هو بيت الفن حالياً، والثاني: أمام مسجد الشمسية، دار صفر فوق مسجد عقيل، دار الواسطة، وهو دار القاضي أحمد المجاهد العباس.. فوق بيت الحروي، دار القلم، دار الحكيم، دار النَّجَّة، دار العَدْر، دار الحليب، دار الميدان، دار الشَّمَاع، دار الحُبَّاني، دار العَزْوة، دار التَّمْيِي، دار العيدروس، دار

بن عمر السقاف. وقد بُني على أطلال مسجد جرن الشريف، الذي بُني تقريباً في القرن الثامن الهجري بأمر من أحد سلاطين بني رسول. وقد أزال القاضي السياغي عام 1370هـ/ 1952م العُرف التي كانت مخصصة للطلاب القادمين من الريف (المهاجرين) وذلك لتوسعة الجامع، وبني بركتها. وغيرها من المساجد.

(6) المباني القديمة:

هناك العديد من المباني القديمة في مدينة إب القديمة، وتسبقها لفضة (دار)، أشهرها: دار المُلْك، دار الفرناج، دار الحمَّام،



■ صورة لأحد الخانات القديمة

2023 12 28

خارج السور لتزود بعض المساجد بالماء مثل الحمزاوي، وكذلك الحوض المعد لسقي الأغنام.

في حين تغذي الساقية المتجهة إلى الجنوب بقية المساجد الواطئة بالماء مثل مسجد الجاعة، ومن هذه الساقية مد السياغي ساقيته إلى سجن الزاجر الذي كان في أسفل الجبانة جهة الجنوب.

أما الساقية المرتفعة على القناطر أو العقود فهي محكمة البناء، وتمتد إلى الجامع الكبير والمسنى، وفي العهد العثماني تم تأسيس حنفيات ضخمة ليحصل الناس على الماء منها، ويأتي الماء إلى الجامع الكبير عبر الساقية. والساقية قديمة، فقد تم تشييدها في زمن آخر ملوك الطاهريين وهو السلطان عامر بن عبد الوهاب؛ أي في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، واستمرت حتى أيام الفقيه التاجر محمد بن عبد الله بإسلامه (1888 000-م) الذي قام بترميمها؛ وكان ترميم خير عارف، بحيث جرها في لحف الجبل، وأبعدها عن عوادي السيول فانتفع الناس منها عامة شربا لهم وسقيا لمواشيهم وللمساجد والجوامع.

وفي سنة 1366هـ/1948م ابتكر أمير لواء إب أحمد بن أحمد السياغي لهذه الساقية طريقا أشد احترازا من سابقتها؛ وذلك أنه جمع مياه عين الخطابي الواقعة في عزلة المويه من جبل ريمان وساقها في أنابيب من حديد إلى خزان مصهرج بالإسمنت

زُهَيْر، دار السَّيْع، دار الشرفي، دار الخُبْسة، دار المجزي، دار النَصيف، الدار الجديد، دار السَّيسي، دار الضرب والظاهر أنه كان لصك العملة، دار الصامت، دار اليامي بالقرب من مسجد الحمّضي، دار سعد الدين، دار المَسَي، دار الحكومة، دار يُمن، دار النبعة، دار الشماحي بالقرب من الخان.

7/ساقية إب:

كانت ساقية ماء مدينة إب تبدأ من منطقة جامع المشنة في سفح ريمان من جبل بعدان، حيث كانت المياه والينابيع المتكونة بفعل الأمطار الغزيرة تتسرب من قمم عزلة المويه إلى السائلة، وهناك تقع عيون؛ منها عين الخطابي الشهيرة، وعين قذف وغيرها، ومن هناك تمتد هذه الساقية المبنية بالحجر والنورة إلى مرتفعات المشهد، ثم تهبط إلى المشنة، وهناك تبدأ العقود الحجرية (القناطر)، حيث تنقسم الساقية إلى قسمين: واحدة في الأعلى تسير على العقود، والثانية في أسفلها، وهذه الثانية أي الأرضية تغذي مورد ماء المدينة تحت إحدى نُوب الحراسة في سور المدينة القائمة على باب النصر، وتتفرع منها، عند مورد المدينة، ساقيتان واحدة تتجه نحو الشمال والأخرى نحو الجنوب.

وتغذي الساقية المتجهة إلى الشمال المساجد الواطئة في المدينة، وتمتد إلى



■ بوابة مدرسة النظاري



هذه الليلة بد(ليلة السمرة). وفي الصباح يخرجون بثيابهم التقليدية الجميلة، ويذهبون مع العريس في جولة سياحية إلى إحدى المناطق الطبيعية الخلابة، وهناك يعبرون عن أفراحهم رقصاً وغناء وشعراً، ويرددون الأهازيج الشعبية حتى وقت الظهيرة.

- شخصيات من إب:

برز من هذه المدينة القديمة رجال صار لهم صدى في حياتنا الثقافية، نذكر منهم:

محمد علي حسن الريادي (-1935م) صوت إب الصادح، والخطيب المفوه، الذي تقلد عدة مناصب إعلامية بعد ثورة 26 سبتمبر، وبعد قيام الوحدة اليمنية عام 1990م انتخب عضواً في المجلس التنفيذي لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، ثم رئيساً للاتحاد عام 1990م وحتى 1992م، وقد رشح نفسه بصفة مستقلة في الانتخابات النيابية عام 1993م عن إحدى دوائر مدينة إب، ففاز، واختير رئيساً لكتلة المستقلين في مجلس النواب اليمني 1993م حتى وفاته.

الشاعر محمد أحمد عبود باسلامه (-000م) 1992م، شاعر إب، الذي تغزل بمدينته على وتر موشح لسان الدين الخطيب الأندلسي قائلاً:

إن إيامي كيوم العرس
أنسها قرب حبيبٍ مؤنس

كان قد حفر له أعلى بيوت نمارة "شرقي المشنة"، ومن المشنة ومن الخزان جر قنوات حديدية إلى الجامع الكبير وسائر مساجد المدينة القديمة وبيوتها. واليوم صارت الساقية أطلالاً.

سادساً: الحياة الثقافية:

انعكس تميُّز مدينة إب التاريخي والحضاري على حضورها الثقافي؛ لذلك فقد كان حضوراً ملفتاً في الحياة الثقافية والأدبية في مختلف العصور، إضافة إلى تفردها في كثير من العادات والتقاليد، وذلك ما سنختتم به مرورنا السريع على هذه المدينة وتاريخها من خلال الآتي:

- العادات والتقاليد:

تتفرد (إب) بما ترتديه العروس قبل يوم زفافها، ففي يوم الثلاثاء ترتدي العروس الملابس التقليدية وزينتها الفضية، ويكون يوماً مخصصاً للأمهات، أما في يوم الأربعاء فتظهر العروس بملابس خضراء، فتبدو وكأنها ورقة سقطت من جنان (إب)، ويكون يوماً مخصصاً لصديقات العروس من الصبايا، في حين تبدو العروس في يوم الخميس بملابسها البيضاء كقمم جبال (إب) حيث يكسوها الغمام.

أما الرجال في محافظة (إب) فلهم طريقتهم الخاصة بالتعبير عن أفراحهم، حيث يجتمعون في الأعراس ليلة الخميس، يرقصون، ويتراشقون بالحناء، وتسمى

شغل العديد من الوظائف الحكومية في محافظة إب، وتم تعيينه وكيلًا للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في عام 1974م والذي شارك في تأسيسه، ثم أميناً عاماً للاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير، كما عمل في السلك الدبلوماسي، وتقلد العديد من المناصب، ومثل اليمن كدبلوماسي في أكثر من دولة عربية وإسلامية وأجنبية منها سفيراً مقيماً فوق العادة لدى جمهورية موريتانيا. في الختام، نعود إلى سؤال العنوان: هل لا تزال إب حفنة من اللؤلؤ على بساط أخضر؟

(الواقع أن هذه المسميات للوديان التي تحيط بإب لم تعد أودية تماماً، كما تصفها كتب الجغرافيا، بل صارت حارات سكنية مترامية الأطراف، ومكتظة بسكانها، باستثناء السهول التي اختلقت فيها الطبيعة الغطاء بالمساكن الإسمنتية التي بدأت تزحف عليها منذ أواخر القرن الماضي).

(*) صحفيان..

يرتدي للوصل ثوب الفليس
يتقي في الخطو سمع العسيس
للتلاقي واختلاس المجلس
أو ينسّي من باب سكنا
لوعة الحب وأحلام المنى
ذاب قلبي في هواها شجنا
أينما حدّق طرفي أو رنا
همس حبي من مروج السندس
جوها أرهف حساً مغرماً
سحرها ألهمني ما ألهما
ليته حل بها من نظمها
(جادك الغيث إذا الغيث هما
يا زمان الوصل بالأندلس)

القاضي عبدالحفيظ بهران (1930-2004م)، من مواليد قرية منزل سبأ في عزلة الدعيس مديرية بعدان محافظة إب، نشأ في قريته المذكورة، وتلقى مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم على يد والده، ثم التحق بالكتاب الحكومي الذي أنشئ في القرية، واصل التثقيف الذاتي، فأجاد اللغة الإنجليزية، وألم ببعض مبادئ اللغة الفرنسية، عارض النظام الإمامي منذ فترة مبكرة من عمره.

تهامة

الأرض والتاريخ والإنسان

عدنان حجر (*)

مدخل:

بداية، وقبل الدخول في هذا الملف التهامي، أحبُّ أن أشير إلى أن الملف التهامي بتفاصيله وحيثياته في غاية الأهمية، وفي ذات الوقت طويل وطويل جدا في تناول هذا الملف.. لذلك التمس العذر عن أي تقصير، وأعتذر عن أي تجاوز لمن لم نذكرهم ممن كان لهم دور في المسيرة التهامية النضالية التاريخية. أو أي معلومة لم أوردتها، وأعتذر إذا ما كان هذا الملف ليس مستوفيا لكل ما يتعلق بتهامة أرضا وتاريخا وإنسانا وقضية.

تهامة التسمية:

لماذا سميت تهامة بهذا الاسم؟ تعددت الإجابات وتوعدت لكنها أشارت في مجملها إلى أن تهامة (بكسر التاء) سُمِّيت بهذا الاسم لشدة حرها وركود ريحها، ويقال تَهَمَ الحرُّ إذا اشتد، ويقال: سُمِّيت بذلك لتغير هوائها، ويؤكد دارسون في التاريخ والآثار أن كلمة تهامة لها علاقة بكلمة "Tiamtu"، التي تعني البحر في البابلية، وبكلمة "تيهوم" Tehom العبرانية، وأن هذه الكلمة ترجع إلى أصل سامي قديم، وهذا يؤكد ظهور تهامة منذ فترة ما قبل التاريخ؛ فأرض تهامة عبارة عن وديان

سيكولوجية الإنسان التهامي:

شخصية الإنسان التهامي إنساني مسالم، ووطني، ومكافح ومناضل، وثائر ومتدين، ومعتدل، ومثقف، وحر، وينشد الخير والسلام والاستقرار، ومستنير ومحافظ على شخصيته وتراثه وموروثه، ومناهض للظلم والعنف، وذلك ما أكدته نورا الشامي- المقررة في فريق الحقوق والحريات- في مؤتمر الحوار الوطني بقولها: "تهامة هي مدينة التعايش وأكثر سكانها من مختلف المحافظات، وهي مدينة الحب والسلام".

وقال عن أبناء تهامة المؤرخ الفقيه عبدالرحمن الحضرمي بأنهم: "عرب خُلص، تمتاز حياتهم بدمائة الأخلاق والجَد والصبر وتحمل العواصف"، وقد جسد الأديب المناضل الفقيه/ حسين غالب العلي (رحمه الله) صورة الإنسان التهامي وسماته وأخلاقه شعرا في سياق قصيدته (أنا من بلاد تسمى تهامة) حيث يقول: (المتقارب)



■ صورة لأحد أبناء تهامة

وشعاب شديدة الحر والجفاف، وعرفت تهامة كما يقول ياسر أبي الغيث: بكسر التاء الذي يعني السهول الممتدة على ساحل البحر الأحمر، وسميت بذلك لركود الرياح فيها. وأصل كلمة تهامة هو وخم إشارة إلى مناخها الحار، وفي اللغة وردت تهامة عكس نجد، أي ما انخفض من الأرض، وفي لغة النقوش اليمنية القديمة ورد اسم تهامة مقابل اسم (طود) وهو الجبل الذي يقابله السهل.

أنا من بلاد تُسمى تِهامة
وما قيل يوماً قطعتُ طريقاً
دفعتُ فواتير كلِّ العصورِ
أنا من منحتُ الرياحَ ذراعي
فهل أدرك البغيُّ يوماً حصاري
فيا أيُّها الناس هيا انهضوا
أنا في بلادي شبيهُ الغريب
وكلِّ البلادِ تعاني حروباً
وتلك البنوك تضحُّ رصيذاً لمن
وتمتدُّ نحوي بلا رحمةٍ
فلا النفطُ نفطي ولا الماءُ مائي
أحسُّ احتراقي ومن داخلي
أحسُّ احتلالي يزيدُ احتلالاً
فقد أعلنوا حربهم ضدنا
وإن الطيببَ غدا علةٍ
أنا الأشعريُّ وهذه بلادي
فلو كنت منهم كما يزعمون
ولا جرَّعوا كلَّ أهلي وناسي
ولا نصَّبوا من غدا لا يساوي
ولا اسقطوا من حسابي حساباً
وفوق الهراء اضاخوا هُراءِ
أنا من بلادٍ تُسمى تِهامة
أنا من هواها عشقتُ الهوى
وما زلتُ أرنو إلى مقليةٍ
ومهما أحالوا ابتسامي اكتئاباً

أجِبُّ الأمانَ وأهوى السلامة
ولا قيل يوماً خطفتُ حمامةً
وما زلتُ أحياءُ عصورِ الإمامة
وحتى النخيل شموخاً وقامه
وهل أدرك الأهلُ يوماً سهامه
وثوروا على الظلمِ حتى القيامة
وكلُّ البلادِ لتلك القمامة
كحربِ البسوسِ وحربِ اليمامة
أولموا من شقايي ابتسامه
فتهدمُ شعباً وتبني زمامه
وكل انحرافٍ يُسمى استقامه
يزيدُ اشتعالاً وأخشى انعدامه
وإن أوهموني بصنع الكرامة
وما حرَّك الأهلُ يوماً ظلامه
يداوي السليم بداء الحجامه
ولكن أضاعوا بلادي تِهامة
لما جرَّعوني كووس الندامه
بحق "ابن هادي" وحق الرسامه
إذا قيس يوماً بظفري قلامه
ودسوا أنوفاً كمثل النعامه
وهذه الأفاعي تقود زمامه
عشقتُ ثراها وفيض الغمامه
وأفدي بروحي نبات الثمامه
تصون الغرام وتمحو ظلامه
أطلُّ على الكونِ شعري ابتسامه

مدينة المخا". وتقول مصادر تاريخية تتضمن تاريخ العرب قبل الإسلام (تبدأ حدود تهامة، في رأي بعض الجغرافيين، من بحر القلزم، فتكون المنطقة الساحلية الضيقة الموازية لامتداد البحر الأحمر). ويقال لتهامة الواقعة في اليمن "تهامة اليمن"، غير أنه وفقاً للمعنى الحرفي للمصطلح، يمكن أن يمتد السهل الساحلي للبحر الأحمر على طول الطريق المؤدي إلى مضيق باب المندب الاستراتيجي، وذلك إشارة إلى محافظة الحديدة، وبفعل معطيات التاريخ فإننا عندما نتحدث عن تهامة المظلومة المقهورة المسلوية تاريخياً فإننا نتحدث اليوم عن تهامة اليمن محافظة الحديدة وعاصمتها مدينة الحديدة، وتقع محافظة الحديدة في الجزء الغربي من الجمهورية اليمنية، وتمتد

وإذا ما كانت هناك شخصيات تهامية قد عكست غير ما تقدم في سلوكها، وتعاملت بالبطش والعنف والظلم، أو شاركت فيه ودعمته فإنها اكتسبت هذه السلوكيات من الظروف التي فرضت عليها بفعل علاقتها بالأنظمة الحاكمة الفاسدة والبطشية.

الجغرافيا التهامية:

يقول المؤرخ التهامي/ الفقيه عبدالرحمن الحضرمي: "إن تهامة اليمن تمتد من شرجة جيزان إلى باب المندب". وتشير المصادر الحديثة إلى "إن تهامة تشير حالياً إلى الأرض المنخفضة المطلّة على الساحل، وأنها تمتد في اليمن رسمياً من مدينة ميدي في محافظة حجة عبر ميناء مدينة الحديدة الاستراتيجية إلى



1898م ■
قلعة الطائف في الدهيمي

تعود بتاريخها إلى العصور الحجرية الأولى وعصور ما قبل التاريخ، وأن هذه المنطقة (تهامة) الواقعة على ساحل البحر الأحمر المقابل للساحل الأفريقي، هي الموطن الثاني للبشر الأوائل، الذي بدأ فيه الإنسان الأول بداية نشاطه التاريخي، وخطواته الأولى نحو الوعي“.

ويؤكد دارسون في التاريخ والآثار أن كلمة تهامة لها علاقة بكلمة “Tiamtu”، التي تعني البحر في البابلية. وبكلمة “تيهوم” Tehom العبرانية. وأن هذه الكلمة ترجع إلى أصل سامي قديم. وهذا يؤكد ظهور تهامة منذ فترة ما قبل التاريخ؛ وتؤكد دراسات تاريخية (إن أول ذكر لتهامة كان في عام 340 ميلادي تقريباً حين ذكر نص للملك السبئي (أب كرب أسعد). وأن دولة سبأ، التي قامت حوالي عام 850 قبل الميلاد، ودولة حمير التي قامت ما بين نهاية القرن الأول قبل الميلاد والقرن الأول الميلادي تقريباً، كانتا تسيطران على تهامة. وتذكر المصادر أن تهامة الأولى سكنتها قبيلة يمنية تسمى جرهم، وتهامة الثانية هم قبائل خولانية وكنانة والأزد وبنو حرام من كنانة كذلك شهران ومخزوم، وتهامة الثالثة قبيلة الأشاعرة وعك ومذحج وبنو النجم وآل ورق وآل شهاب، ومن أبناء معدي كرب عمرو وذخار وسردود، ومنذ وجود تهامة، أرضاً وإنساناً، وعبر التاريخ واصلت حضورها في جميع مناحي الحياة، كما شهدت تأسيس دول

على الشريط الساحلي الغربي المطل على ساحل البحر الأحمر بين خطي طول (42-43) شرق جرينتش وبين خطي عرض (14-16) شمال خط الاستواء. وتبعد عن العاصمة صنعاء مسافة تصل إلى حوالي (226) كيلو متراً. وتتصل المحافظة بأجزاء من محافظات إب، ذمار، صنعاء، ريمة، المحويت، وحجة من الشرق، محافظة تعز من حجة من الشمال، محافظة تعز من الجنوب، البحر الأحمر من الغرب. وتبلغ مساحة المحافظة حوالي (117145) كيلومتراً مربعاً. وتوزع هذه المساحة على ستة وعشرين مديرية. ويبلغ عدد سكان محافظة الحديدة (2157552) نسمة، وينمو السكان سنوياً بمعدل (3.25%)، ويشكل سكان المحافظة ما نسبته (11%) من إجمالي سكان اليمن.

تهامة التاريخ:

يقول الأستاذ والمؤرخ التهامي علي مغربي الأهدل: “إن هناك من لا يعرف من تاريخ تهامة سوى تاريخها المرتبط بظهور الإسلام ودويلات العصر الإسلامي. وهذا غير صحيح لأن كثيراً من الدراسات العلمية القائمة على الاكتشافات الأثرية والحفريات الإركولوجية المدعمة بالأدلة العلمية، كما يقول المغربي، أكدت أن منطقة شرق أفريقيا الموازية للساحل التهامي، هي موطن البشر الأول، ومنها تفرقوا في أصقاع الأرض، وأن هذه المنطقة

أصبح أطلالا، ومنها ما يزال قائما بفعل الاهتمام والترميم، ومن تلك المعالم، على سبيل الذكر لا الحصر، : قلعة الطائف، وقلعة الضحي، وقلعة الكورنيش، وقلعة باب مشرف، ومسجد الجن، ومسجد الفازة، وجامع النور، وغيرها.

قبائل تهامة:

كما كان أيضا للقبيلة دورها البارز في الحفاظ على النسيج الاجتماعي وعلى الهوية الإسلامية اليمنية التهامية والدفاع عن الأرض والإنسان، ومن أبرز قبائل تهامة قبيلة الزرائق، وتوجد في تهامة عدد من القبائل، التي تتوزع على مناطق تهامة مثل قبائل (عك) في تهامة اليمن: العبسية، والرامية، والقحري، والجرايح، والرماة، والحجبا، والربصة، والرقابا، والمغالسة، وصليل، والواعظات، والبعجية، والرغلية، وبني جامع، ومور، والزيدية، وعبس،

على مستوى العالم والوطن العربي. فقد عاصرت تأسيس ونشأة العديد من الدول الإسلامية ودول الخلافة الأموية والعباسية والدويلات اليمنية التاريخية القديمة التي امتدت واتسع نفوذها ليشمل اليمن كله أو معظم أجزائه، كالدولة الزيدية 818م-1018م، والنجاحية 1021م-1159م، والمهدية 1159م-1173م، والرسولية 1229م-1454م.

كما كان لتهامة وشعب تهامة دور فاعل في البناء والتنمية في مختلف مجالات الحياة؛ يقول أحمد ريان: "تعتبر تهامة هي المنطقة الأكثر تجانسا سكانياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، وتحمل موروثاً ثقافياً واحداً، ولها تضاريس واحدة ونشاط اقتصادي متكامل وخصائص جغرافية متنوعة بين سهل وجبل وبحر".

وفي تهامة الحديدية الكثير من المواقع والمعالم الأثرية، منها ما اندثر، ومنها ما



■ جامع النور في القطابا
الخوخة 700 عام

الزرائق الأزديّة القائد الإسلامي عبدالرحمن الغافقي- فاتح جنوب فرنسا، وأحد حكام المسلمين في الأندلس- والمناضل الشيخ الشهيد أحمد فتيني جنيد- قائد ثورة الزرائق ضد الاحتلال العثماني، ومؤسس دولة تهامة الديموقراطية.

دولة تهامة الديموقراطية:

يقول المحامي عبدالله جنيد- أحد أحفاد فتيني جنيد- : " استطاع الشهيد أحمد فتيني جنيد أن يحكم تهامة (ثلاثة عقود) وكوّن شبه دولة، كما استطاع بسط نفوذه لمناطق تجاوزت حدود اليمن جغرافياً، وامتلك قلاعاً وحصوناً وأسطولا بحرياً وجيشاً بلغ تعداداه (عشرة آلاف) مقاتل مجهزة بجميع أنواع الأسلحة، ويقوده شقيقه البطل طائف علي، الثائر الذي عُرف عنه أنه كان قائداً عسكرياً محنكاً، كما تميز في علوم الطب والجراحة، وغيرها، واشتهر هو وأخوه أحمد بامتلاكهما ثروة هائلة " امبراطوريه مالية " وحظي أبناء تهامة بكرمهما، وخضع لهما القاضي والداني لعظمتهم وتواضعهما"، واجتمع حواليهما كل مشائخ تهامة.

حقيقة إنها أسطورة تاريخية بكل ما تعنيه الكلمة؛ فهو مؤسس دولة تهامة الديموقراطية التي أعلن عن قيامها في 1919م. وطالب عصبة الأمم الاعتراف بدولته، حيث قدم ملفاً باسم تهامة لدى عصبة الأمم المتحدة 1919/1929م

وجبال دهنه، ودير السبعة، وسوق بجيلة، وذوال... وغيرهم. وأشهر قبائل تهامة " قبيلة الزرائق " وسميت بذلك نسبة إلى زرنق بن وليد: بطن من المعازبة باليمن. يقال لهم: الزرائقة، ينتسبون إلى زرنق بن وليد بن بن زكريا بن محمد بن عابد بن مضرب، وتعد أكبر قبيلة في تهامة، وفقاً لما ورد في معجم قبائل العرب القديمة والحديثة.

يقول الدكتور عمر رضا: " الزرائق: من أشهر قبائل تهامة اليمن. تقيم ما بين الحديد، وزيد، وأهم المدن التي تقيم فيها بيت الفقيه. ويقال: إن عدد نفوسها يزيد على 90000 نسمة، وتنقسم إلى قسمين: زرائق الشام، أي القسم الشمالي، وزرائق اليمن، أي القسم الجنوبي. وهم في الأصل قبائل المعازبة، من قبائل الأزدي؛ فالزرائق: فرع من المعازبة فغلب الفرع على الأصل. ومن أقسام الزرائق: المعازبة، وهم طائفة يُطلق عليهم اسم أصل القبيلة. بنو محمد، بنو المقبول، العماري، بنو مشهور، بنو الجنيد، الهبالية البهادرة، العقبى، بنو عطا المراية، المجاهصة والفواشق وغيرهم... وتعد هذه القبيلة من أشد القبائل بأساً ومراساً، فلم تستطع الدولة العثمانية كل مدة إقامتها باليمن إخضاعها".

وينتسب شيوخ قبيلة الزرائق إلى ثلاثة فروع: الفواشق، والمناصر، والهيوج. ومن أبرز الشخصيات التاريخية المنتمية لقبيلة

حقه في ثروات أرضه، وحرمانه من حقه في العيش الكريم؛ فقاومهم أبناءؤها ما يزيد على ألف سنة، وخاضوا ما يزيد على 300 معركة لصد الغزاة والمستعمرين على اختلاف أجناسهم وتنوع مآربهم وأطعامهم، كالرومان 23 ق.م، والأحباش 525م، والتوسع الأيوبي 1173م، والأتراك العثمانيين 1538م، والحكم الإمامي من 1918م حتى 1962م، هذا إلى جانب الاحتلال الإنجليزي من 1918م إلى 1921م. يقول البردوني في كتابه (اليمن الجمهوري): "إن الحروب التي خاضتها منطقة تهامة، وبالأخص قبائل الزرائق ضد الحكم الإمامي طوال عقود ما قبل الثورة مهدت لقيام ثورة 26 سبتمبر 1962م كونها أضعفت قوة الإمام يحيى ومن بعده الإمام أحمد، وخلخت تماسك دولتهم". ففي مواجهة الإمامة وحدها خاض أبناء تهامة الزرائق ما يزيد عن 40 حرباً ومعركة في الجبا العليا والسفلى، ومعركة عواجه بين الرامية والإمام 1925م، ومعارك مع قبيلة القحري أو القحرية. ومعركة منطقة كتف الشعوب المقلوب، ومعركة وادي الجاح 1928م، وغيرها من المعارك، لكن أهم وأشهر هذه المعارك معركة القوقر.

معركة القوقر 1929م:

يقول الدكتور عبدالودود مقرر: "تعدُّ معركة القوقر أو (موقعة ذات السلاسل التهامية) من أشهر معارك المقاومة

تضمن، في أول بنوده، المطالبة بالاعتراف بدولة تهامة الديموقراطية".

القائد الأسطورة يستشهد مسموماً:

كتب الباحث الدكتور عبدالودود مقرر عن فتيني قائلاً: " الشيخ أحمد فتيني جنيد قاد الزرائق إبان العهد العثماني في ثوراتهم، وتزعم المقاومة التهامية في تصديها ضد القوات الإمامية الغازية، وانسحب إلى جيزان بعد فشل المقاومة التهامية واحتلال بيت الفقيه في يوم الخميس 26 سبتمبر 1928م، ورجع مع القوات السعودية ومعه كتابه الزنوقية، وبعد انسحاب السعودية تم اغتياله عن طريق السم أثناء تناوله غدائه في بيت الفقيه بإشراف شخصي من ولي العهد أحمد ومتابعة من والده الإمام يحيى، رغم تعهدهما للملك عبدالعزيز والأمير فيصل، بعد هزيمتهم المنكرة، بعدم التعرض للشخصيات التهامية، وإطلاق سراح من تبقى من الزرائق في معتقلاتهم، وتوفي بعد صلاته للمغرب في مزرعته غرب بيت الفقيه، ودفن في تربة ابن عجيل".

تهامة في مواجهة الغزاة:

نتيجة لموقع تهامة الاستراتيجي وأرضها الزاخرة بالثروات والخيرات، فقد أصبحت في مواجهة مع الطامعين بغزوها واحتلالها ونهب ثرواتها وأراضيها، وسحق الإنسان التهامي وحرمانه من



■ قلعة الضحي شمال مدينة الحديدية

والجيوش الإمامية كل يوم وليلة".
وتقول المصادر: (في القوقر استخدم المدفع والمكاين والبنادق، والتقى الجيش والزراييق والمجاملة وبني المقبول وجهها لوجه، واستخدموا السلاح الأبيض، واشتعلت الحرب، وكثُر القتل بين الجانبين، وهرب أحمد يا جناه مع جيشه إلى جبل قحمة، وقتل في هذه أكثر من ستة آلاف من الجانبين. واستمرت المعركة على أشدها من الصباح الباكر حتى الساعة الخامسة مساء. وقد مُني جيش الإمام بعدة هزائم متتالية جعلت جيشه يتقهقر ويشعر بالرعب، لكن عناد أحمد «ياجناه» وطموحه للعرش جعله يُضحي بعشرات الآلاف من القتلى والجرحى في سبيل تسجيل انتصار، وقد سجل في أشعاره اعترافه بقوة الزراييق ومراة المعارك في القوقر والجاح، حيث ظل أكثر من عام وهو يتكبد الخسائر فيها.

استطاع أحمد «يا جناه» آخر الأمر أن يُجند عددا من أبناء المنطقة كعملاء

التهامية في تصديها للقوات الإمامية، وقد نالت شهرة واسعة لدى الكُتاب بشكل عام، والقوقر قرية تقع شمال بيت الفقيه، وتعد مفتاحها، وأهل القوقر قبيلة مقاتلة، وأرضها خصبة جيدة التربة، وفيها مساكن شيخي زراييق الشام؛ الشيخ يحيى منصر معروف، والشيخ أحمد حسن معروف. وكانت المعركة في صباح الثلاثاء السادس والعشرين من ذي القعدة 1347هـ/ السادس من مايو 1929م، وفيها هزمت المقاومة التهامية الجيوش الإمامية الغازية هزيمة كبيرة، وكبدتها خسائر فادحة، حيث فرضت تكتيكات حربية للمقاومة التهامية لم تستخدمها من قبل، مثل تقييد بعض المقاومين لأنفسهم بسلاسل حديدية، والقتال حتى الموت، واختيار مائة من النخبة المقاتلة كمشاريع هجومية استشهادية. كل تلك الأساليب وغيرها دفعت الجيوش الإمامية إلى الفرار والهروب من غير هدى في وهاد وصحراء تهامة، وكانت المناوشة بين الزراييق

أثبتت جماهير تهامة ثورتها وإيمانها الجمهوري المطلق بمزيد من الانخراط في المقاومة الشعبية درع الثورة والجمهورية الذي تحطمت تحت أقدامه مؤامرة إسقاط الجمهورية وإنهائها، حيث توالى حملات المتطوعين من الحديد لفك طريق الحديد صنعاء وتطهيره من الملكيين والمرترقة والوصول إلى صنعاء وإيصال الدعم اللوجستي والتمويل والعناد العسكري إلى الوحدات العسكرية الوطنية والمقاومة الشعبية، حتى تحققت الملحمة التاريخية بإسقاط حصار صنعاء، وإنهاء الإمامة إلى الأبد.

وقدمت تهامة من أجل الثورة والحفاظ على الجمهورية كوكبة من المناضلين، منهم، على سبيل الذكر لا الحصر، : أبكر يوسف بيروه، ومحمد مكي، وأحمد محمد هاجي، ومحمد الأهنومي، وإبراهيم صادق، ويوسف الشحاري، والمفكر الاقتصادي طاهر رجب، وأخاه الكابتن عبدالله رجب، والشيخ والشاعر علي عبدالعزيز نصر، والشيخ المناضل الأستاذ محمد علي الجفري العلوي، والأستاذ عثمان عميرة، والأستاذ أحمد جابر عفيف... وغيرهم كثير. إلا أن أبناء تهامة عانوا مجدداً احتلالهم مناطقياً تحت مظلة ثورة 26 سبتمبر 1962م، وفي زمن الجمهورية، منذ العام 1962 وحتى 21 سبتمبر 2014م، إذ أن حكومات الجمهورية المتعاقبة ظلت تتعامل مع تهامة الحديدية

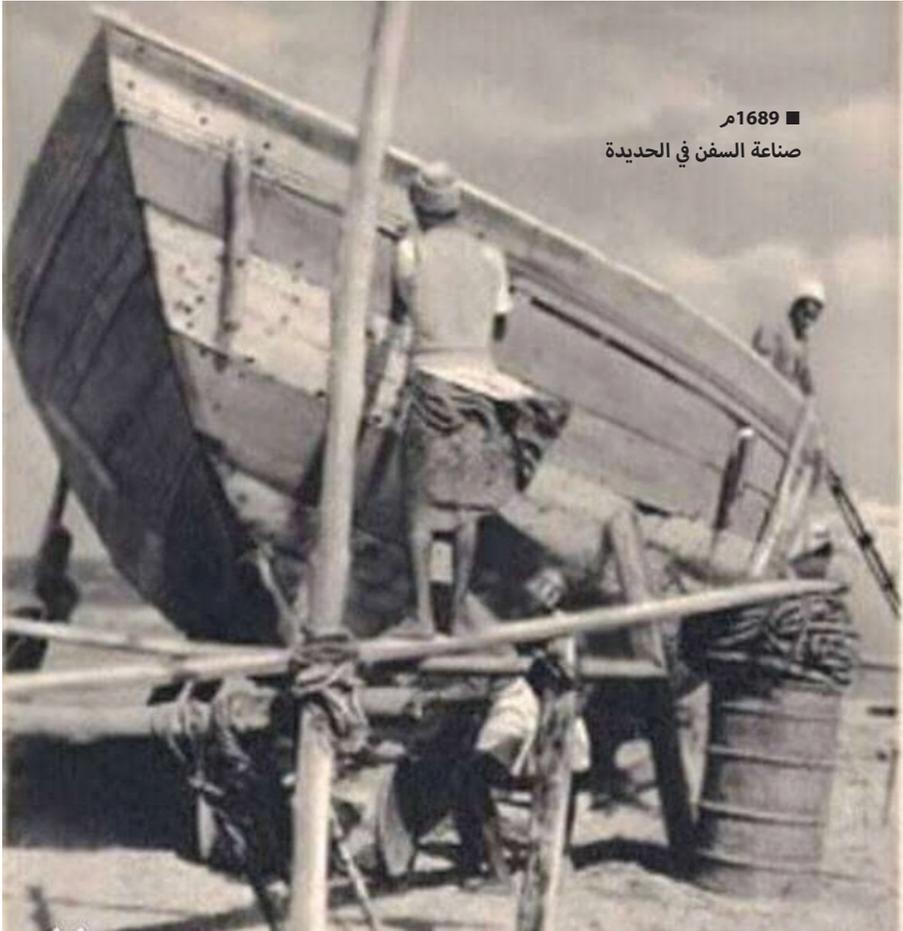
وطابور خامس، من مشائخ وتجار الزرائيق، وبعد معركة شرسة وانتحارية دخل السيف أحمد بيت الفقيه في 26 سبتمبر 1929م، وعاث وجيشه في المدينة قتلاً ونهباً.

وقام بأسر معظم مقاتلي الزرائيق، يقول ياسر أبو الغيث: " إنه وفي هذا التاريخ 26 سبتمبر 1929م تم احتلال تهامة كاملة من قبل القوات الإمامية، وفقدت تهامة استقلالها. ومن يومها مارس الإمام العديد من الأساليب القمعية، كتكثير الأفواه، وإغلاق المدارس ومراكز التنوير، وتحطيم منازل الصوفية، وفرض الجزية، واعتقال كل من يندد بهذه الأعمال الإجرامية، ومنهم من تعرض للتنكيل والتعذيب، ومنهم من لقي حتفه ومصرعه إعداماً بالسيف، ومنهم من لم يعرف مصيرهم حتى قيام الثورة السبتمبرية في 26 سبتمبر 1962م، وإعلان الجمهورية، حين بدأ الشعب اليمني في الشمال في تلك اللحظة بتنفس الصعداء".

تهامة والحكومات الجمهورية:

في 26 سبتمبر 1962م قامت أول جمهورية يمنية، واندحرت الإمامة بفعل الثورة وتنفس الشعب الصعداء.

وحاول الملكيون إسقاط الجمهورية في 1967م، إلا أن أبناء تهامة كانوا في طليعة من تصدى لهم. يقول القاضي إسحاق صلاح - رحمه الله -: " وكان التحدي بأن



■ 1689م
صناعة السفن في الحديدة

تكشف عن جانب من أعمال التمييز العنصري الممنهج ضد أبنائها، لاسيما جرائم مصادرة الأراضي، وحرمانهم من كافة حقوقهم المشروعة، من رعاية، ووظائف، ورواتب، وعلاوات، وبدلات غلاء ومعيشة، واستبعادهم من مراكز صنع القرار، وجعلتهم يعانون في كافة مناحي الحياة بنسبة 90% .. تهميش في الخدمات،

بأنها الورقة الرابحة في الثروة فنهبوا. وفي كل مرحلة من مراحل الاحتلال والهيمنة على تهامة وأهلها مورست ضد أبنائها مختلف أشكال العنف والإقصاء والتهميش والاذلال، ومصادرة الأراضي، ونهب الثروات، وحرمان أهلها من هذه الثروات و من كافة الحقوق. كما تعرضت تهامة لجرائم الإخلاء القسري والاجتياح للأراضي التهامية، التي

إلى الثروة الحيوانية، كالماشية، والخيول، والإبل، والبقر. وتهامة مليئة بالثروات الطبيعية، ولعل أبرز هذه الثروات حقول النفط المكتشفة حديثاً، إضافة إلى حقول الغاز الطبيعي، بجانب احتكاكها على ثروة بحرية كبيرة، حيث يعيش الآلاف من سكانها على صيد الأسماك، وتربية الماشية.

كلمة أخيرة:

تلك هي تهامة بشكل مختصر. وذلك هو الإنسان التهامي ومعاناته عبر التاريخ وحتى اليوم، وتلك هي قضيتهم. وأعتذر إذا ما كان هذا الملف ليس مستوفياً لكل ما يتعلق بتهامة أرضاً، وتاريخاً، وإنساناً وقضية.

.....

(*) موجه تربيوي

وأديب وشاعر وكاتب صحفي

وتهميش في المناصب القيادية السياسية والإدارية، وتمييز عنصري وإقصاء للكوادر التهامية المؤهلة. هذه هي مظلومية تهامة وشعبها. هذه هي قضيتهم عبر التاريخ مع الأنظمة الحاكمة المتعاقبة.

ثروات تهامة الطبيعية:

تزرع تهامة اليمن بالكثير من الثروات الطبيعية منها، المحاصيل الزراعية الهامة كالتمر، والذرة، والقمح، والأراك. ومن الفواكه: البطيخ، والمانجو، والجوافة. ومن الخضروات: الجزر التمري، والجزر المديني، والجزر اليماني (البطاطا)، والطماطم، والبادنجان الأسود، والبامية، والقرع، والفول، والملوخية، والكرنب، والخس، والجرجير، والفجل الأحمر، والأبيض، والفلفل الرومي والأخضر، والبصل، والبرسيم الذي يُعدُّ من أهم الغلات التي تُولف غذاء الماشية. إضافة

دورة غير مكتملة: مسار تشكل المجتمع المدني في اليمن

حسام ردمان

باحث وصحفي

في العام 1990م تأسست الجمهورية اليمنية في ظل مفارقة تاريخية حادة؛ فمن جهة مثلت اليمن أهم عملية تحول ديمقراطي في العالم العربي المعروف بأنظمتها السلطوية. ومن جهة أخرى عانت الجمهورية الوليدة من تخلف اقتصادي واجتماعي تكسّر نتيجة تعثر مشاريع التحديث السابقة وعطل بدوره عجلة التنمية المأمولة (1). وعلى مدار أربعة أعوام شهد المجتمع المدني اليمني ولادة مزدهرة حفزتها اتفاقية الوحدة اليمنية التي أكدت على التعددية السياسية وحرية التعبير، وذلك قبل اندلاع الحرب الأهلية في 1994م التي أعادت تكريس الوحدة اليمنية انطلاقا من حقائق القوة العسكرية أكثر من اقترانها بشرعية النظام الديمقراطي.

دورة "الازدهار / الانتكاس" تكررت مرة أخرى في 2011م؛ حيث شهدت منظمات المجتمع المدني طفرة غير مسبوقة على إثر اندلاع انتفاضة شعبية واسعة أطاحت بحكم الرئيس السابق علي عبدالله صالح، و سرعان ما تراجعت هذه الفاعلية الانتقالية بسبب اندلاع الحرب الأهلية التي لم تكتمل فصولها حتى الآن.

ارتبطت محفزات الصراع في اليمن بعوامل طبيعية منها شحة الموارد (المياه، الأراضي الزراعية، والنفط) ووعورة الجغرافيا (2)، إضافة إلى العوامل التاريخية المتعلقة بصيرورة بناء الدولة الوطنية الحديثة وبتطور بناها الاقتصادية الاجتماعية. وخلال العصرين القديم والوسيط ساد في اليمن نمط "الانتاج الخراجي" واعتمد أهلها بدرجة أساسية على الزراعة والتجارة، وكان لافتاً حضور الدولة المركزية خلال فترات قصيرة ومتقطعة، في حين تنافست العديد من الممالك والدويلات المتزامنة على حكم أجزاء متفرقة ومتغيرة من البلاد، كما حظيت الوحدات القبلية والقروية بحالة من الاستقلال الذاتي عن الدولة (3).

في بداية القرن العشرين انقسمت اليمن إلى ثلاثة قطاعات جيوسياسية: مستعمرة عدن التي شهدت تطوراً ملحوظاً نحو الاقتصاد الرأسمالي الحديث، وتشكلت فيها النواة الأولى للمجتمع المدني اليمني، ومحميات الجنوب (الشرقية والغربية) التي عانت من

التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وكانت مسرحا للصراعات التناحرية بين مختلف تشكيلاتها الاجتماعية والسياسية في إطار السياسة الاستعمارية "فرق تسد"، وأخيرا المملكة اليمنية المتوكلية، والتي حكمت مناطق شمال اليمن وفق منظور ديني قرن أوسطي، ونجحت إلى حد ما في بناء سلطة مركزية أكثر تماسكا من محميات عدن، لكنها لم تختلف كثيرا على مستوى البنى الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة.

في العام 1962 اندلعت ثورة سبتمبر في شمال اليمن منبهة حكم الأئمة الزيديين، وبعدها بعام اندلعت ثورة أكتوبر في الجنوب، وتكلفت بالاستقلال التام في نوفمبر 1967، وفي الحالتين ارتبطت توجهات السلطات الثورية بعمليات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي قادتها الدولة، وسمح ذلك بخلق طبقة وسطى واسعة في اليمن، استطاعت أن تغطي احتياجات القطاع العام، كما أنه أسهم في تطوير مؤسسات التعليم وخلق تركزات حضرية منتعشة في المدن الرئيسية (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، حضرموت). وبينما امتازت دولة الجنوب بتحقيق معدلات أكبر في التنمية البشرية داخل الحضر والريف، فقد استطاع النظام في الشمال أن يحافظ على نمو وتراكم القطاع الخاص(4).

عزز السياق التاريخي في الشمال (الجمهورية العربية اليمنية 1962-1990) من هيمنة مراكز القوة القبلية التي لم تعد مجرد وسيط بين الدولة والمجتمع - كما كانت أيام الإمامة - بل جرى تمكينها بشكل أكبر في جسم الدولة السياسي، وحظي رموزها بصلاحيات سياسية و امتيازات مالية غير مسبوقة. وفي المقابل نجحت السلطة التقدمية (ذات التوجه الماركسي) في الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية 1967-1990) في تفكيك البنى القبلية وترسيخ أجهزة الدولة المركزية الحديثة، لكن هذه الانتماءات ظلت عالقة في اللاشعور السياسي وأعدت افراز نفسها مع دورات العنف المتكررة سواء في العام 1986 أو لاحقا بعد العام 1994م(5).

بالمحصلة أدى قصور مشاريع التحديث، وتكرار دورات العنف الأهلي، وتنامي التدخلات الخارجية الداعمة للقوى المحافظة (القبلية/الدينية)؛ إلى إبقاء البنى الاجتماعية التقليدية جنبا إلى جنب مع المؤسسات السياسية الحديثة. وبعد العام 1994 جرى التخلي تماما عن إيجابيات النموذج "المركزي التحديثي" لمصلحة "دولة القبائل والعسكر والخبراء الاقتصاديين"، وتم بشكل متقصد استنهاض المكونات الاجتماعية التقليدية في الجنوب في إطار بناء تحالفات سياسية جديدة لمصلحة الطرف المنتصر في الحرب.

وفي نفس العام اتخذ النظام حزمة إجراءات اقتصادية قاسية أنهت الدور القيادي للدولة في عمليتي التنمية والتحديث، وقلصت نفقات الحكومة على شبكات الحماية

الاجتماعية، وكان التحدي الأساس للنظام يكمن في كيفية تحقيق نمو فعال ذي قاعدة عريضة من القطاع الخاص "في ظل ما يتسم به اقتصاد البلد من عاملين مترابطين: الأول: ضعف الأداء في أساليب الحكم الجيدة وقلة المؤسسات المشجعة لاقتصاد السوق، والثاني: صغر حجم قطاع الصناعات التحويلية واستمرار صغر معظم المنشآت الاقتصادية اليمينية" (6).

وبالفعل أدت هذه الاجراءات، في ضوء البيئة السياسية والتشريعية والأمنية المختلة، إلى حدوث نتائج عكسية من أهمها: إضعاف الطبقة الوسطى، وبروز طبقة جديدة من "رأسمالية المحاسب" وهم التجار ورجال الأعمال المرتبطين بالسلطة والمستفيدين من علاقات المحسوبة وممارسات الفساد، وتنامي التفاوت الاقتصادي سواء على أساس طبقي أو على أساس جغرافي بين محافظات المركز ومحافظات الأطراف، وبين المناطق الحضرية التي جنت النصيب الأكبر من معدلات النمو الاقتصادي والمناطق الريفية الأشد فقراً، والتي تشكل 70% من تكوين المجتمع اليمني، لذا فقد عانت المدن من عمليات تريف متزايدة نتيجة الهجرة الداخلية والبطالة الريفية المزمنة (7).

وبالقدر نفسه الذي كانت فيه الدولة تتخلى عن مسؤولياتها الاقتصادية الاجتماعية، كانت السلطة السياسية تتركز أكثر في قمة الهرم السياسي المتمثلة حينها برئيس الجمهورية علي عبدالله صالح، والذي كان أيضاً رئيس الحزب الحاكم والمسيطر على الأغلبية الساحقة في البرلمان (8)، وقد أعاققت هذه المعادلة إمكانيات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وأعاققت بناء مجتمع أعمال منتج وتنامي، وكذلك قوضت مكنزمات تطور المجتمع المدني، وحفزت ظهور فواعل اجتماعية معارضة من خارج المجال السياسي عملت على تقويض سلطات الدولة بشكل مضاعف سياسياً وعسكرياً (تنظيم القاعدة، التمرد الحوثي، الجماعات القبلية).

وبخلاف التجارب العربية، فإن النظام السياسي في الجمهورية اليمنية لم يبدأ شمولياً ثم تدرج نحو الانفتاح الديمقراطي الحذر، بل على العكس بدأ النظام ديمقراطياً، ثم انتهى إلى نوع من "السلطوية التعددية" (9)، وذلك بسبب اختلال ميزان القوى السياسي والعسكري بعد الحرب بين السلطة والمعارضة، وبسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحركة لعملية بناء الدولة. ولم يستجب النظام على مدار العقدين التاليين لتأسيس الجمهورية إلى التزامات الإصلاح السياسي إلا بالقدر الذي يمتص من خلاله ضغوط المجتمع الدولي ومساعداته (10).

لقد شهد المجتمع المدني خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2010 عملية نمو متعسرة،

واكتسبت منظماته الناشئة قوتها بالدرجة الأساسية من عوامل خارجية، منها تطورات المناخ الدولي (الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي في بلدان العالم الثالث، العولمة التكنولوجية التي سهلت عمليات التواصل، باردايم السياسات النيوليبرالية المفروضة على الأنظمة كشرط للدعم المالي)، ومنها ما اتصل بمشروعية النظام السياسي ووجود أرضية قانونية تشرع لها، وكذلك تأرجح ميزان القوى السياسي والاجتماعي الذي أتاح لها هامشا للتحرك والعمل.

ومثل المجتمع المدني أيضا ملعبا مفتوحا لتنافس العديد من القوى التي يمكن تصنيفها إلى أربع فئات:

المجتمع الدولي (دول مانحة، مؤسسات دولية، منظمات غير حكومية، شركات عابرة للقارات)، والمجتمع الأهلي التقليدي (جماعات دينية، قوى قبلية، حركات مناطقية)، المجتمع السياسي (أحزاب سياسية، أجهزة الدولة الرسمية)، ومجتمع الأعمال (برجوازية السوق التي تمتلك قاعدة صناعية، وتلتزم معايير الحوكمة في مؤسساتها، وهي الطرف الأضعف في الساحة الاقتصادية، مقابل برجوازية السلطة التي تعتمد على النشاط التجاري، وتستفيد من الامتيازات التي يمنحها إياها النظام وهي الطرف الغالب).

اتخذ نشاط منظمات المجتمع المدني في اليمن نمطين بارزين:

الأول: يقدم الخدمات؛ ومنها أقلية تشط في مجال التنمية مثل "الصندوق الاجتماعي للتنمية" والذي خلق للمجتمع الدولي بدائل جديدة لاستيعاب الدعم المالي تتجاوز فساد الأطر الرسمية، أما غالبية المنظمات فقد ركزت على النشاط الخيري الذي يستهدف الفئات الأكثر فقرا في المجتمع، وقد مثلت هذه المنظمات حقل النشاط الأساس لمجتمع الأعمال ولقوى المجتمع التقليدي لاسيما التيارات الدينية. كما إنها ظلّت موضع ترحيب من النظام لأنها خفتت من التداييات الاجتماعية القاسية لسياسات التقشف ورفع الدعم.

والثاني: يقود الحركات؛ وقد شكل هذا النمط الحقل الرئيس لنشاط المعارضة السياسية ممثلة حينها "بأحزاب اللقاء المشترك" التي دعمت المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام الحزبية والمستقلة، واستطاعت أن تسيطر على اتحاد الطلاب واتحاد الأدباء والكتاب ونقابة الصحفيين، أيضا فقد اهتمت الجهات الدولية المانحة والداعمة للديمقراطية بتمويل المنظمات الحقوقية. ومن جهة أخرى استطاعت أجهزة الدولة أن تحكم سيطرتها على أبرز النقابات والاتحادات المهنية وحيدتها إلى حد كبير عن الحراك السياسي الضاغط على النظام والذي تصاعد بشكل ملحوظ بعد العام 2006.

وعلى مدار هذه الفترة لعبت منظمات المجتمع المدني في اليمن أدواراً تقليدية ذات طابع خدماتي بالدرجة الأساسية، ومنها من اشترك في عمليات التعبئة والمناصرة، لكنها عجزت عن لعب دور ملموس في التأثير على صناعة السياسات وفي عمليات الرقابة والرصد وذلك نظراً لقلّة الخبرة وضعف البناء المؤسسي داخل المنظمات نفسها وعجزها عن خلق تحالفات واسعة، وأيضاً نظراً لضيق الفضاء المدني(11).

شهدت اليمن أربعة متغيرات جوهرية أسهمت في تهيئة الأرضية "السياسية/الاجتماعية" لاندلاع انتفاضة شعبية؛ أولاً: تكتل "أحزاب اللقاء المشترك" وتنامي فاعليته، وتحوله من مجرد تحالف انتخابي إلى تحالف سياسي معارض، ثانياً تآكل شرعية النظام بعد أن رهن وجوده "بالتنمية" كبديل عن "الديمقراطية" وفشله في تحقيق الهدفين، ثالثاً: تصاعد المعارك في صعدة وتحولها إلى معضلة أمنية وسياسية، وأخيراً تنامي الحراك الاجتماعي في المحافظات الجنوبية وتحوله إلى حركة سياسية مطالبة بالانفصال.

وجاءت موجة الربيع العربي لتحفز "حراكاً شعبياً" واسعاً استمد قوته بصورة رئيسية من أحزاب المعارضة السياسية ومن الفواعل الاجتماعية الصاعدة (الحراك الجنوبي، وحركة الحوثي). ورغم ذلك فقد شهد المجتمع المدني في العام 2011 طفرة غير مسبوقة عكستها أرقام المنظمات التي تم انشاؤها خلال هذه الأعوام(12)، وشهدت اليمن ديناميكيتين مختلفتين خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت تنحي صالح عن الحكم:

الأولى: في السطح، وكانت تتسم بالطابع السلمي، ولعبت فيها منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً توج بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي أنتج مشروع دستور جديد في اليمن وتوقيع وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني، والتي، بمقتضاها، كان يجب أن يتأسس مجلس أعلى للشراكة بين الطرفين(13)، وأسهم الدور الدولي -والعربي تحديداً- في رفع فاعليتها من خلال مضاعفة الدعم المالي وممارسة ضغوط على النخبة السياسية لدمج هذه الفعاليات في عمليات الحوار(14).

والثانية: في العمق حيث تصارعت القوى التقليدية المسلحة على أساس هوياتي وبدعم إقليمي لانتراع مواقع جديدة في السلطة، وساعدها في ذلك فشل القيادة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية وتآكل مؤسسات الدولة نتيجة المحاصصة الحزبية بين المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك، ونتيجة عمليات الهيكلية التي شهدتها الجيش اليمني، والتي أدت إلى تفكيكه دون إعادة تركيبه على أساس وطني. وفي العام 2014 أدى الانقلاب الحوثي إلى تسيد الديناميكية الثانية وتهيمش الديناميكية

الأولى؛ ومع اندلاع الحرب الشاملة ببعديها (المحلي والاقليمي) في العام 2015، تحولت حالة الضعف البنيوي التي عانى منها مثلث التنمية في اليمن (الدولة، المجتمع المدني، مجتمع الأعمال)، إلى عملية انهيار متسارع قوضت أكثر من فرص الإصلاح السياسي، وصفت ما كان متاحاً من فضاء مدني تراكم على مدى ثلاثة عقود(15). وقد أدى هذا التغيير في بيئة العمل المدني إلى تغيير أجندة المنظمات الفاعلة بحيث تراجعت أولويات "التنمية والديمقراطية" لمصلحة الأولويات "الإغاثية" وإطلاق مناشدات السلام، وأفقدت هذه الوضعية منظمات المجتمع المدني سقف الحرية المتحقق بفضل الانتفاضة الشعبية وهامش الاستقلالية النسبي الذي كانت تحظى به.

.....

الهوامش:

1 - في عام 1990؛ احتلت اليمن المركز 189 عالمياً في مؤشر التنمية البشرية، وذلك بمعدل 0.40 %، وقد عُدَّت اليمن من أكثر الدول فقراً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2 - "كانت اليمن تمثل ما أطلق عليه العالمان الأوروبيان اللذان عاشا في القرن العشرين، "أرنست غلنر" و "روبير مونتاني"، اسم "المجتمع المجزأ". وهو ثمرة طبيعية شرق أوسطية تعصف بها الصحاري والجبال. ولكونه يتأرجح بين المركزية والفضوى، يتجسد هذا المجتمع وفقاً لصياغة مونتاني في نظام "يستنزف الحياة من منطقة ما". ويسبب الهشاشة المتأصلة فيه فقد فشل في إقامة مؤسسات دائمة. وهناك تتسم القبائل بقوتها والحكومة المركزية بضعفها".

انتقام الجغرافيا، روبرت د. كابلان، سلسلة عالم المعرفة 2015، ص 18.

3 - للمزيد حول هذا الموضوع يُنظر: ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني، فؤاد الصلاحي، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان 2012.

4 - الدولة والمجتمع المدني في اليمن، فؤاد الصلاحي، مركز المعلومات والتأهيل 2001، ص 73.

5 - للمزيد حول هذا الموضوع يُنظر: القصر والديوان : الدور السياسي للقبيلة في اليمن، المرصد اليمني لحقوق الإنسان 2009 .

6 - النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر العوائق والامكانيات، تقرير البنك الدولي 2000. ص 2،3

7 - للمزيد يُنظر: اليمن: المنعطف الثوري، الفصل الثاني ص 181، مقال بعنوان: اقتصاد في مأزق أزمي، للباحث كدير بوغران .

8 - قام النظام بأجراء تعديلات قاسية على بنود دستور الوحدة في مناسبتين (-1994 2001)، وفي الحالتين توخت هذه التعديلات تعزيز هيمنة وصلاحيات السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية الذي أصبح هو من يعين الوزراء وهو أيضا رئيس المجلس الاعلى للقضاء . وفي العام 1997 حقق فيها الحزب الحاكم "المؤتمر الشعبي العام" أغلبية مريحة حيث فاز بـ 187 مقعد في البرلمان من اصل 301 مقعد . وفي انتخابات العام 2003 حقق الحزب أغلبية ساحقة وفاز بـ 229 مقعد إلى جانب مقاعد المستقلين المحسوبين عليه. وفي العام 2006 خالف صالح وعوده السياسية وبنود الدستور معلناً ترشحه لانتخابات الرئاسة التي تعرض فيها لمنافسة قوية من قبل مرشح تحالف المعارضة فيصل بن شملان، وفي الوقت ذاته سيطر حزب المؤتمر على غالبية المجالس المحلية في جميع المحافظات ما اعاق بالتالي امكانية الاصلاح من خلال تطبيق آليات الحكم اللا مركزي.

9 - وظفت الباحثة الامريكية المختصة بالشأن اليمني "سارة فيليبس" هذا المصطلح لوصف النظام السياسي القائم في اليمن في العام 2008، ويعود المصطلح إلى الكاتبة مارشا بريشتاين في مقالة "العجز في ديمقراطيات الشرق الاوسط من المنظور التقارني". للمزيد يُنظر: تقييم الاصلاح السياسي في اليمن، سارة فيلبس، أوراق كارنجي، سلسلة الشرق الاوسط، 2007.

10 - في هذا الاطار يفرق الدكتور عبدالباقي شمسان بين نمطين من الاصلاحات؛ الأولى تدرج صمن "الانتقال الديمقراطي" الناجم عن سلوك اختياري تقوم به النخب الحاكمة في بلدان الديمقراطية الناشئة للتحرك من مرحلة الانتقال إلى مرحلة التحول الديمقراطي. أمّا الثانية فتندرج ضمن منظومة "الانتقال الجبري" الذي ينجم عن قوة ضغط المؤسسات الدولية المانحة بهدف ضمان بقاء واستمرارية المساعدات دون النظر إلى الاثار الاجتماعية للإجراءات السياسية والاقتصادية. ويمكن تصنيف النظام اليمني في الصنف الثاني من الانتقال الجبري.

الاصلاحات الديمقراطية في اليمن (برجماتية الانتقال ومعوقات التحول)، عبدالباقي شمسان، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، ص 2،3.

11 - يُنظر: منظمات المجتمع المدني في مرحلة التحول، تقرير البنك الدولي 2013

12 - قفز معدل نمو منظمات المجتمع المدني في المحافظات الخمس الكبرى في اليمن (صنعاء، عدن، تعز، حضرموت، الحديدة) منذ 2010 وحتى أواخر 2012 بنسبة %33، وقفز في عموم اليمن بنسبة %24. المصدر نفسه ص 11

- 13 - وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني اليمنية، سبتمبر 2013، ص9،7.
- 14 - "اظهرت الجهات المانحة دعماً قوياً لإنشاء شركات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.. كما أكدت أيضاً على توفير المساعدة الفنية والمالية لتعزيز قدرات وتمكين منظمات المجتمع المدني كي تصبح شريكاً فاعلاً في التنمية"
منظمات المجتمع المدني في مرحلة التحول، تقرير البنك الدولي 2013، ص 12
- 15 - مأساة المجتمع المدني اليمني، ناديا السقاف، مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى 2016.

اصدارات

تضمن الكتاب، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، وقائمة المراجع، ثلاثة فصول رئيسية:

- الفصل الأول : "مجتمع كسيح ونخب متوحشة".
- الفصل الثاني: "سوسيولوجيا الحياة اليومية وانهايار الخدمات".
- الفصل الثالث: " انهايار منظومة الأخلاق".

https://drive.google.com/file/d/1wFJRUIEhM-KDOfw3CZfKri4u5MtWWhyXKb/view?fbclid=IwAR2kS8yK-2Vrj89_r9vyMaemxp2PLhRSdH-B6QA29-bslw4x2jmmqXha04Ds

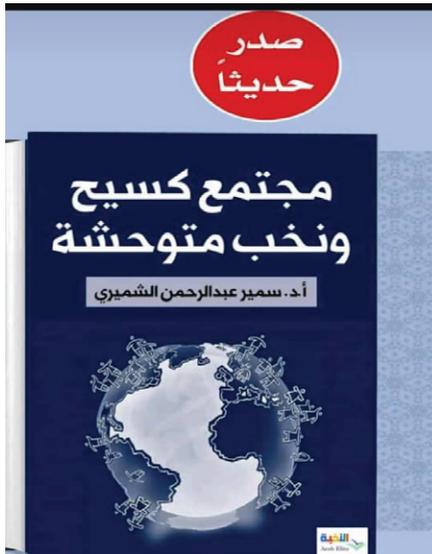
رابط تحميل الكتاب

(*) أستاذ علم الاجتماع جامعة عدن.

نحن في هيئة تحرير مجلة الناصية لا تزال تواجهنا صعوبة كبيرة في متابعة مستجدات النشر، والحصول على البيانات المطلوبة عن الإصدارات الجديدة. وهي صعوبة تتصل، في جانب مهم منها، بضعف عملية التسويق والترويج للكتب ومستجدات النشر في بلادنا، كما أن تعاون الناشرين والمؤلفين معنا أقل مما هو مأمول . ومع ذلك، وسعيًا منا، لتوثيق ما يمكننا من مستجدات النشر، وتقديم خدمة للقارئ والمؤلف والناشر، فإننا نواصل في هذا العدد نشر بيانات موجزة لبعض الإصدارات التي تمكنا من الحصول عليها.

عنوان الكتاب: "مجتمع كسيح ونخب متوحشة".

_المؤلف: أ، د، سمير عبد الرحمن هائل الشميري. (*)
_الطبعة: الأولى، 2022
_الحجم: 210صفحات.
_دار النشر: النخبة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
_محتوى الكتاب.



عنوان الكتاب: "على ضفتي المجرى"
- (رواية أدبية)

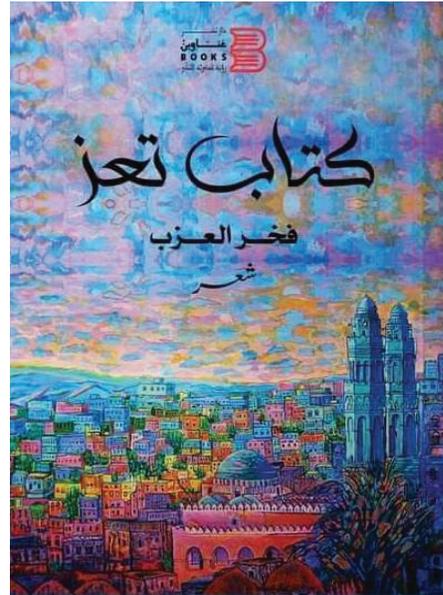
_ المؤلف: بلال أحمد "بلال محمد أحمد" (*)
_ الحجم: 136 صفحة، من القطع المتوسط .

_ الطبعة الأولى : أكتوبر 2022
_ الناشر: الدار اليمنية للكتب والتراث
- القاهرة، ومكتبة خالد بن الوليد اليمن، صنعاء.

_ مما قيل عن الرواية:
"على ضفتي المجرى" .. بطاقة دخول للكاتب اليمني بلال أحمد إلى عالم الرواية" (*)

صدرت رواية "على ضفتي المجرى" للكاتب اليمني بلال أحمد، عن الدار اليمنية للكتب والتراث في القاهرة، ومكتبة

عنوان الكتاب: "كتاب تعز" (ديوان شعر)



_ المؤلف، الشاعر فخر العزب (*)
_ الطبعة الأولى.. 2023

_ دار النشر: عناوين للنشر والترجمة اليمن.

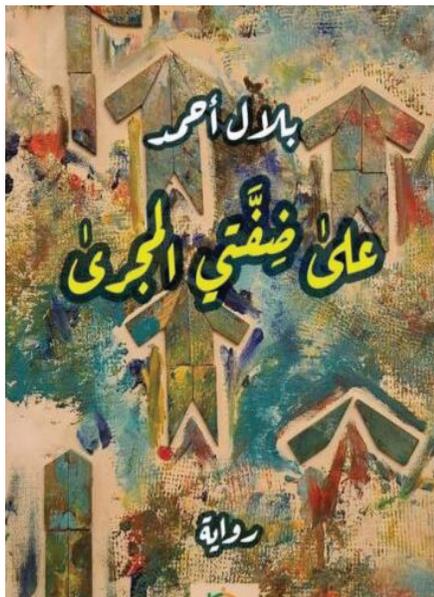
احتوى الكتاب على 37 نصًا شعريًا على ثلاثة فصول:

_ الفصل الأول : "عدينة" ويضم ثلاثة عشر نصًا.

_ الفصل الثاني : "معالم" ويضم أحد عشر نصًا.

_ الفصل الثالث : "بور" ويضم ثلاثة عشر نصًا.

(*) أديب، وكاتب..



الخاص داخل المدونة السردية اليمنية الناشطة اليوم، التي اجتذبت إلى عوالمها الكثير من الكاتبات والكتّاب، الذين وجدوا في فنّ الكتابة الروائية الأدوات الملائمة لإيصال تجاربهم الجديدة إلى جمهور التلقي المتنامي المنشغل بهذا النوع من الكتابة الأدبية، التي بدأت تحلّ محلّ أجناس أدبية أخرى كانت رائجة مثل الشعر..

* خيوط 5، نوفمبر/تشرين الثاني 2022.
* أديب يميني (*)

.....

عنوان الكتاب: إشكالات الواقع اليمني : الثورة الشعبية والحرب، الهوية وبناء الدولة.

-المؤلف : الباحث عيبان محمد السامعي.
_تاريخ النشر : يناير 2023
_دار النشر: مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة.
_عدد صفحات الكتاب 556 صفحة من القطع الكبير.

محتوى الكتاب: يشتمل الكتاب على ستة فصول، ومقدمة، وتقديم بقلم الأستاذ عبدالباري طاهر "نقيب الصحفيين الأسبق."

- الفصل الأول: في الثورة الشبابية الشعبية السلمية، تناول فيه بالتحليل ثورة 11 فبراير الشعبية، مقدماتها، أسبابها وعواملها السياسية والاجتماعية

خالد بن الوليد، تحتوي 136 صفحة من القطع المتوسط .

تعد هذه الرواية الأولى للكاتب، ومن خلال موضوعها وطريقة كتابتها ومستوى جودتها، فإنها تنبئ بميلاد كاتب جديد في المشهد السردى اليمني، لديه مستوى رفيع من الوعي بتقنيات الكتابة الروائية. * صحيفة الشارع اليمن.

.....

(على ضفّي المجرى)

مأزق هوية الجمهوري وترنّحه. (*)

"حدثني عن ذاتٍ لي جديدة، وهي بالطبع ليست ذاتي الحقيقية التي عرفت نفسي بها. وإزالة منه لما قد يخالج نفسي من ريبةٍ وتوجّس، قال لي بنبرة هادئةٍ قرأتُ صدقها من عينيه البتّيين الواسعتين أسفل حاجبيه الكتّين رماديّ اللون: "ثق بي. سألتزم معك، كل الموضوعية بمنتهى حسن النية، وسأساعدك في وصولك إليك، دون وصاية مني أو تحيّر".

بهذه اللغة الطرية، يمضي بلال أحمد في بناء روايته الأولى "على ضفّي المجرى"، التي صدرت مؤخرًا عن الدار اليمنية للكتب والتراث في القاهرة، ومكتبة خالد بن الوليد في صنعاء، بـ146 صفحة، وغلاف للفنان نبيل قاسم.

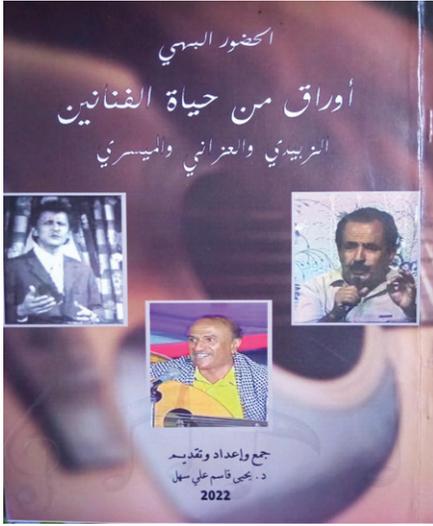
رواية "على ضفّي المجرى" بانسغالها بالموضوع اليمني وتاريخه القريب، وحاضره الغارق في الحرب والتفكك، تشق مجراها

والاقتصادية، ومآلاتها. الفصل الثاني: في الحوار الوطني وبناء الدولة، تطرق فيه إلى موضوعات أزمة بناء الدولة الحديثة في اليمن، والعوامل المختلفة المولدة لهذه الأزمة المستديرة، ويستعرض فرص وتحديات بناء الدولة الاتحادية وفقاً لوثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

الفصل الثالث: في أزمة الهوية الوطنية وانبعث الهويات الفرعية، يناقش فيه الباحث واحدة من أهم القضايا المطروحة في الواقع الراهن، حيث يتناول ظاهرة تصارع الهويات الفرعية في سياق التدافع العنيف والحرب الدائرة في اليمن، وتداعيات ذلك على الهوية الوطنية وقيم الانتماء الوطني والشعور بالمصير المشترك ومهددات الوحدة الوطنية.

الفصل الرابع: في الحرب وتداعياتها - الفصل الخامس: في تاريخ الحركة الوطنية، وفيه يتناول الباحث الطبقة العاملة اليمنية وتاريخها النضالي الممتد زهاء 80 عاماً، وتحولاتها في سياقات مختلفة، ابتداءً منذ البدايات حيث انخرطت الحركة العمالية في النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب، ثم في مرحلة بناء الدولة الوطنية، وصولاً إلى مرحلة توحيد شطري اليمن، ثم تفجير حرب 1994 الأثمة وتداعياتها على الطبقة العاملة، حيث تعرضت لأسوأ عملية تنكيل ممنهج في تاريخها، فقد تم تسريح عشرات الآلاف من عمال القطاع العام في الجنوب، وتدمير ونهب المؤسسات العامة، والمصانع والتعاونيات، وصولاً إلى حرب 2015 التي استمرت عملية التنكيل المنهج للحركة العمالية من ناحية مصادر الحقوق الوظيفية وقطع الرواتب، والتدهور





إحتوي الكتاب بالإضافة للإهداء والمقدمة على ثلاثة فصول :

- تناول الفصل الأول، سيرة مؤجزة لحياة الفنان أحمد يوسف الزبيدي، وإستعراض لحوالي 20، أغنية من الأغاني التي أداءها..

-الفصل الثاني خُصص للفنان محمد صالح عزاني، وفيه تناول المؤلف، السيرة الذاتية للفنان العزاني، وعدد من الكتابات والمرثيات عنه. ونص ل 36، أغنية من اغنياته.

- أما الفصل الثالث، فقد كُرس للفنان محمد علي ميسري، تضمن إستعراض المحطات الرئيسية في حياة الفنان الميسري، وعدد من الكتابات عنه، ونص ل 15 أغنية من الأغاني التي غناها..

_الكتاب متوفر في المكتاب بعدن.

* أكاديمي يعمل استاذاً للقانون العام كلية الحقوق جامعة عدن، وباحث صدر له حوالي 28 كتاباً.

المعيشي واتساع رقعة الفقر والبطالة ومؤشرات المجاعة.

- الفصل السادس: في قضايا المرأة والشباب، وركز فيه الباحث الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لظاهرة تهميش المرأة واستبعادها، كما تطرق إلى التحديات والمعوقات التي تقف أمام التمكين الاقتصادي والسياسي للشباب والمرأة في اليمن.

”مما قيل عن الكتاب“

يقول الأستاذ عبدالباري طاهر في تقديمه للكتاب: ”دراسات الباحث المتعددة شاهدة على مقدرته، ومدى تمكنه عميقاً في الحفر في المصطلحات والمفاهيم والمقولات السائدة..

الكتاب جهد علمي رفيع، وأدب سياسي راقٍ، والمعرفة هي القوة- حسب الفيلسوف بيكون-، ويجيء هذا الكتاب البحثي المهم في ظل غياب الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، ودور الجامعات ومراكز البحث.“

.....

***عنوان الكتاب: الحضور البهي ”أوراق من حياة الفنانين: الزبيدي العزاني والميسري“**

_المؤلف: أ، د يحيى قاسم سهل. *

_الحجم: 151صفحة،

_الطبعة. الأولى 2022

_الناشر، مكتبة ومركز الصادق للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء.

الناصية

مجلة "فكرية ثقافية"

تهدف إلى الإسهام في نشر فكر وثقافة المواطنة والمدنية وحقوق الإنسان، والتأصيل الفكري لقضايا المواطنة والدولة المدنية، وتشجيع الإبداع الأدبي بنشر الإبداعات الأدبية والثقافية للأدباء والمثقفين اليمنيين وغيرهم.

قواعد ومحددات النشر:

- تنشر مجلة "الناصية" الدراسات والأبحاث والمقالات والموضوعات شريطة أن:
 - تتسم بالعمق والدقة والموضوعية، وتضيف جديداً للمعرفة.
 - تتلاءم مع قضايا ومجالات اهتمام المجلة وتوجهاتها وسياستها العامة.
 - تتناول القضايا السياسية من منظور فكري، وليس بالأسلوب الصحفي المباشر.

حجم المواد والموضوعات التي تنشر في المجلة:

- يشترط في البحث ألا يزيد حجمه عن "5000/6000" كلمة، وألا يكون قد نُشر من قبل.
- يشترط في الدراسة ألا يزيد حجمها عن "4000/5000" كلمة.
- الموضوعات المترجمة "بحث، دراسة، تقارير" أن تكون مأخوذة عن لغات حية، وينطبق عليها الشرطان المحددان أعلاه من حيث الحجم.
- يشترط في المقال ألا يزيد حجمه عن "1500/2500" كلمة.
- موضوعات عرض الكتب يشترط ألا يزيد حجمها عن "1500/2000" كلمة، وألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من عامين، ويُستثنى من ذلك الكتب التراثية، وذات الأهمية والقيمة المعرفية العالية والهامة.
- * يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديل في حجم الدراسات والبحوث والموضوعات في حالات معينة وفقاً لإمكانيات النشر.

* ترسل الدراسات والبحوث والموضوعات إلى المجلة عبر بريدها إلكتروني "alnasayahclub@gmail.com" أو خدمة الواتس أب رقم (00967714367122)، أو (00967777808724) مطبوعة في ملف (word) مرفق به اسم وعنوان الكاتب وعمله ومؤهله العلمي.

* تحتفظ المجلة لنفسها بحق إجراء قدر محدود من التعديلات في الموضوعات التي تصل إليها بما يتلاءم مع أسلوبها في النشر، بالتنسيق مع الكاتب وموافقته.

* الدراسات والبحوث والمقالات والنصوص و..إلخ، التي ترسل إلى المجلة لا تُعاد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

* الموضوعات التي نُشرت في المجلة يحق لكاتبها إعادة نشرها في كتاب فقط، مع الإشارة إلى المصدر الأصلي للنشر.

مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

عنواننا:

اليمن. المقر الرئيسي، عدن.

هاتف: 02260082 / 02260082

جوال: 00967713807501

00967733171039

البريد الإلكتروني. a.gadfchv@yahoo.com

رابط صفحة "مدونة" المؤسسة في الانترنت.

https://www.facebook.com /مؤسسة-أمجد-

الثقافية-والحقوقية100990208428465/-

الرئيس الدوري للمؤسسة/ محمد عبد الرحمن.

هاتف + واتس: 00967777808724 /

واتس: 00967714367122

إيميل: abdm8626@gmail.com

من نحن؟

مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية: هيئة مدنية أهلية نوعية ثقافية فكرية بحثية انسانية، غير حكومية، وغير ربحية، مستقلة وليست لها أية ارتباطات حزبية أو سياسية.

تعمل في مجال التنوير، والتنمية الثقافية، ومناصرة الحق في التعليم والثقافة، ونشر ثقافة المواطنة والمدنية وحقوق الإنسان.

تأسست بتاريخ 21/يونيو /2018م، وتم إشهارها وبدء ممارسة أنشطتها في 24/اغسطس /2020م

حاصل على تصريح القانوني تحت رقم (297)

أهدافنا ومجالات عملنا:

تهدف المؤسسة للإسهام في:

نشر وتنمية ثقافة المواطنة والمدينة وحقوق الإنسان.

تنمية وتعزيز حقوق الإنسان الثقافية، وتعزيز أعمال وانشطة المناصرة للحق في التعليم، والحقوق والحريات الثقافية، وحرية الفكر والابداع.

تعزيز التنمية الثقافية الشاملة، والمشاركة المجتمعية في التنمية الثقافية.

تركز المؤسسة عملها في القضايا التالية:

قضايا التنوير والثقافة المدنية.

قضايا الحق في التعليم والثقافة.

قضايا الثقافة العامة، وتنمية المواهب الإبداعية الأدبية والفنية.

*برامجنا الأساسية:

تؤطر المؤسسة انشطتها في برامج رئيسة تتصل بالتربية على المواطنة، وحقوق الإنسان. وغيرها، كما تولي المؤسسة اهتماماً كبيراً للمطبوعات لما لها من أهمية في نشر وتنمية الفكر والثقافة، ولذلك فهي:

تصدر مجلتنا هذه "الناصية"

تسعى لنشر وإصدار مجموعة من الإصدارات تحت عنوان "الكتاب غير الدوري" تتصل بقضايا (التنوير، المواطنة، الدولة المدنية، التعليم والثقافة).

تعمل مستقبلاً على إصدار مطبوعة "مجلة" دورية خاصة بثقافة الطفل.

